

المرصد العربي
للحلوم الاجتماعية
Arab Social
Science Monitor
Observatoire Arabe
des Sciences Sociales

الفضاءات الأكاديمية والمسارات المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية في العالم العربي





المرصد العربي
لعلوم الاجتماعيات
Arab Social
Science Monitor
Observatoire Arabe
des Sciences Sociales

الفضاءات الأكاديمية والمسارات المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية في العالم العربي

الدكتور أحمد دلال

التقرير الثالث للمرصد العربي لعلوم الاجتماعيات
2023



المجلس العربي
للهumanities
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

صدر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بنية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© 2023

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل إلى صاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انتهكت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أجريت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الترخيص هنا:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

إن التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمّناً عن أيّ رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بشأن الوضع القانوني للأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إنّ الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولد تلزمها بها.

المحتويات

1	شكر وتقدير
2	تمهيد
4	أولاً. المقدمة: تأثيرات "الثورة المعرفية الصامتة"
4	1. تحولات جديدة، أسئلة جديدة
5	الجامعات والاختصاصات
6	اتجاهات إنتاج المعرفة
10	تأثير مراكز البحث
11	المشاركة في المجتمعات الأكاديمية العالمية
12	الاتفاق الوظيفي خارج الجامعة
14	2. المناهج والأدوات: مسح المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والأوراق الخلفية
16	ثانياً. كيف ترسم الممارسات المؤسسية ملامح إنتاج المعرفة؟
17	1. دور مراكز البحث المستقلة
18	2. خطط الجامعات الاستراتيجية وسياسات الترقية
21	ثالثاً. ما هي خصائص علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية؟
21	1. الخصائص الديموغرافية
21	(أ). المنطقة وبلد الجنسية
21	(ب). التوزيع العمري والجندرى
24	(ج). الإجادة اللغوية
24	2. المسارات الدراسية
24	(أ). المستوى الدراسي
24	أعلى شهادة محصلة
25	أنماط تحصيل الشهادة
26	مسارات تحصيل شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية
27	(ب). مجالات الدراسة
29	(ج). مكان الدراسة
29	الأنماط الجغرافية

30	مُحدّدات التنقل الجغرافي
30	وجهات الدراسة في الخارج
31	نوع الجامعة الملتحق بها
33	3. المسارات المهنية
33	(أ). مجال العمل
33	العمل خارج مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية
35	العمل في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية من دون شهادة خاصة بال المجال
35	التنقل بين مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية
36	(ب). بلد العمل
36	(ج). المؤسسات الموظفة
37	المحدّدات демографية
39	التنقل بين أنواع مختلفة من المؤسسات
40	(د). المناصب الجامعية
41	(ه). الواجبات الوظيفية
42	الواجبات الوظيفية حسب الجندر
42	الواجبات الوظيفية حسب العمر
43	الواجبات الوظيفية حسب المستوى الدراسي
44	الواجبات الوظيفية حسب بلد العمل
45	الواجبات الوظيفية حسب المجال الأكاديمي
48	4. البحث وإنتجاج المعرفة
48	(أ). الجهة المشاركة في البحث
50	(ب). نطاق البحث الجغرافي
51	(ج). حجم النشر
52	(د). أماكن النشر
53	المجلات المحكمة
55	الكتب وفصول الكتب
56	منشورات مراكز الأبحاث
57	المنشورات الحكومية
57	منشورات المنظمات غير الحكومية
57	المجلات غير المحكمة

58	أماكن النشر حسب مجال البحث
61	أماكن النشر في السياقات الجامعية
62	رابعاً. السردّيات الشّخصيّة ذات الصلة بالحياة الأكاديمية
62	1. التعليم العالي في العالم العربي: التحولات الفردية والمؤسسيّة
63	من التلقين إلى التفكير النقدي
64	تنقل الباحثين والعلاقة المتغيرة مع الغرب
65	حدود الحرية الأكاديمية
65	دور الجندر في المسارات المهنية الأكاديمية
66	2. المسارات المهنية الخاصة بالباحثين: الطبقة والجندر والتنقل
67	السردّيات ذات الصلة بالأصل الأكاديمي
68	التحديات الجندرية
68	فرص العمل والمعوقات
69	مدلولات التنقل
70	خامسًا. الخاتمة: حاضر العلوم الاجتماعية والإنسانية ومستقبلها في العالم العربي
73	قائمة المراجع
78	الملاحق
79	الملحق 1: منهجية المسح
81	الملحق 2: التركيبة الجغرافية لعينة المسح ونسبة الإجابة حسب البلد
82	الملحق 3: المعلومات الشخصية وإجاده اللغات (العدد = 1121)
83	الملحق 4: الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية
85	الملحق 5: الواقع الوظيفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية
87	الملحق 6: الأبحاث وإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن امتناننا للأشخاص والمنظمات الذين شاركوا وقتهم وخبراتهم وتوجيهاتهم ودعمهم وإلهامهم من أجل إعداد هذا التقرير.

نشكر في المقام الأول المؤلف الرئيسي للتقرير الدكتور أحمد دلال على التزامه بهذا المشروع، مع تسلمه رئاسة جامعة جورجتاون في قطر أيضًا (2017-2021)، ومن ثم الجامعة الأمريكية بالقاهرة (2021 إلى الوقت الحاضر)، وعلى الرغم من الضغوط وحالات التأخير الناجمة عنجائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى.

كما نشكر أعضاء اللجنة الاستشارية على توجيهاتهم بشأن مسار التقرير ومحطوه ومشروع المرصد العربي للعلوم الاجتماعية بشكل عام، وهم (ترتيباً أبجديًّا): أحمد دلال، والمرحوم إيليا زريق، وأيلين كتاب، وبسام حداد، وثريا التركي، وجورج قرم، وخالد الوحيشي، وخلال الوحيشي، وديننا الخواجة، وراجي أسعد، وساري حنفي، وسكنينة بوراوي، وسليم تماري، وعبد القادر لطرش، وعبد الناصر جابي، وعبد الوهاب بن حفيده، وعزمي بشارة، وماجد عثمان، ومحمد بامية، والمختار الهراس، ومصطفى كامل السيد، ومنزول عسل، وندى مرتضى الصباح، وهدى الصدة، وهدى زريق، وهيفاء جمل الليل.

والشكر موصول إلى مؤلفي الورقات الخلفية لمشاركة خبراتهم معنا وهم (ترتيباً أبجديًّا): ديان نوفل، وسینثیا کریشاتی، وفادي بردویل، وکمال أبو شدید، وليا بو خاطر.

كما نشكر كلّ من (ترتيباً أبجديًّا): سيرين الغنوشي، وعبد القادر لطرش، ومايا سيفردینغ على تحليل بيانات المسح والإحصاءات.

ولا يفوتنا شكر مراجعين التقرير لاستعراضهما وتعليقاتها القيمة على مسودات عدّة (ترتيباً أبجديًّا): تشارلز کورزمان وراجي أسعد.

ونتوجه بالشكر أيضًا إلى كلير ماكغراناهان على العمل التحريري الدقيق.

أخيرًا، لم يكن ممكناً إنجاز هذا التقرير لو لا الدعم السخي من مؤسسة کارنيجي في نيويورك.

فريق عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية

* ملحوظة: استُخدمت في هذا التقرير صيغة المذكر لتبسيط الأسلوب، لكن المقصود مخاطبة الجميع.

تمهيد

يسّر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية تقديم التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية. ويعدّ التقرير منشورة رئيسيّاً يصدر عن المجلس من خلال مشروعه المسمى المرصد العربي للعلوم الاجتماعية. ويعمل المرصد على فهم سياق إنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية من خلال توثيق وتحليل مشهد بحوث العلوم الاجتماعية وبناها التحتية في المنطقة العربية. وينشر المرصد، شأنه شأن المجلس، تعريفاً واسعاً للعلوم الاجتماعية، يشمل العلوم الإنسانية وكذلك المجالات ذات الصلة ومتنوعة التخصصات.

لا ينفك مجال التعليم العالي والبحث يتغير بسرعة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وخاصة منذ التسعينيات، وهو يتطوّر في اتجاهات مختلفة. كما أنّ البنية التحتية وهياكل الفرنس الخاصة بالعلوم الاجتماعية في المنطقة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكنّها تتّسم بدرجة كافية من التعقيد والتّنوّع بحيث يتعدّد على الحكمة التقليدية التي لطالما استرشدت بها المؤسسات والبرامج المعرفية الإلمام بالقدرة البحثية الحالية أو بالاتجاهات والخصائص الرئيسية المرتبطة بالمعرفة المنتجة، أو بالاحتياجات المجتمعية للعلوم الاجتماعية. كما أنّ ما تشهده المنطقة حالياً من موجات اضطرابات وصراعات وحروب، فضلاً عن التدهور الاقتصادي والإداري، يجعل إعادة التفكير في الاتجاهات والاحتياجات والأولويات الخاصة بإنتاج المعرفة أكثر أهميّة.

اعتمد التقرير الأول الصادر عن المرصد، وهو من تأليف الدكتور محمد يامية، على المرحلة التجريبية التي خصّصها المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لجمع البيانات، وقدّم "تقريراً تأطيريّاً" أرسى معالم البحث الرامي إلى تكوين فهم واسع للعلوم الاجتماعية في المنطقة. وقد أثار البحث الأولي في المجالات المختلفة التي تقدّم فيها العلوم الاجتماعية نفسها في المنطقة العربية وحيث تتمثل لأغراض وجماهير مختلفة، أسئلة بحثية مهمة وجديدة.

أما التقرير الثاني، بقلم الدكتور عبد الله حمودي، فتعمّق في مضمون البحث والكتابة باللغة العربية عبر مجالات متعددة التخصصات وفي جميع أنحاء المنطقة. كما جرى النظر في كيفية عمل السيارات المختلفة على تحديد الثيمات والشواغل الخاصة بعلماء العلوم الاجتماعية في المنطقة؛ وأظهر التقرير كذلك كيفية تطّور التخصصات بشكل مختلف في السياقات الوطنية المختلفة.

ويركّز التقرير الثالث على علماء العلوم الاجتماعية أنفسهم والعوامل التي تشكّل مساراتهم المهنيّة وظروف عملهم وإنجازاتهم البحثية داخل مؤسسة الجامعة بشكل أساسي. ويعتمد التقرير الثالث على المعلومات التي جمعت بواسطة ثلاث أدوات: مسح عبر الإنترن트 يشمل الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ ومقابلات شبه منظّمة مع عينة عشوائية من المجبّين عن الاستبيان من أجل استكمال البيانات الكمية؛ وستّ ورقات خلفية تقدّم رؤى نوعية تساعده في وضع بيانات المسح في سياقها.

حدث تأخير بارز في إتمام التقرير بسببجائحة كوفيد-19 والازمات الأخرى في المنطقة. فقد أجري المسح الذي يمثّل صلب التقرير في ربيع العام 2019، واكتملت صياغة الورقات الخلفية عام 2019 أيضاً. ومع ذلك، فإن الاتجاهات والخصائص المحدّدة لا تزال هي ذاتها وفتحت الباب أمام طرح أسئلة

مهمة وإرساء سُبُل البحث. وَتُظْهِر نتائج البحث أيضًا أنَّ الجيل الجديد القادم من علماء العلوم الاجتماعية يدرس ويعمل في ظروف مختلفة تماماً عن ظروف الأجيال التي سبقته، وأنَّ مستقبل العلوم الاجتماعية في المنطقة يبدو مختلفاً تماماً عن ماضيها.

تفتح هذه التقارير الثلاثة أجندة جديدة وطموحة من شأنها أن تثري عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، وأنامل أن تشكّل أيّضاً مصدر إلهام للباحثين الآخرين وللمؤسسات البحثية لجهة الاهتمام بإجراء أبحاث ومسوح مماثلة. وقد وضعتنا مساعي التوثيق التي يبذلها المرصد وجهًا لوجه أمام الندرة في البيانات المتاحة للجمهور في مجالات التعليم العالي والسياسة العلمية والقدرة البحثية في المنطقة. ويعتمد التقرير الثالث على المعلومات المذكورة التي تتضمنها أربع قواعد بيانات أنشأها المرصد حول الجامعات ومرتكز البحث الجامعية ومرتكز البحث غير الجامعية والدوريات (<https://dataVERSE.theacss.org/dataVERSE/assm>). علاوةً على ذلك، إنَّ إنشاء داتافرس المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (<https://dataVERSE.theacss.org/>) كمخزن للبيانات العامة في العام 2019 يسدّ فجوة كبيرة في المنطقة. ويأمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إقامة تعاون مستقبلي مع بذل جهود مماثلة، كما أنه سيدعو إلى إرساء هيكل وسُبُل أفضل لجمع البيانات ومشاركتها في مختلف البلدان في المنطقة.

يأمل التقرير والسلسلة كلّ جذب اهتمام المنظمات الوطنية والدولية المعنية بسياسات البحث وتطويره، وقيادات الجامعات وكذلك المجتمعات العلمية والأكاديمية، من خلال المراكز والجمعيات القائمة على الأعضاء. وتدعم الحاجة كذلك إلى العمل بشكل مكثّف على مختلف المستويات ومن خلال المؤسسات المختلفة لتحسين وضع العلوم الاجتماعية ومكانتها في المنطقة. ويشكّل هذا التقرير أحد الإسهامات في هذا المسعى الطموح المستمر.

ستناي شامي

المديرة العامة

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت

أولاً. المقدمة: تأثيرات "الثورة المعرفية الصامدة"

يرسم هذا التقرير المسارات الدراسية والمهنية الخاصة بعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها، بالإضافة إلى العوامل التي تُيسّر حياتهم المهنية وإنتجهم المعرفي أو تقيدهما. وقد وثق التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (Bamyeh 2015) التزايد السريع في عدد الجامعات في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وأكد أن "الثورة المعرفية الصامدة قد تشكلت في جميع أنحاء العالم العربي على مدى العقود الثلاثة الماضية، رغم أننا ما زلنا نعرف القليل عن المحتوى الفعلي لتلك الثورة" (Bamyeh 2016). لكن حجم هذه الطفرة "المعرفية" ومتواها لا يشكّلان الجوانب الوحيدة للمشهد المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي يتطلب مزيداً من البحث. وفي حين يمكننا أن نتصور أن الزيادة في عدد الجامعات، بالإضافة إلى الانتفاضات المجتمعية الحالية في العالم العربي، قد أسهمت في زيادة الاهتمام بنشر المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية كأداة لفهم التحول المجتمعي وحتى قيادته، فإن التغييرات التي نشهدها على مستوى التعليم العالي تتمحور حول الشهادات المهنية (مثل الطب والهندسة وإدارة الأعمال) بدلاً من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية النقدية. كما أن انعدام الاستقرار السياسي والافتقار إلى حدّ أدنى من الأمان المهني يضرّان أيضاً بقدرة علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على متابعة أجندة بحثية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات حديثة أن بالمقارنة مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، فإن الجسم الإجمالي للبحث العلمي، ومتوسط عدد المنشورات لكل باحث، ومتوسط عدد المنشورات لكل مليون نسمة، لا تزال منخفضة للغاية (راجع، على سبيل المثال، Mrad, Hanafi, and Arvanitis 2013, 4; Hanafi and Arvanitis 2016, 89–97). وتثير هذه الاتجاهات تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها إلا من خلال البحث الإمبريقي.

يبحث التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية في السُّبُل التي تتكتّس من خلالها الحياة المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية ضمن المجال الأكاديمي وبشكل أساسى داخل مؤسّسة الجامعة. ويهدف التقرير الثالث إلى تحديد الخصائص الفردية والمؤسّسية والمهنية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب، بما في ذلك البيانات الشخصية (العمر، والجender، والجنسية)؛ والدراسات العليا (الاختصاص، ومستوى الشهادة المحصلة، وسنة الحصول على الشهادة، ومكان الدراسة)؛ والمسار الوظيفي (بما في ذلك المستوى الوظيفي، ونوع المؤسّسة التي يعمل الباحث فيها وموقعها، والواجبات الوظيفية، ومعايير التوظيف والترقية)؛ والابحاث وإنجاح المعرفة (المجالات، والمواضيع، والنطاق الجغرافي للبحث، وكمية مخرجات البحث ونوعيتها وشكلها ومكان نشرها، ومعايير التقييم). وبالتالي، يهدف التقرير الثالث إلى إلقاء الضوء على الفروض والدّوافع والحوافز والهواجر التي يواجهها علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على مدار حياتهم المهنية.

1. تحولات جديدة، أسئلة جديدة

لكن، ما الفائدة التي تنطوي عليها هذه المعلومات؟ الجواب بسيط وهو أنها تمكّنا من فهم المسارات المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل أفضل، والفرص المتاحة أمامهم لتأسيس حياة مهنية ناجحة، والعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك. هذا مهمٌ من أجل إجراء تقييم واقعي لنوع المخرجات الأكademie وجودتها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

على مستوى العالم العربي وكذلك التخطيط والدعوة لإجراء التغييرات والإصلاحات الازمة في نظام التعليم العالي.

الجامعات والاختصاصات

كما ذكرنا أعلاه ووفقاً لقواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، فقد زاد في العالم العربي عدد الجامعات التي تمنح شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل مطرد على مدى العقود القليلة الماضية. فمن أصل 1377 جامعة، تقدم 46% برامج للحصول على شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويبلغ إجمالي عدد الجامعات التي تقدم مثل هذه الشهادات 636 جامعة¹، ومن بين هذه الجامعات، أنشئت 43 جامعة، أي واحدة من كل 15 جامعة تقريباً، قبل العام 1960. ومع ذلك، فإن نسبة أقل من الجامعات الجديدة تقدم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية. في الواقع، في حين أن 70% من الجامعات التي أنشئت بحلول العام 1960 تمنح اليوم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فقد انخفضت هذه النسبة تدريجياً بمرور الوقت: 61% من الجامعات التي تأسست بحلول العام 1980 تقدم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مقابل 54% من تلك التي أنشئت بحلول العام 2000، و 46% من تلك الموجودة عام 2021.² وعليه، من الجدير ذكره أن الجامعات العربية الأقدم/الأعرق أكثر توجهاً إلى تقديم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من تلك التي أنشئت أخيراً (ASSM 2021a).

في ما يتعلق بالاختصاصات، يشكل الأدب الافتراضي الأكثر توفرًا في الجامعات (إذ يتتوفر في 26% من الجامعات)، يليه علم الاقتصاد (23%)، والإعلام (21%)، والعلوم السياسية (17%)، وعلوم التربية والتاريخ (16% لكلاً منها)، وعلم النفس (15%)، وعلم الاجتماع (13%)؛ وفي المراتب الأخيرة، تحل مجالات مثل الأنثروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية (4%-2%) (ASSM 2021a). وعلى الرغم من أن جامعة واحدة قد تقدم اختصاصات متعددة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا نعرف عدد الخريجين من هذه البرامج. ومع ذلك، من الجدير باللحظة أن ما يمكن تسميته بالعلوم الاجتماعية المهنية (أي الاختصاصات التي تزود الطلاب بالمهارات اللازمة لمتابعة مهن مختلفة غير أكademية إلى حد كبير)، مثل علم الاقتصاد والإعلام وعلم النفس، يندرج في خانة أكثر مجالات الدراسة المتاحة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما تشير الأدلة غير الرسمية إلى أن متطلبات القبول في العلوم الإنسانية أدنى من متطلبات القبول في العلوم الاجتماعية.

وعليه، تتبادر آثار الزيادة الهائلة في عدد الجامعات العربية عبر مختلف الاختصاصات والمجالات، مع وجود ارتباط واضح بين أنواع المجالات التي أدخلت حديثاً وفرص العمل المهنية.

في جميع أنحاء العالم، تلقى العلوم الاجتماعية والإنسانية قليلاً من الدعم مقارنةً بالعلوم الدقيقة والتطبيقية. فلما تقدم العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم شهادات علمية في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية أو لا تشمل متطلباتها التعليم العام كجزء من الشهادات المهنية، كما تُقاس قيمة التعليم الجامعي، على نحو متزايد، من حيث الدخل الذي يُحتمل أن تدرّه الشهادة، بدلاً من القيمة الفكرية للمعرفة المكتسبة من خلال الحصول على الشهادة. وفي حين أن خفض القيمة

¹ تشير تواريخ التأسيس المذكورة إلى الجامعات لا إلى برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية.

² من أصل 1377 جامعة مشمولة بقاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الخاصة بالجامعات، تتوفّر تواريخ تأسيس 1302 جامعة فقط.

الفكرية لبعض الاختصاصات يؤثّر سلباً على جميع أشكال التعليم الجامعي وإنتاج المعرفة، فإنّ العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأكثر تأثيراً بسبب صعوبة توضيح فائدة الحصول على شهادة في هذه العلوم بشكل ملموس. علاوةً على ذلك، على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة، نملك مؤشرات كافية تدلّ على أنّ هذا الاتجاه نحو تسبييل المعرفة أكثر حدة في العالم العربي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ جامعات عدّة في العالم العربي لا تصنّف جامعات بحثية رغم ادعاءاتها المتكررة بعكس ذلك. وتجدر الإشارة مقدّماً إلى أنه لا توجد جامعة في العالم العربي من بين أفضل 100 جامعة في أنظمة التصنيف العالمية القائمة.³

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات العامة، تميّل المناهج الجامعية في العالم العربي إلى الترزيز بشكل حصري إما على الشهادات العلمية والمهنية من جهة وإنّما على العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى، مع مزج بسيط بينهما. فالطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادات علمية في العلوم أو الهندسة يتلقّون قدرًا قليلاً جدّاً من التدريب العام في العلوم الإنسانية والاجتماعية (راجع، على سبيل المثال، Guessoum 2018, 175–185). فضلاً عن ذلك، كثيراً ما يتمّ توجيه الطلاب في مرحلة مبكرة من تعليمهم إما إلى القسم العلمي وإنّما إلى القسم غير العلمي (الأدبي). ونتيجة لذلك، يُشتّرط على الطلاب، في مرحلة مبكرة، اختيار "مهنة"، ولا يتلقّون التدريب الذي يمكنهم من الربط بين مهنتهم والقضايا الثقافية والاجتماعية. ووفقاً للمنطق نفسه، غالباً ما يفتقر طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى المعرفة الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والإلمام بها.

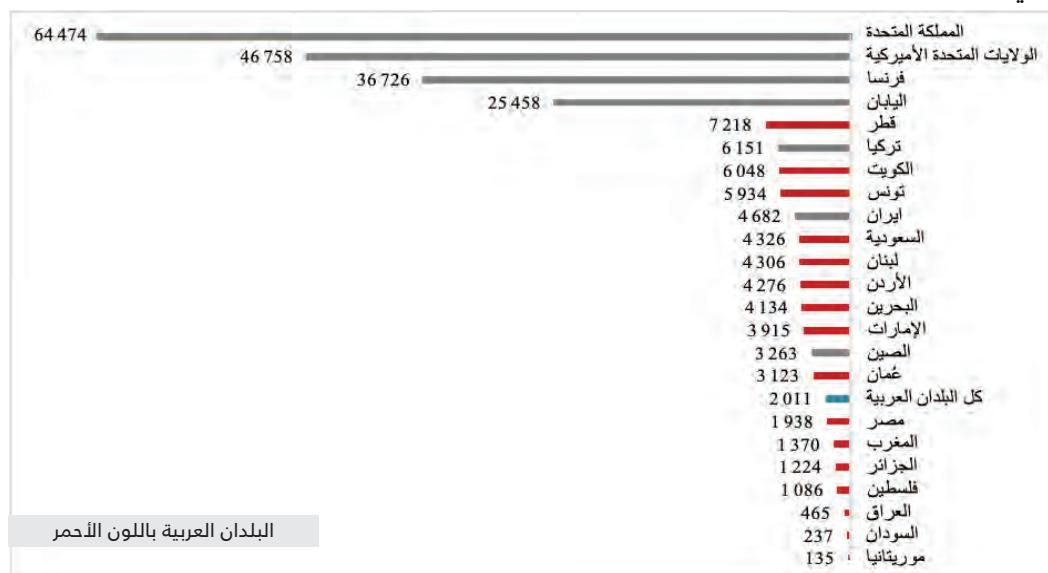
اتجاهات إنتاج المعرفة

ما ينطبق على التعليم العالمي يناسب على إنتاج المعرفة. وبالإضافة إلى ارتفاع عدد الجامعات والمراكز البحثية منذ العام 1960، شهد العالم العربي أيضًا زيادة في عدد الدوريات العلمية بنحو أربعة أضعاف بحلول العام 1980 وخمسين ضعفاً بحلول العام 2021 (ASSM 2021d). ومع ذلك، رسم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 المعنون "بناء مجتمع المعرفة" صورة قاتمة لإنتاج المعرفة في المنطقة (UNDP 2003)؛ يستعرض التقرير جميع مجالات المعرفة، لكنّ حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأشدّ قتامة. وقد أشار التقرير وقت نشره إلى عدم وجود بيانات دقيقة وشاملة حول إنتاج المعرفة في العالم العربي. ولأنّ زرالاليوم نفتقر إلى جمع البيانات. وبغضّ النظر عن دقة الإحصاءات المتاحة، هناك مؤشرات متعددة تدلّ على الضعف النسبي الذي تعانيه العلوم الاجتماعية والإنسانية، سواءً من حيث الحجم الإجمالي للمنشورات في هذه المجالات، أم الأهم من ذلك، عدد المنشورات لكلّ أستاذ جامعي. بعبارة أخرى، إذا كان إنتاج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية ونشرها يتناقصان عالمياً (راجع، على سبيل المثال، Brinkley 2009)، فإنّ هذا الاتجاه يتضمّن جوانب عدّة في العالم العربي.

تقارن دراسة أجريت حديثاً بين بيانات النشر للعام 2016 والعايدة إلى 16 دولة عربية في قاعدة بيانات سكوبس، وهي أكبر قاعدة بيانات في العالم للمنشورات المحكّمة، وبيانات دول أخرى (Bouri and Maalouf 2018). ويبلغ متوسط عدد المنشورات لجميع الدول العربية لكلّ مليون نسمة 2011 منشواراً، مقارنة بـ 6151 لتركيا و 4682 لإيران، و 64474 للمملكة المتحدة، و 46758 للولايات المتحدة، و 36726 لفرنسا، و 25458 لليابان، و 3263 للصين (الشكل 1).

³ راجع، على سبيل المثال، تصنيف كيو أوس العالمي للجامعات (- university-rankings?qs_qp=topnav .timeshighereducation.com/world-university-rankings

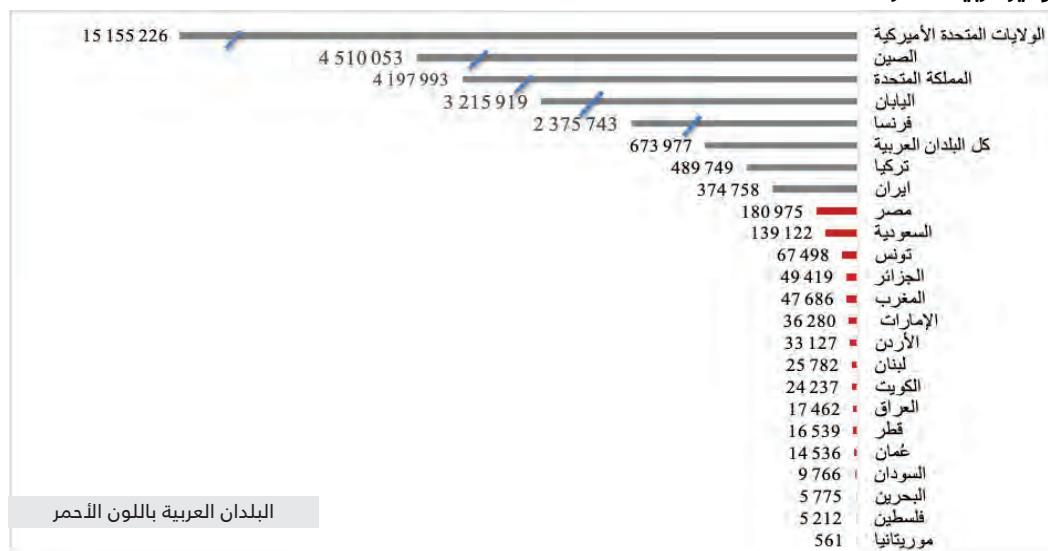
الشكل 1: عدد المنشورات الأكاديمية في قاعدة بيانات سكوبس لكل مليون نسمة للعام 2016 في بلدان عربية وغير عربية مختارة



.Bouri and Maalouf 2018, 70-72

بالنظر إلى العدد الإجمالي للمقالات المنشورة في كل دولة، نلاحظ أنّ عدد المقالات المنشورة في جميع البلدان العربية الستة عشر مجتمعةً قد بلغ 673977 مقالاً. وتقارن هذه الأرقام بتلك التي نجدها في تركيا (489749)، وإيران (374758)، والولايات المتحدة (15155226)، والصين (4510053)، والمملكة المتحدة (4197993)، واليابان (3215919)، وفرنسا (2375743).

الشكل 2: عدد المنشورات الأكاديمية في قاعدة بيانات سكوبس للعام 2016 في بلدان عربية وغير عربية مختارة



.Bouri and Maalouf 2018, 70-72

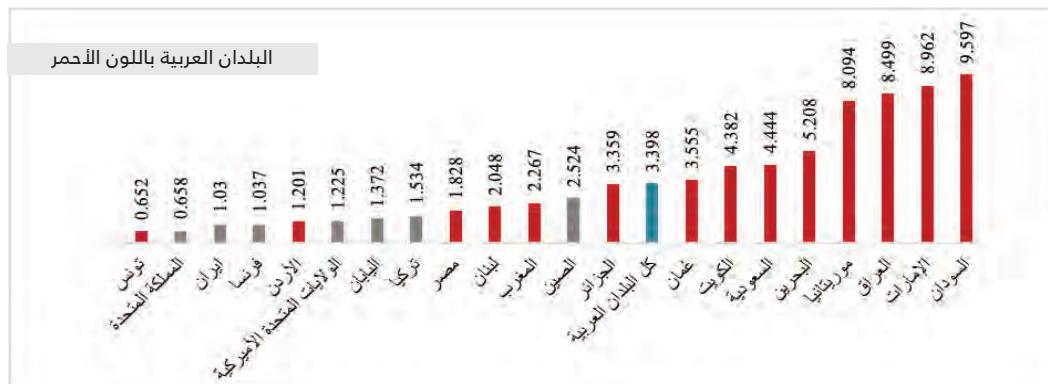
وفي الإطار نفسه، يُنشر نحو 6000 كتاب سنويًا في العالم العربي مقابل 102000 كتاب في الولايات المتحدة. كما أن إجمالي عدد الكتب المترجمة إلى اللغة العربية في الوطن العربي كله يساوي عدد الكتب المترجمة في اليونان وحدها (Hanafi and Arvanitis 2013, 32).

من باب وضع الشكلين 1 و 2 في سياقهما، تجدر الإشارة إلى أن العالم العربي يضمّ نحو 5% من سكان العالم، لكنه يساهم في 1.3% فقط من المنشورات الأكاديمية في العالم، وفي 0.1% من براءات الاختراع المسجلة في العالم (Muslim World Science Initiative 2015).

وبالنظر إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي في سكوبس (الشكل 3)، فإنّ المتوسط لجميع البلدان العربية الستة عشر يبلغ 3.398، وهو أعلى بكثير (ما يعني إنتاجية أقلّ) من نسب البلدان غير العربية المشمولة بالدراسة، مع تفوق مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس على بعض الدول غير العربية في هذا المجال (Bouri and Maalouf 2018, 71).

يُعد الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مؤشرًا مهمًّا للالتزام الدولة بدعم البحث العلمي. وتتراوح حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم العالي في الدول العربية بين 0.2% و 0.4%، بينما تراوح بين 4% و 6% في البلدان الصناعية (Bouri and Maalouf 2018, 72).

الشكل 3: نسبة الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات) إلى إجمالي عدد المنشورات الأكاديمية في قاعدة بيانات سكوبس للعام 2016 في دول عربية وغير عربية مختاراة



المصدر: Bouri and Maalouf 2018, 71.

تُظهر الأشكال 1 و 2 مستويات منخفضة من البحث والإنتاج العلمي مقارنةً بالدول غير العربية الأخرى في المنطقة والعالم. ومن المؤكّد أنّ الاتجاهات العامة تشير إلى زيادة كبيرة في المنشورات في الفترة الممتدة بين عامي 2006 و 2015 مقارنةً بالعقد السابق (1996-2005). على وجه التحديد، زادت قطر عدد منشوراتها في هذه الفترة بمعدل 7.7 أضعاف، مقارنةً بإيران (7.6)، بينما تحسّن الوضع في معظم الدول العربية الأخرى بمعدل تراوّح بين 2 و 3 أضعاف. كما شهد الحجم الإجمالي للمنشورات في العالم العربي تحصّنًا بمعدلات متباعدة في مختلف البلدان؛ وقد سجّلت تونس ودول شمال إفريقيا الأخرى أعلى معدل ارتفاع في هذا السياق. وبشكل عام، كان معدل النمو في الدول العربية بين 1995 و 2015 أعلى من المتوسط العالمي. ومع ذلك، ظلت النسبة المئوية الفعلية للنشر على ما هي عليه تقريبًا في الدول العربية مقارنةً بالمنشورات العالمية. كما بقي الحجم الإجمالي للمنشورات، وكذلك متوسط عدد المنشورات لكل مليون نسمة، منخفضًا جدًّا (2011 للدول العربية، مقارنةً بـ 6151 لتركيا) (Hanafi and Arvanitis 2015, 101).

ومن الوسائل الأخرى لقياس إنتاجية البحث نذكر النظر في عدد المنشورات لكل باحث. في العام 2007، بلغ العدد الإجمالي للمنشورات العلمية في العالم العربي قرابة 15000 ، منها نحو 5000 في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما تراوح عدد المقالات المنشورة سنويًا لكل 100 بحث بين 2 (في أربع دول عربية) ونحو 100 في الكويت. وقد بلغ العدد الإجمالي لأساتذة الجامعات المعينين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في جميع المجالات العلمية قرابة 180 ألفاً، بالإضافة إلى 30 ألف باحث آخر يعملون بدوام كامل في مراكز متخصصة، ولديهم مؤهلات مماثلة. وبذلك، يُقدر العدد الإجمالي للباحثين بنحو 210000، وقد انتجوا في المتوسط 5000 ورقة أكاديمية في السنة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعليه، فقد نشرت 24 ورقة أكاديمية لكل 1000 أستاذ جامعي وباحث متفرّغ. بعبارة أخرى، نُشر سنويًا لكل 100 بحث 2.4 (Hanafi 2012).

ولا شك في أن الحجم الإجمالي للأوراق ليس مجرد دليل على إنتاجية الباحثين ولكنه يرتبط أيضًا باعتبارات صناعة النشر. يتعدد كثيرون من الناشرين في نشر بحث أكاديمي معين لأن سوق أعمال مماثلة صغيرة. ولكن أيًّا كان السبب، في حين أن هذه التحديات تعكس الاتجاهات العالمية، فإن مشكلات إنتاجية أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية ونشرها تزداد حدة في العالم العربي.

كيف أثرت الزيادة في عدد الجامعات والزيادة المصاحبة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على المسارات المهنية وإنتاجية البحث؟ أو، بشكل أكثر تحديدًا، هل هناك علاقة بين هذه الزيادة، من ناحية، وإنتاج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى، من حيث الكمية والنوعية، إلى الحد الذي يمكن استخلاصه من المؤشرات الخارجية؟

من المهم في هذا السياق التساؤل الدائم عن العلاقة بين العلوم والمجتمع: هل يجب أن تكون الصلة المجتمعية أو حتى النشاطية الاجتماعية عاملاً في تقييم جودة أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن قياس هذه الأهمية؟ في هذا الإطار، يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للجامعات، علاوةً على إنتاج المعرفة، في تنمية ثقافة البحث والدقة الفكريّة داخل المجتمع. هل يمكن للجامعات العربية (القديمة والجديدة) أن تؤدي مثل هذا الدور، ليس فقط من خلال إنتاج الأبحاث التي تستجيب للاحتياجات الاجتماعية وللأجندة المحلية والدولية، بل أيضًا عن طريق نمذجة القيم مثل الجدارة والمواطنة المستبررة والمسؤولة؟ هنا أيضًا، لا تشكّل الزيادة في عدد الجامعات وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية مؤسًّساً تلقائياً على التأثير الاجتماعي لهؤلاء المجالات، ولا دليلاً على التأثير النوعي الدائم للعلوم الاجتماعية والإنسانية، حتى لو كانت النظم التفسيرية للبيانات الإمبريقية تبدو منطقية.

في هذا التقرير، نسعى إلى تسلیط الضوء على هذه الأسئلة المستمرة، وذلك بشكل أساسی من خلال النظر في بعض السياقات الهيكلية للمسارات المهنية في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

قد تشمل العوامل التي تمكّن أو تسهل التوسيع الهدف لأبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية المؤثرة ما يأتي: مدى توفير المهن الجامعية المكافآت المناسبة بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية والقدرة على التنقل؛ مستوى الحرية الأكاديمية وحرية التعبير؛ وجود مجتمع مدني قوي يقدر نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية ويعزّزها ويستفيد منها ويشارك فيها؛ اهتمام الدولة بنتائج أبحاث العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ومدى تأثير هذا البحث على سياسات الدولة واتخاذ القرارات؛ مستوى الاهتمام السياسي والأكاديمي الدولي بالتطورات المحلية في بلد ما؛ وما يتصل بذلك من قوة روابط مجتمع المعرفة الوطني/الإقليمي بالعلوم الاجتماعية والإنسانية العالمية.

يجب أن تأخذ أي مناقشة تتناول التأثير المجتمعي للأبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في الاعتبار دور مراكز البحث بالإضافة إلى دور الجامعات التقليدية. في هذا السياق، يضم لبنان وفلسطين أكبر عدد من مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية (الجامعية وغير الجامعية) بالنسبة إلى حجم سكانهما (نحو 12 مركزاً لكل مليون نسمة)، تليهما الجزائر (8.8 مراكز لكل مليون نسمة)، وقطر (6.2 مراكز لكل مليون نسمة)، والأردن، والمغرب، فتونس (نحو 5.0 مراكز لكل مليون نسمة في كل منها). وقد تأسست غالبية هذه المراكز حديثاً نسبياً؛ إذ أنشئ ما يقرب من ثلاثة أرباع المراكز بعد العام 2000 وأقل من النصف بقليل (43%) بعد العام 2010 (ASSM 2021c; ASSM 2021b).

وتنشر هذه المراكز أيضاً ما يقرب من ربع دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية المحكمة في العالم العربي. أما المنشورات الجامعية (سواء بشكل مباشر أم من خلال مركز الأبحاث الجامعية) (1225 دورية) فقد شكلت 70% من مجموع دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية المحكمة والمنشورة في العالم العربي في العام 2021 (ASSM 2021d)⁴.

وعليه، كيف يفسّر الفرق بين حجم المنشورات الصادرة عن الجامعات مقابل تلك التي تنشرها المراكز البحثية؟ على وجه التحديد، هل يرجع هذا التباين إلى اختلاف الحوافز التي تقدمها الجامعات عن تلك التي توفرها المراكز البحثية؟ وعلى نطاق أوسع، هل تؤثّر مصادر تمويل مراكز البحث على أجنداتها البحثية المحدّدة والأسئلة التي تنظر فيها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تتطلّع إذاً إلى مزيد من النشاط المدني ولكن إلى بحث أقل حرية واستقلالية؟ مرة أخرى، في حين يتعرّض على هذا التقرير توفير إجابات كاملة عن هذه الأسئلة، يسعى إلى تسليط الضوء عليها.

إذا كانت الأجندة البحثية تتأثّر بمصادر تمويل مراكز الأبحاث، فهي بلا شك تتأثّر أيضاً بسياسات الدولة التي تؤدي دوراً حاسماً في توسيع مؤسسات التعليم العالي العامة في العالم العربي وتوجهها. ويتمثل الجانب الآخر من هذه المهمة في قياس مدى تأثير أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على صنع السياسات، وأهمية هذه العلوم بشكل عام وتأثيرها على المجتمع، وما إذا كانت الأبحاث التي تُنجزها مراكز البحث أكثر تأثيراً من تلك التي تُنجزها الجامعات أو العكس. من هنا، نحاول في هذا التقرير قياس آثار سياسات الدولة وتدخلاتها وحتى الثروة على العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإن كان ذلك بطريقة أولية. كما نسعى أيضاً إلى المقارنة بين دور مؤسسات التعليم العالي الخاصة التقليدية والجديدة ودور المؤسسات العامة في المنطقة العربية.

يشير عمل أرفانيتيس وحنفي بقوّة إلى أن الاعتماد الأولى للمؤسسات الأكademie ومرتكز البحث العربية على دعم الدولة أصرّ باستقلاليتها. فغالباً ما أدى البحث الذي أجري في هذه المؤسسات دور تثبيت الأجندة الوطنية الحالية بدلّ من تقديم أدلة مستقلة يُترسّد بها لوضع أجندات جديدة (Hanafi and Arvanitis 2015; Arvanitis, Waast, and Al-Husban 2010). وفي الوقت الحالي، يلبي كثير من أبحاث العلوم الاجتماعية متطلبات المنظمات غير الأكademie (غالباً ما تكون دولية) التي تسعى للحصول على معلومات تساعدتها في فهم بعض الظواهر الاجتماعية والإنسانية لمصلحتها عليها. ومن ناحية أخرى، لا يوجد متّسعاً كبيراً لمتابعة أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية لمصلحتها الخاصة، ويبدو أن هناك اهتماماً أقلّ بالأسئلة النظرية والمنهجية، وهو اهتمام ضروري لضمان مكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية داخل المجتمعات البحثية العالمية. في الواقع، يبدو أنّ

⁴ حسابات المؤلف باستخدام بيانات من قواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية (<https://dataVERSE.theacss.org/dataVERSE/assm>)

كثيراً من أبحاث العلوم الاجتماعية في العالم العربي اليوم يأتي استجابةً لمطالب الدولة، كما هو الحال مثلًا في المغرب والجزائر، وإنما لمطالب المنظمات الدولية، كما في حالة الأردن ولبنان (Arvanitis, Waast, and Al-Husban 2010; Hanafi 2010, 115).

المشاركة في المجتمعات الأكاديمية العالمية

يتوقف الاندماج الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في المجتمعات الأكاديمية الدولية على قدرة الباحثين في هذا مجال في المنطقة العربية على دمج المناقشات النظرية المتصلة بهذه المجالات بشكل منهجي وجدير في السردية الأكاديمية المقابلة في العالم العربي، والإسهام بشكل هادف في المخزون الدولي لمجالات هذه الدراسة. إلا أن هذا التقرير لا يشمل النظر في هذا النوع من الاندماج. ومع ذلك، على الرغم من عدم وجود إحصائيات متبعة حول التكامل الهيكلي تترجم في أشكال مثل التمويل الخارجي والتبادل الأكاديمي بين الدول العربية والغربية، هناك أدلة تشير إلى أن المشاريع البحثية المشتركة محلياً وإقليمياً وعالمياً غير شائعة (راجع، على سبيل المثال، Hanafi and Arvanitis 2013, 39؛)؛ وبالتالي، نادرًا ما تنشر نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في الشبكات الأكاديمية المحلية والعالمية. علاوةً على ذلك، إن اهتمام الوكالات الغربية المتزايد بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي إلى جانب ما ينتع عن ذلك من زيادة في التمويل- لا يُقابله دعم مماثل من الحكومات العربية والمؤسسات العامة. ويشير ذلك إلى أن أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية تعتمد بشكل متزايد على التمويل الأجنبي في حين أنها مُهمّشة محلياً بسبب نقص الدعم الحكومي. بهذا المعنى، بدلًا من تقويض الاستقلالية الفكرية، يحمي دعم الدولة استقلالية هذه الأبحاث من الاعتماد المفرط على أجنادات المنظمات الدولية. على هذا النحو، لا تزال هذه المجالات بحاجة إلى أن تتضع في اعتبارها العلاقة الإشكالية المحتكرة بين المجال السياسي والعلوم الاجتماعية، سواء كان هذا التأثير التقيدي مدفوعاً بأجنادات الدولة التي تخدم مصالحها الذاتية أم بالتجزيات والمصالح السياسية للممولين الدوليين.

يشير ما ورد أعلاه أيضًا إلى وجود توثرٍ بين دور الجامعات في خدمة مجتمعاتها و حاجتها إلى أن تظل قادرة على المنافسة عالمياً، وتلبية المعايير الأكاديمية الدولية لمجالاتها واحتضانها، وإثراء المجتمعات الأكاديمية العالمية. وهذا بدوره يثير تساؤلاً حول كيفية قياس إسهامات الأبحاث العربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية العالمية، وكيفية اندماج الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية داخل الشبكات الأكاديمية والمهنية العالمية من الناحيتين التنظيمية والأكاديمية. ومن الأمور ذات الصلة بالنسبة إلى مسألة الاستقلالية هذه نذكر ما إذا كانت المجتمعات المهنية والأكاديمية والمنظمات البحثية الجماعية قوية بما يكفي لتنظيم نفسها ذاتياً ولتحدد أنواع الأبحاث التي يجريها الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو لتضع معايير جودة البحث في مجالات اهتمامها.

هناك توثرٌ بين دور الجامعات في خدمة مجتمعاتها و حاجتها إلى أن تظل قادرة على المنافسة عالمياً.

نبع على نمادج أخرى تجمع بين دعم الدولة والاستقلالية، لكن مدى إمكانية تكرار هذه النمادج ليس بديهيًا. ففي الخليج، غالباً ما يترجم الدفع المتعتمد الذي تقوده الدولة باتجاه بناء مجتمعات المعرفة إلى استثمار كبير في المؤسسات المستقلة لدراسة العلوم الدقيقة، والثقافة، والعلوم الإنسانية، وبدرجة أقل، العلوم الاجتماعية. وتختلف النتائج والاستدامة طويلاً الأجل، لبعض التجارب الجريئة في بناء مؤسسات التعليم العالي تبعاً لمروحة الخيارات التي تتخذها البلدان المختلفة. ولكن، بصرف النظر عن النتائج، فإن هذه التجارب مدعومة بشكل كبير وبعيدة عن متناول الغالبية العظمى من الدول العربية (UNDP and MBRF 2009; Schlumberger 2010).

يعتمد التقييم الملائم للمكانة الاجتماعية للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي جاذبية شهادة هذه العلوم، على المسار المهني الذي يرجح أن يسلكه بعد نيل شهادتهم. بالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز الدور الاجتماعي الذي تؤديه هذه العلوم وتأثيرها من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة خارج الأكاديميا. عادةً ما يحمل أولئك الذين يعملون في الجامعات شهادة ماجستير أو دكتوراه، بينما يرجح أن يعمل الآخرون في مجموعة واسعة من الوظائف.

تختلف إمكانيات التوظيف للأفراد ذوي الخلفيات في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية وفقاً لمستوى الشهادة التي يحصلون عليها والخبرة المهنية التي يمتلكونها. فمناصب عدّة تكون للمبتدئين ولا تتطلب شهادة أعلى، ولكنها غالباً ما تتطلب شهادات معينة أو تعليمًا إضافيًّا أو تدريبيًّا في أثناء العمل. أمّا الوظائف الأخرى فتتطلب شهادة ماجستير أو دكتوراه واكتساب مزيد من المهارات المتخصصة المتصلة بالمهنة المختارة. بالإضافة إلى الوظائف الأكاديمية، غالباً ما يعمل حاملو شهادة الدكتوراه في مجال البحث، والكتابة، والنشر (الأكاديمي، أو التعليمي، أو غير الأكاديمي)، والخدمة العامة، والإرشاد، والاستشارات، والمناصب الإدارية المتخصصة لغير أعضاء هيئة التدريس، ويقطّلعون بأدوار عدّة أخرى. فضلاً عن ذلك، توظف الشركات، والحكومات، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية مجموعًّا متنوعةً من الاستشاريين لإجراء تحليل مفصل للقطاع، أو للمقارنة مع المنظمات المماثلة، أو لابتكار مبادرات استراتيجية.

تشمل الخيارات المهنية للحاصلين على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية مناصب مثل كاتب، ومؤلف، وكاتب مستقل، وكاتب فني، ومدقّق لغوي، ومحرّج منشورات، ومحرّر كتب مجلات، وأمين متحف، وفني متاحف، وأستاذ جامعي، ومدرس في المدارس الابتدائية والمتوسطة، ومدرس في المدارس الثانوية، ومستشار تربوي، ومرشد، ومسؤل تربوي، ومعلم تربية خاصة، ومستشار أكاديمي، ومسؤول خدمات مهنية، ومحرّر، وختصاصي علاقات عامة، ومسؤول التواصل والتطوير، وأمين مكتبة، ومؤرشف، وبيليوغرافي، وناقد فني، وفنان، وموسيقي، وفنان، ومصوّر، ومنتج وُمُخرِج، ووكيل سفر/مرشد سياحي، وفنان ترفيهي، ومنظم اجتماعات/مؤتمرات/فعاليات، وصاحب معرض، وعالم آثار، وصحافي أو إعلامي، ومراسل، وخبير إعلامي، ومحرّج فوري/تحريري، ومساعد بحثي، وباحث، وباحث مؤرخ، وباحث في مجال المسح، وعالِم اجتماع، ومحلّ، ودبلوماسي، وموظّف في السلك الدبلوماسي، ومتخصص في المجال الحكومي، ومحلّ سياسي، وملحق سفارة، ومحلّ مالي، ومصرفي، ومتخصص في التسويق والمبيعات، ومحلّ أبحاث السوق، ومستشار إداري، ورجل أعمال، ومدير مصلحة عامة، ومدير، ورئيس تنفيذي، ومسؤول موارد بشرية، وعامل في مجال التجارة الدولية، وعامل في مجال التنمية الدولية (يمكن أن تشمل مجالات التنمية الدولية المساعدات الخارجية، والحكومة، والإغاثة في حالات الكوارث، والتمكين الاقتصادي والتمويل الصغير، والمساعدات الإنسانية، والمساواة الجندرية، والتعليم، والتأثير البيئي، والرعاية الصحية، والبني التحتية، والسلام وحل النزاعات، والتخفيف من حدة الفقر)، ومنظم مجتمعي، وسياسي على مستوى القاعدة، وختصاصي اجتماعي، وكاتب مقتنيات لجمع المتن، وجامع تبرعات، ومقيم برامج، وموظّر برامج، ومستشار، وعامل حرّ ومستقل (Ward 2012).⁵

⁵ للحصول على قائمة بالمهن التي تُرد بشكل متكرر للأشخاص الذين تخصّصوا في العلوم الاجتماعية، انظر Ward 2012 وفي السياق الأميركي، تستند بيانات المسح المجتمعي لمكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل إلى مسح سنوي مفصّلة تشمل 3 ملايين شخص.

لندعو الحاجة إلى مزيد من البحث لمواصلة استكشاف هذه الجوانب المتصلة بمشهد العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومع ذلك، فإن التركيز على السياق الأكاديمي من شأنه إلقاء الضوء على الديناميات المجتمعية لمجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي ترسم ملامح المسارات المهنية الأكاديمية وغير الأكاديمية والتأثير الاجتماعي على نطاق أوسع. وعلى أقل تقدير، يشير التوسيع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى زيادة عدد الذريجين الحاصلين على شهادة البكالوريوس في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتشير تقارير كثيرة من دول عربية عدة حول ارتفاع معدلات البطالة في أواسط العلامة الحاصلين على شهادة الدكتوراه، خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية⁶، إلى أنّ فرص توظيف الأفراد الحاصلين على شهادة البكالوريوس تزداد، في حين أنّ الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراه لديهم فرص عمل محدودة بشكل عامٍ وفرص أقلٍ خارج الأكاديميا. وكما يشير أسعد وأوليري (2016)،

من المعروف أنّ البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكّل في الأساس ظاهرة اندماج في سوق العمل تؤثّر في المقام الأول على الوافدين الجدد من الشباب، ويعيلون الذين يطمحون إلى الحصول على وظيفة في القطاع النظامي، والمتوفرة بشكل أساسى في القطاع العام، إلى البقاء عاطلين عن العمل لفترة من الوقت بحثاً عن مثل هذه الوظيفة أو اصطداماً بالحصول عليها. وعلى عكس اقتصادات البلدان المتقدمة حيث تكون معدلات البطالة الأعلى في صفوف العمالة غير الماهرة، يسود النمط المعاكس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ترتفع معدلات البطالة في أواسط ذريجي الجامعات، ما يعكس توقعاتهم الكبرى بالحصول على وظائف في القطاع النظامي. وقد أدت الزيادة السريعة في عدد الذريجين في السنوات الأخيرة إلى ضغط تصاعدي على معدل البطالة، لكنّ تراجع فرص الحصول على وظائف في القطاع العام قلل من حافز الذريجين للانتظار بغية الحصول على مثل هذه الوظائف، وهو ما أسهم في خفض معدلات البطالة.⁷

لكن، ليس من الواضح ما إذا كان البحث عن عمل خارج الأكاديميا يشكّل استجابةً مباشرةً لمتطلبات سوق العمل، وما إذا كان المتخصصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية يسهّلون في ترشيد الحكومة والإدارة في الدول العربية، أو إذا كانوا ببساطة يستوفون الشرط الرمزي المتمثل بامتلاك شهادة جامعية كي يكونوا مؤهّلين للعمل في القطاع العام. فعلى الرغم من اعتمادهم على الدولة في توفير الوظائف ودعم الأبحاث، تشير المدخلات المستقة من عينة المشاركون في المسح الذين أجربنا معهم مقابلاتٍ شبه منظمة إلى أنّ الدولة تشكّل غالباً عائقاً أمام البحث وأنّ الحكومات تميل إلى تهميش الباحثين في العلوم الاجتماعية في عملية صنع القرار. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أيضاً أنّ بعض الحكومات توظف الباحثين في العلوم الاجتماعية لإجراء الأبحاث التي تنير عملية صنع القرار الرسمي وتدعمها.

⁶ تزايد التقارير عن احتجاجات حملة الدكتوراه العاطلين عن العمل، على سبيل المثال في مصر، والأردن، والمغرب (Latreche 2020).

⁷ لمزيد من النقاش بشأن البطالة من حيث تأثيرها على ذريجي الجامعات الحاصلين على شهادات علمية في العلوم الاجتماعية، انظر Assaad and O’Leary 2016. فهما يعتبران في ورقتهما أنّ معدلات البطالة في الأردن وفلسطين أدنى “إلى حدّ ما” أو “أقلّ إلى حدّ كبير في أواسط الحاصلين على شهادات عليا مقارنةً بأولئك الحاصلين على شهادة البكالوريوس”.

2. المناهج والأدوات: مسح المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والأوراق الخلفية

يهدف هذا التقرير إلى تقديم إجابات أولية عن بعض هذه الأسئلة بالاستناد إلى مجموعة من البيانات الإمبريقية والمعاينة الكيفية للسياقات المؤسسية المرتبطة بمهن العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويعتمد الجزء الإمبريقي من التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية على المعلومات التي جُمِعَت من خلال ثلاثة أدوات:

1) **مسح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية:** في ربيع العام 2019، أجرى المجلس العربي للعلوم الاجتماعية استبياناً عبر الإنترنيت لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك المجالات متعددة التخصصات.

وترتبط بعض الأسئلة الرئيسية التي حاول الاستبيان الإجابة عنها بالخصائص الديموغرافية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وتكوينهم الأكاديمي والمهني، ومساراتهم الوظيفية، وتنقلهم؛ وحجم مخرجاتهم البحثية وجودتها.

نظرًا إلى غياب إطار شامل لأخذ العينات من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في مختلف قطاعات العمل في العالم العربي، اعتمدت الدراسة على عينة من الجامعيين بشكل أساسي. وقد شملت عينة الدراسة النهائية التي أجري التحليل الإحصائي عليها 1121 شخصاً (ثلاثة أرباعهم من الجامعيين)⁸.

وتتجدر الإشارة إلى أنّ عدد حملة الشهادات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية غير المنتسبين إلى جامعات قد يكون في الواقع أكبر من أولئك الذين لديهم ارتباط أكاديمي مع جامعات. وقد يكون للمجموعة الأولى تأثير اجتماعي أكبر من ذلك الذي يحدثه الأكاديميون الجامعيون إذا كانوا في مناصب يترشدون فيها بتدريبهم الأكاديمي لإتمام ممارساتهم المهنية. كما أنّ تقييم تأثير التدريب الأكاديمي في هذا المجال -النجاح أو التهميش، وكذلك الملاءمة أو عدم الملاءمة- أوسع بكثير من التركيز على المسارات المهنية الأكاديمية. وبينما يغطي هذا التقرير بعض جوانب تجارب علماء العلوم الاجتماعية خارج الجامعات، يُعد إجراء مسح كامل لهذه الفئة المهنية مهمٌّ صعبة للغاية تتجاوز نطاق هذا التقرير. ومع ذلك، فإنّ التركيز على السياق الأكاديمي يلقي الضوء على الديناميّات الاجتماعيّة الخاصة ب المجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي ترسم ملامح المسارات المهنية الأكاديمية وغير الأكاديمية والتأثير الاجتماعي على نطاق أوسع. وعلى أقلّ تقدير، يشير التوسيع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى وجود عدد أكبر من الخريجين.

2) **ثلاث أوراق خلفية غير منشورة تحلى ببيانات المسح:** بالإضافة إلى إجراء تحليل داخلي خاص به، كلف المجلس العربي للعلوم الاجتماعية باحثين بصياغة ورقتين خلفيتين للحصول على مزيد من المعرفة من بيانات المسح: "تقرير تحليل نتائج مسح المرصد العربي للعلوم الاجتماعية" لعبد القادر لطرش (2020) (باللغة العربية) و"علماء العلوم الاجتماعية ومهن العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: تحليل خصائص مسح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية للعام 2019" بقلم مايا سيفردینغ (2020). كما أفادت ورقة خلائقية ثالثة بعنوان "تقرير عن المرحلة الثانية: المقابلات شبه المنظمة"، من إعداد سيرين الغنوشي (2020)، عن نتائج المقابلات شبه المنظمة مع عينة عشوائية من المشاركون في المسح.

⁸ في هذا التقرير، ما لم يُذكر خلاف ذلك، يُقصد بالجامعيين أولئك الذين يعملون في الجامعات ومراكز البحث الجامعية؛ أما المشاركون غير الجامعيين فيعملون في أيّ نوع آخر من المؤسسات.

(3) سُتّ أوراق خلْفِيَّة تساعد في وضع بيانات المسع ضمَّن سياقها وتكون مكملة لها من الناحية النوعيَّة: في حين أنَّ التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيَّة لا يسعى إلى تقديم لمحة تاريخية عن العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية في العالم العربي، ولد تحليل منهجي لتكامل العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية العربية مع المجتمعات العلمية الدوليَّة، فقد قدَّمت الأوراق الآتية معلوماتٍ ساعدت في وضع البيانات الكميَّة ضمن السياقات النوعيَّة:

- تستعرض الورقة المعروفة "سياسات الترقية والتوظيف في جامعات رئيسيَّة مختارة في المنطقة العربية" لـ"كمال أبو شديد وديان نوفل (2019) نماذج التوظيف والترقية المتنوعة في مختلف الجامعات في البلدان العربية".
- تقدَّم ورقة فادي بربويل بعنوان "مذَّكرات المثقفين العرب: أرشيف الممارسات الفكرية" (2019) لمحات عن اللحظات المشكَّلة لتاريخ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية من خلال استكشاف سير العلماء العرب.
- تقدَّم ورقة ليَا بو خاطر بعنوان "التنقل الأكاديمي عبر الوطن: تجربة علماء العلوم الاجتماعيَّة العرب" (2019) لمحَّة سريعة عن الملفات المهنيَّة للأكاديميين العرب "العاَبرين للحدود"، المقيمين خارج العالم العربي، والذين ترَكَّوا أثراً لهم في مجالات العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية على البلدان العربية.
- تبحث ورقة سينثيا كريشاتي المعروفة "مجالس التحرير في المنطقة العربية" (2019a) في التاليات والدقة الأكاديمية الخاصة بسياسات التحرير في مجالات علميَّة مختارة في مجال العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية.
- تنظر ورقة سينثيا كريشاتي المعروفة "العلوم الاجتماعيَّة في المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث في المنطقة العربية" (2019b) في موقع العلوم الاجتماعيَّة ودورها في منظمات غير حكومية ومراكز بحثيَّة مختارة في العالم العربي.
- تقارن الورقة المعروفة "استراتيجيات البحث الوطني والخطط الاستراتيجيَّة للجامعات في المنطقة العربية" بقلم ديان نوفل وكمال أبو شديد (2019) بين دور البحث، كما ورد في بيانات رسالة الجامعات الخاصة وال العامة وخططها الاستراتيجيَّة، والتدابير الفعلية الموضوَّعة لدعم البحث وتمكينه.

تؤكِّد هذه الأوراق أنَّ الحاضر لا يأتي من فراغ، وعليه، فإنَّ الهدف التأثر من هذا التقرير يتمثل في تحديد الموروثات التأسيسيَّة وكذلك الاستمرارية والقطيعة المؤسسيَّة في تاريخ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية الأكاديمية. كما تسلُّط الأوراق الخلْفِيَّة الضوء على الطريقة التي يتصرَّف بها علماء العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية وظائفهم والطريقة التي ينظرون بها المجتمع إليهم، وكيفية تغيُّر هذه التصورات مع مرور الوقت. وترَكَّز الأوراق أيضًا على الهيائِل والسياسات التاريخية والمؤسسيَّة التي شكلَّت مهنة علماء العلوم الاجتماعيَّة والإنسانية في العالم العربي وعزَّزت قدرتهم على إجراء الأبحاث أو أعققتها.

ثانياً. كيف ترسم الممارسات المؤسسية ملامح إنتاج المعرفة؟

تعيق مجموعة من العوامل -من القمع السياسي إلى التمويل غير الكافي للأبحاث- إنتاج المعرفة عبر اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية. وبناءً على الأدوار الخلفية، يمكننا البدء بتكوين فهم أفضل للمشهد المؤسسي الحالي.

في سياق استعراض بيانات رسالة 13 جامعة في لبنان وفلسطين ومصر وقطر وتونس والمغرب والأردن وخططها الاستراتيجية، وجد أبو شديد ونوفل (2019) أن هذه المؤسسات ترى في الأبحاث، بما في ذلك أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية، أولوية رئيسية، وتعمل على تأثيرها ممنوعة عامة أساسية. وبالمثل، في دراستهما لسياسات الترقية في المؤسسات الـ13 نفسها، لاحظ أبو شديد ونوفل (2019) أنه رغم وجود بعض "الاختلافات الدقيقة"، مُنح البحث بشكل عام أهمية كبيرة، باعتباره محركاً للتوظيف والتقدم.

الجدول 1: الجامعات المختارة للدراسة

تاريخ التأسيس	الجامعة	البلد
جامعات تأسست قبل العام 1960 - جامعات عريقة		
972	جامعة الأزهر	مصر
1908	جامعة القاهرة	مصر
1866	الجامعة الأمريكية في بيروت	لبنان
1951	الجامعة اللبنانية	لبنان
1957	جامعة محمد الخامس	المغرب
جامعات تأسست بين عامي 1960 و1998 - جامعات مزدهرة		
1962	الجامعة الأردنية	الأردن
1990	جامعة عمّان الأهلية	الأردن
1995	جامعة الأخوين	المغرب
1972	جامعة بيرزيت	فلسطين
1977	جامعة النجاح	فلسطين
1977	جامعة قطر	قطر
1960	جامعة تونس	تونس
جامعات تأسست بعد العام 1998 - جامعات ناشئة		
2014	معهد الدوحة	قطر

.Abouchedid and Nauffal 2019

والجدير بالذكر أن الجامعات العربية لا تشكل المحرّك الوحيد لإنتاج المعرفة ونشرها في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة. ذلك أن المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث المستقلة ووكالات الأمم المتحدة تُعد أيضًا جزءاً مهمًا من منظومة البحث. فكما كتبت كريشاتي (2019b) في دراستها التي تشمل المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث، إن عدداً كبيراً من أبحاث العلوم الاجتماعية يجري إنتاجه أو نشره بواسطة مراكز بحثية مستقلة، يقع معظمها خارج نطاق الجامعات. كما تعتبر كريشاتي أنه لا يوجد خط فاصل حاد بين علماء العلوم الاجتماعية الذين يعملون في الجامعات وأولئك الذين يعملون خارجها. إذ غالباً ما ينتقل علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية بين الجامعات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث، وأحياناً يحتلّون جميع المساحات في وقت واحد. إضافةً إلى ذلك، تؤكّد دراسة كريشاتي (2019a) لمحالس تحرير مجلات العلوم الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة أهميّة مراكز البحث باعتبارها مراكز رئيسية للنشاط الفكري والنقاش.

1. دور مراكز البحث المستقلة

في حين تؤدي الجامعات العربية دوراً مهمّاً بالتأكيد في رسم ملامح اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية وتحديدها في جميع أنحاء المنطقة، تواصل مراكز البحث إنتاج قدر كبير من المعرفة العلمية الاجتماعية. وتؤكّد إحدى الدراسات أن أكثر من 80% من أبحاث العلوم الاجتماعية في المنطقة تُنجز خارج الجامعات، سواء في مراكز الأبحاث أم الوكالات الاستشارية (Hanafi and Arvanitis 2016). على هذا النحو، يجري إنتاج جزء كبير من المعرفة العلمية الاجتماعية ونشرها خارج جدران الحرم الجامعي.

أنشئت أقدم مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية في المنطقة في السبعينيات والستينيات من القرن الماضي. وتشمل هذه المؤسسات معهد الدراسات الفلسطينية (IPS) ومركز دراسات الوحدة العربية (CAUS 1975)، وقد نشر كلاهما مجلات علمية مؤثرة. تأسّس المركزان خدمةً لأهداف سياسية واضحة: إذ أنشئ معهد الدراسات الفلسطينية بهدف مواكبة النضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرير، بينما سعى مركز دراسات الوحدة العربية إلى تعزيز القومية العربية، رغم أن المؤسسة قد ابتعدت منذ ذلك الحين عن هذا الهدف.

وتحدد كريشاتي (2019b) جيلاً ثانياً من مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية العربية التي ظهرت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في وقت قريب من الفزو الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، وهي فترة تميزت بتزايد تمويل المنظمات غير الحكومية في المنطقة. أمّا المرحلة الثالثة فقد بدأت مع الانتفاضات العربية في العام 2011، والتي ولدت مؤسسات مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ACRPS 2010). وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، قد ابتعدت عن مهامها الأصلية، إلا أن التحولات الاجتماعية والسياسية قد أدت دوّراً أساسياً في تشكيل جميع هذه المراكز البحثية.

تنشر هذه المراكز البحثية المستقلة عدداً من مجلات العلوم الاجتماعية المهمّة باللغة العربية. وتشير كريشاتي (2019b) إلى أنه على الرغم من أن عمليات التحكيم في المجلات قد تكون مطورة جيّداً على الورق، فإنها لا تُطبّق بشكل صارم دائمًا على أرض الواقع. ومن بين التحديات التي واجهتها المجلات نذكر قلة اهتمام المحكمين ووقتهم وطاقتهم.

عند النظر في سبب اختيار علماء العلوم الاجتماعية العمل في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، تشير كريشاتي (2019b) إلى مزيد من المكانة ورواتب أفضل واستقرار أكبر في العمل لصالح مراكز البحث والوكالات الدولية باعتبارها عوامل مساعدة، بينما تصف أيضًا العمل بأنه أكثر تكراراً. وقد استندت هذه الاستنتاجات إلى الدورات التي أجرتها كريشاتي مع ثمانية علماء علوم اجتماعية يعملون في مراكز بحثية. لكنها تؤكد أنه لا يوجد تقسيم صارم بين الباحثين العاملين في الجامعات وأولئك العاملين في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية. كما ذكرنا، يعمل كثيرون من الباحثين في كليهما، حيث يضطلع أساتذة الجامعات أحياناً بعمل إضافي في مراكز الأبحاث لتحسين دخلهم.

ومع ذلك، بينما تُنْتَج مراكز الأبحاث المستقلة قدرًا كبيرًا من المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة، يعمل فيها عدد قليل نسبياً من حملة الدكتوراه بدوام كامل. فضلاً عن ذلك، وحسب كريشاتي، فإن معظم هؤلاء هم من خريجي مؤسسات أوروبية أو أميركية شماليّة. ومن بين الباحثين الذين قابلتهم كريشاتي، هناك واحد فقط خريج مؤسسة عربية. وقد كتبت: "في ظل الظروف الحالية، لا يزال من الصعب جدًا على حاملي شهادة الدكتوراه من العالم العربي الحصول على فرص عمل مماثلة في مراكز بحثية مرموقة" (Kreichati 2019b, 20).

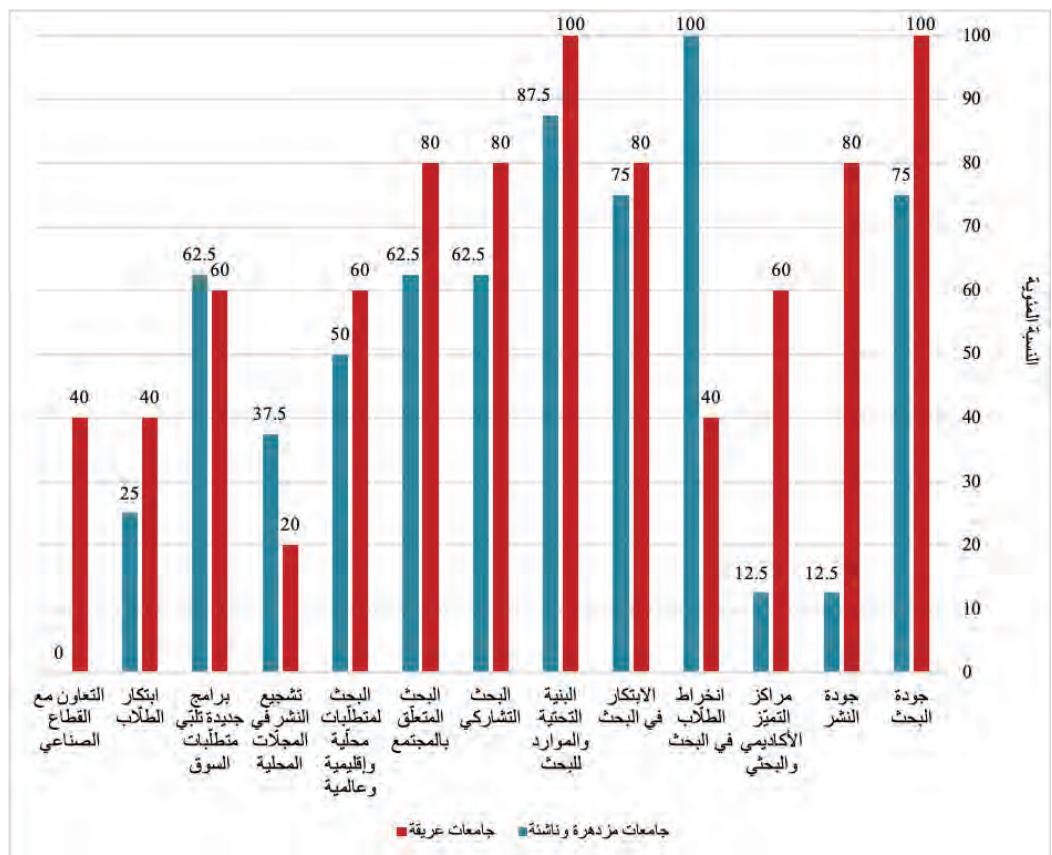
2. خطط الجامعات الاستراتيجية وسياسات الترقية

في حين أنّ عدداً من الجامعات التي تأسست حديثاً ليست لديها برامج في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، فإنّ معظم الجامعات التي درسها نوفل وأبو شديد (2019) أشارت في بيانات الرسالة أو الخطط الاستراتيجية خاصتها إلى أهمية البحث، بالإضافة إلى أهمية خدمة الجامعة للمجتمع. كما أكدت الخطط الاستراتيجية المتاحة للجمهور تقريرًا لجميع الجامعات الـ13 المختارة أهمية جودة البحث والابتكار. ومع ذلك، لاحظ المؤلفان أيضًا وجود فجوة بين التصريحات العامة وبينات الرسالة، من ناحية، وبين تخصيص الموارد والبني التحتية الملائمة، ونماذج الحكم الرشيد، والحرفيات الأكاديمية، من ناحية أخرى. وقد يفسر ذلك المستوى الأعلى للنشر في مراكز البحث، ما يشير إلى أنّ الجامعات لا تقدم دائمًا الدعم الكافي للبحث، علمًا أنها في الواقع الأساسية لإنتاج المعرفة الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

يؤكد أبو شديد ونوفل أنّ هذا التركيز لا يعكس فحسب في بيانات الرسالة والاستراتيجيات، بل أيضًا في وجود مراكز البحث وفي هذه الجامعات، فضلاً عن تشديدها على تعزيز البنى التحتية البحثية الحالية. ويظهر هذا التركيز بشكل أكثر وضوحاً بشدة في الجامعات القديمة التي تأسست قبل العام 1960.

في الوقت نفسه، ركّزت الجامعات التي اعتبرها أبو شديد ونوفل "مزدهرة" أو "ناشرة" (تلك التي تأسست بين عامي 1960 و1998 وتلك التي تأسست بعد 1998، على التوالي) على الابتكار البحثي وإشراك الطلاب في البحث كمبادرات استراتيجية. كما سلطت جميع الجامعات تقريرًا الضوء على أهمية ربط الأبحاث بالمجتمع وتعزيز التعاون بين الأقسام ومع المؤسسات الأخرى. وأكدت جامعتان فقط أهمية التعاون مع القطاع ذي الصلة.

الشكل 4: نسبة ورود المبادرات الاستراتيجية في الخطط الوطنية والمؤسسية الاستراتيجية الخاصة بالجامعات الـ13 المشمولة بالدراسة حسب نوع الجامعة



المصدر: Nauffal and Abouchedid 2019

على المستوى الفردي، أعطى العلماء قيمة للبحث ليس بسبب القيمة الجوهرية التي يمندها للمجتمع فحسب، بل أيضًا بالنظر إلى الدور الذي تؤديه المؤشرات البينليومترية بشكل متزايد في منح الباحثين الفرصة لكتاب مسابقات المتن البحثية أو الحصول على ترقية أو تثبيت أو تضمان مناصب أفضل. وأكد نوفل وأبو شديد ازدياد التركيز على البحث باعتباره شرطاً أساسياً للتوظيف والترقية، "بسبب القدرة التنافسية العالمية التي نتجت عن ظهور السياسات النيوليبرالية، والتي فرضت تحديات عدّة على التعليم العالي" (Nauffal and Abouchedid 2019, 4).

لاحظ أبو شديد ونوفل وجود أنماط وإجراءات مختلفة بشكل ملحوظ للترقية والتوظيف عبر مختلف البلدان والمؤسسات، إلا أن هناك "تركيزًا شاملاً على الأبحاث المنشورة في المنافذ الدولية بغرض الحصول على ترقية"، وهو اكتشاف قال إنه يوازي الاتجاهات العالمية (Abouchedid and Nauffal 2019, 23). كما لاحظا أن الطلب إلى أعضاء هيئة التدريس النشر في المجلات الأجنبية ذات الشهرة العالمية، والصادرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية بمعظمها، قد أثر بشكل كبير على إنتاج الأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية باللغة العربية على المستوى المحلي (انظر أيضًا Hanafi and Arvanitis 2014). ونادراً ما تدرك الجامعات أهمية البحث والمنشورات المحلية والدولية على حد سواء (Hanafi 2011)، كما هي الحال في جامعة بيرزيت

في رام الله، فلسطين. وتعطي معظم سياسات الترقية في الجامعات قيمة أكبر بشكل ملحوظ للنشر في المجلات الدولية الصادرة باللغات الأجنبية. ويرى المؤلفان أن أحد تأثيرات هذا الاتجاه في النشر على مستوى العالم (بنبا إلى جنب مع Hanafi and Arvanitis 2016) يتجلّى في التقليل من أهمية الأبحاث المحلية. لكن، في حين يبدو واضحاً أن النشر بلغات أخرى غير العربية يقلّل من عدد القراء المحليين، وبالتالي يحدّ من احتمالية أن تولّد منشورات العلوم الاجتماعية والإنسانية نقاشاً عاماً، أو أن تؤثّر على صنع السياسات، أو أن يكون لها تأثير اجتماعي، فإنه لا يزال من الممكن النشر باللغات الأجنبية للوفاء بالمعايير العلمية الدولية مع الاستجابة إلى الاحتياجات الاجتماعية المحلية. علاوةً على ذلك، كما يشير المسح، يُجيد معظم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية لغة أجنبية واحدة على الأقل.

لكن الأهم من ذلك، كما لاحظ أبو شديد ونوفل (2019)، أن معظم المجلات الصادرة في المنطقة العربية لا تهتم باعتراف دولي، ولا تجري فهرستها في قواعد بيانات المعايير (انظر أيضاً Abouchedid and Bou Zeid 2019). بالإضافة إلى ذلك، توجد مجلات عدّة في الكليات الجامعية، حيث يعمل عميد الكلية رئيساً للتحرير وأعضاء هيئة التدريس مؤلفين مساهمين. بمعنى آخر، تكون عملية النشر ذات مرجعية ذاتية، ويطرح الافتقار إلى سياسات واضحة بشأن تضارب المصالح تساؤلات حول مصداقية عملية التحكيم.

ثالثاً. ما هي خصائص علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية؟

يقدم هذا القسم لمحةً عن الخصائص والمسارات المهنية الخاصة بعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، بالاعتماد على نتائج المسح الذي أجراه المجلس العربي للعلوم الاجتماعية عام 2019. ويمكن الاطلاع على منهجه المسمح والإحصاءات الوصفية المتصلة بتفاصيل مجموعة البيانات في الملحق.

1. الخصائص демографية

(أ). المنطقة وبلد الجنسية

على مستوى الجنسية، يشكل الجزائريون النسبة الأكبر من عينة المجيبين (35%)، يليهم المغاربة (16%)، والمصريون (12%)، والفلسطينيون (7%)، والعراقيون (6%)، والأردنيون (5%)، مع تمثيل محدود للغاية لدول الخليج العربي (4% إجمالاً). ولغرض التحليل، اعتمد التصنيف الإقليمي التي بلده الجنسية والعمل:

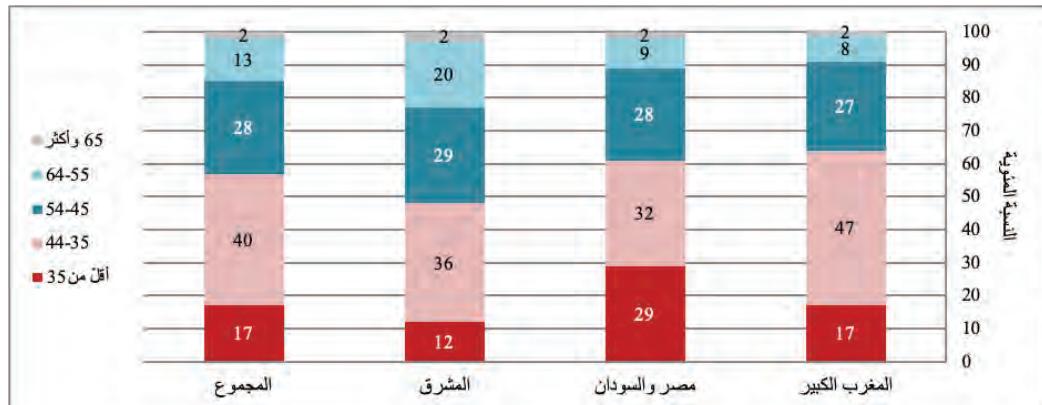
- المنطقة المغاربية: الجزائر، والمغرب، وتونس؛ ليبيا، وموريتانيا؛
- منطقة مصر والسودان: مصر، والسودان، وجيبوتي، والصومال (لا يوجد مجيبون من جزر القمر)؛
- منطقة المشرق: العراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، الكويت، وقطر، وعمان، واليمن.

بالنالي، شكلت منطقة المغرب العربي أكبر عدد من المجيبين، حيث بلغ نحو 57% من إجمالي العينة (636 من أصل 1121)، و177 مجيباً (16%) من منطقة مصر/السودان، و305 (27%) من منطقة المشرق.

(ب). التوزيع العمري والجندري

مع الأخذ في الاعتبار أنَّ بيانات المسح ليست تمثيلية ويتعين تفسيرها بحذر، تشير النتائج بالفعل إلى تحولات جيلية وجندриة محتملة في أوساط علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية. فقد أظهر توزيع المجيبين نموذجاً شاباً نسبياً من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع 17% تحت سن 35، و40% تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً، و28% تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاماً، و13% تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً، وفقط 2% ممن يبلغون من العمر 65 عاماً وما فوق. وتبين أنَّ المجيبين المقيمين في منطقة المشرق أكبر سنًا إلى حدٍ ما من متوسط المجيبين، كما أنَّ نصفهم فوق سن الـ45. في المقابل، ما يقرب من 60% من المجيبين المقيمين في كلٍ من منطقة المغرب العربي ومصر/السودان هُم تحت سن الـ45.

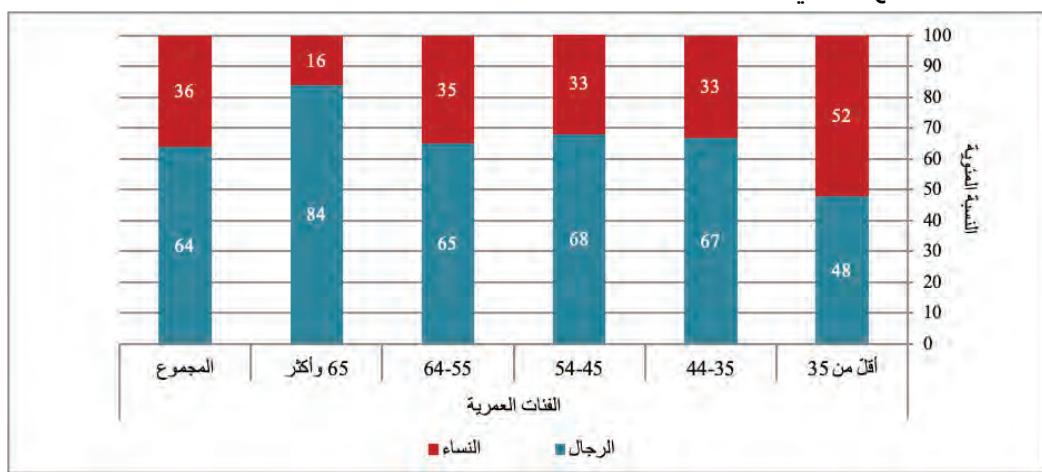
الشكل 5: التوزيع العمري للمجيبين حسب منطقة العمل



.Sieverding 2020

ومن المثير للاهتمام وجود نمط عمري قوي للتوزيع المديبين حسب الجنس، ما يشير إلى تأثير تدريجي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة. فيما يشكل المجبون الذكور قرابة ثلثي العينة (65%)، ترتفع نسبة الذكور مع التقدم في السن، بينما تنخفض النسبة لدى الإناث. وفي حين أن أكثر من نصف المديبين (52%) تحت سن 35 هم من الإناث، تنخفض هذه النسبة إلى نحو ثلث المجموعة ممن تتراوح أعمارهم بين 35 والـ64 عاماً وإلى 16% فقط ممن يبلغون 65 عاماً وما فوق. وهذا يعني أن عدد الذكور نسبة إلى الإناث قد انخفض بأكثر من خمسة أضعاف في صفوف أولئك الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً (إلى 0.9) وأولئك الذين يبلغون من العمر 65 عاماً وما فوق (إلى 5).

الشكل 6: التوزيع الجندي للمجيبين حسب العمر



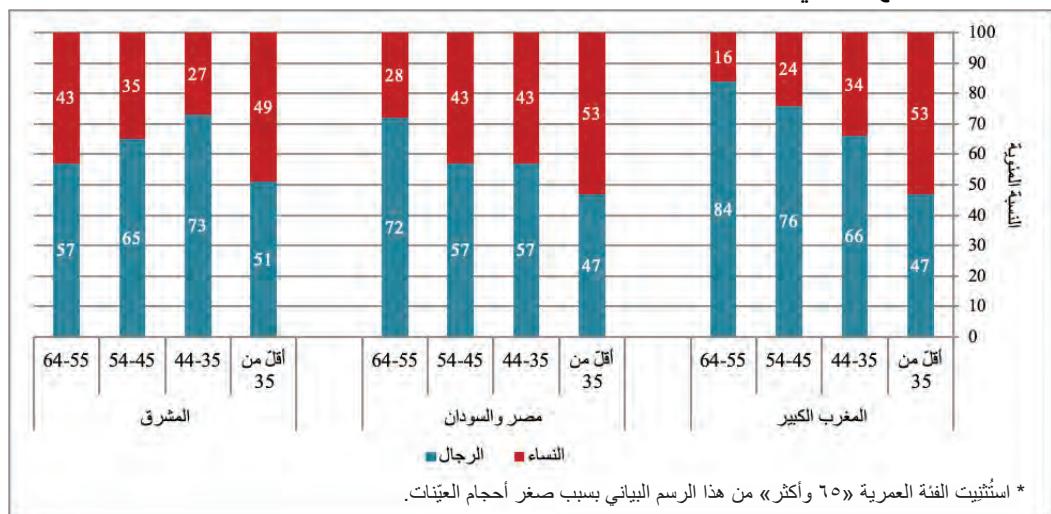
.Sieverding 2020

هناك أكثر من تفسير محتمل لهذه الاتجاهات (الشكلين 5 و6). فأحد التفسيرات المحتملة هو أنه مع زيادة التعليم الجامعي لكلا الجنسين، من المرجح أن يسعى الذكور للحصول على شهادات مهنية، في حين أن هذه الشهادات قد لا تكون في متناول الإناث. وثمة احتمال أيضاً بأن الشابات لا يواجهن

الضغوط المالية نفسها التي يواجهها الشباب، وبالتالي لديهم قدر أكبر من المرونة في اختيار الاختصاصات الجامعية التي لا تؤدي إلى بلوغ وظائف ذات رواتب أعلى. ويدل ذلك على أن اهتمام الذكور الأصغر سنًا بالعلوم الاجتماعية والإنسانية أخذ في التناقص، بينما يتزايد اهتمام الإناث بها.⁹ وبغض النظر عن الأسباب، إذا كانت عينة المجيبين تمثل شريحة أكبر من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، يبدو أن نسبة الإناث في هذه المجالات آخذة في الازدياد. وهذا بدوره قد يشير إلى تحول تدريجي نحو التكافؤ بين الجنسين في هذه المجالات. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، فمن المتصور أنه سرعان ما سيفوق عدد الذكور في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

أظهرت منطقة المغرب العربي أسرع تأثير للعلوم الاجتماعية (16% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً كانوا من الإناث، وارتفعت النسبة إلى أكثر من النصف لمن هم دون 35 عاماً)، تليها منطقة مصر/السودان، حيث كان الاتجاه ملحوظاً ولكن تدريجياً (أقل بقليل من 30% من المجيبين ممن تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً هم من الإناث، وقد ارتفعت النسبة إلى 43% للفتين العمريين 54-45 و44-35 وزادت إلى 53% للفئة العمرية الأقل من 35). ويشير ذلك إلى أن أرجحية بلوغ التكافؤ بين الجنسين أكبر في بعض البلدان من غيرها. وقد تُعزى هذه التناقضات إلى محدودية الفرص المتوفرة وليس إلى الاتجاه. ولا توفر عينة المسح نفسها إجابات قاطعة عن هذه الأسئلة، لكن بعض الأبحاث يشير إلى أن اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تشكل الخيار الأول لطلاب الجامعات في العالم العربي.¹⁰

الشكل 7: التوزيع الجندي للمجيبين حسب العمر ومنطقة العمل*



* استثنىت الفئة العمرية «٦٥ وأكثر» من هذا الرسم البياني بسبب صغر أحجام العينات.

المصدر: Sieverding 2020

⁹ تحدث Sieverding (2020) عن "اتجاه التأثير" في أوساط علماء العلوم الاجتماعية، حيث تشكل الإناث نسبياً أكبر بشكل متزايد من جميع الفئات العمرية الأصغر سنًا والتي حصلت أخيراً على شهادات في العلوم الاجتماعية على جميع المستويات. كما تشير إلى أن هذا الاتجاه "واضح بشكل خاص في المنطقة المغاربية، حيث شكلت الإناث النسبة المئوية الأدنى بين أكبر المجيبين سنًا". وتحقيق أن "اتجاه التأثير الذي شوهد في المسح متطرق على نطاق واسع مع بيانات اليونسكو (2020) التي تُظهر أن حصة الإناث من خريجي التعليم العالي في العلوم الاجتماعية والصحافة والمعلومات تتروا بين 60% و77% في معظم دول المنطقة التي توفرت بشأنها البيانات. أما البلدان الوحيدة التي سجلت نسبة أدنى من الإناث في صفوف خريجي العلوم الاجتماعية فهي مصر (41%) والمغرب (56%) والمملكة العربية السعودية (55%)". ويجادل لطرش (2020) بالمثل لجهة تأثير المهن الأكademie في مختلف العلوم الاجتماعية.

10 انظر بذلك Assaad and O'leary 2016

(ج). الإجاده اللغويّة

أفاد عدد قليل من المجبين (3%) بأنهم لا يجيدون اللغة العربية. من ناحية أخرى، أشار نحو ربع المجبين إلى أنهم يجيدون اللغة العربية فقط ولا يجيدون أي لغة ثانية. والجدير بالذكر أن نسبة أكبر من المجبيات الإناث (76%) يُتقن لغة ثانية واحدة على الأقل مقارنة بالمجبين الذكور (69%); كما أن الفجوة أكبر بين نسبة الإناث اللواتي يُبدعن اللغة الإنجليزية (49%) مقابل نسبة المجبين الذكور (40%). وبشكل عام، كانت الإجاده في اللغة الإنجليزية أعلى قليلاً من الفرنسية، على الرغم من أن غالبية المحبين كانوا من المغرب العربي، حيث تشكل اللغة الفرنسية اللغة الثانية المهيمنة في التعليم العالي. ومن بين جميع المشاركون في المسح، 70% يتقنون اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فيما تُبدي نسبة صغيرة لغاتٍ أخرى. ومن الواضح أن نسبة أعلى من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات (77%) يتقنون لغة ثانية بالإضافة إلى اللغة العربية مقارنة بنظرائهم غير الجامعيين (48%). وقد تشير هذه الأرقام، من بين جملة أمور أخرى، إلى أن المحببات الإناث، هنّ أصغر سنّاً من المحبين الذكور، يرتكزن بشكل أكبر على اكتساب المهارات اللغوية، ربما لتعزيز فرص الارتفاع ب حياتهن المهنيّة والتغلب على التحيزات المهنيّة الهيكلية وانعدام المساواة.

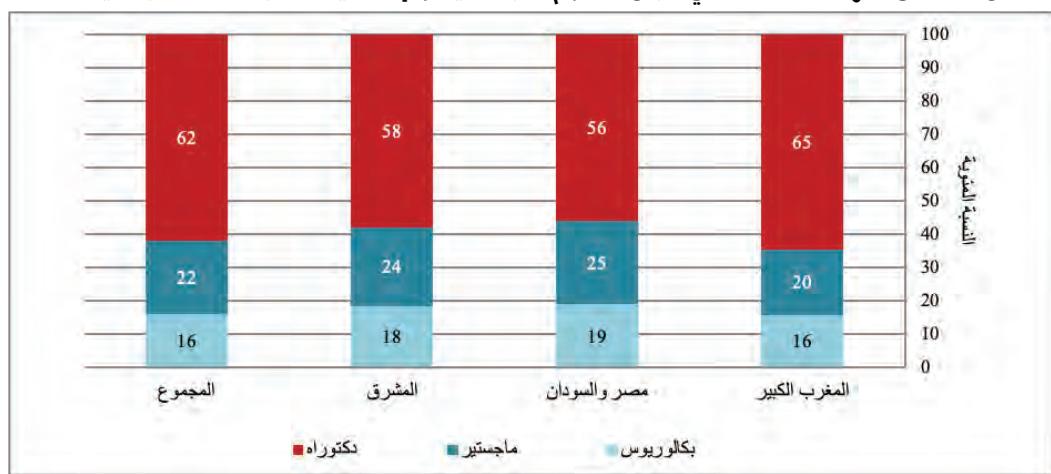
2. المسارات الدراسية

(أ). المستوى الدراسي

أعلى شهادة محصلة

يملك 62% من جميع المشاركون في المسح شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، و22% منهم حاصلون على شهادة الماجستير، وأقل من الخامس حاصلون على شهادة البكالوريوس فقط. وقد كانت نسبة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية الحاصلين على شهادة الدكتوراه أعلى بين الذكور منها بين الإناث (55% مقابل 65%) وفي المغرب العربي مقارنة بكل من منطقتي المشرق ومصر/السودان، كما هو موضح في الشكل 8.

الشكل 8: أعلى شهادة محصلة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب منطقة الجنسية



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

كان المجبون باللغون من العمر 45 عاماً وما فوق أكثر توجّهاً بشكل ملحوظ إلى الحصول على شهادة الدكتوراه (76% مقابلة بـ 61% في الفئة العمرية 44-35 و 26% لمن هم دون الـ 35 عاماً). وتجدر الإشارة إلى أنّ حُمس الذين يبلغون 35 عاماً أو أقل قد أتمّوا الدكتوراه، في حين أنّ حُمسين هذه الفئة العمرية مسجّلون في برامج الدكتوراه ويعملون في وقت واحد، وهو ما "يشير إلى أنّ كثريين من علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة يجمعون بين دراسات الدكتوراه والعمل. وقد يعود ذلك إلى غياب التمويل أو نقصه لدراسات الدكتوراه بشكل حصري. وقد يفسّر التوظيف المزدوج ودراسات الدكتوراه أيضاً سبب استمرار 13% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً في متابعة عملية الحصول على الدكتوراه" (Sieverding 2020).

أنماط تحصيل الشهادة

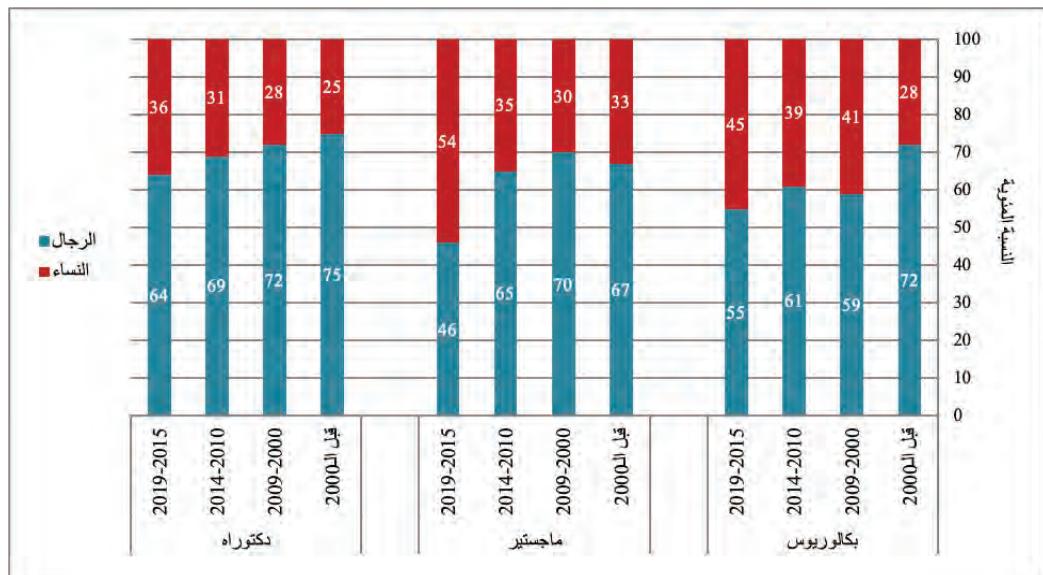
حصل 85% من المشاركين على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بعد العام 2000. كما زاد عدد الأفراد الذين يتخرّجون كلّ عام حاملين شهادة البكالوريوس، بشكل مطرد، حتى العام 2005، ويبعدو أنّ العدد قد انخفض بسرعة منذ ذلك الحين. ومن المثير للاهتمام أنّ عدد الأشخاص الحاصلين على شهادة الماجستير قد انخفض خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من أنّ الانخفاض لم يكن بالحدّة نفسها، إذ ظلّ عددهم أكبر بشكل واضح من أولئك الذين يتخرّجون بشهادة البكالوريوس. ومع ذلك، زاد عدد الأفراد الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

قد يعود انخفاض عدد المجبين الذين أشاروا إلى حصولهم على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية كأعلى درجة علمية لهم في آخر 15 عاماً، والنسبة المت坦مية للذين اختاروا متابعة دراسات الدكتوراه، إلى أنّ غالبية المجبين يعملون في الجامعات (أو الوظائف الائمة المماثلة التي لا يمكن الحصول عليها بشهادة البكالوريوس أو حتى الماجستير)، والتي تعمل بشكل متزايد على توظيف الأفراد الحاصلين على شهادات أعلى. وتتوافق هذه الأرقام أيضاً مع العدد المتزايد من الجامعات المحلية التي تقدم شهادات الدكتوراه، ما يجعل الوصول إلى هذه الشهادات أسهل. ومع ذلك، قد تشير البيانات أيضاً إلى أنّ دخول مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية آخر في التناقص، ربما بسبب نقص الفرص الوظيفية الكافية. وهنا أيضاً، إذا كان هذا الاتجاه يمثل المجال الأكبر، وإذا استمرّ على هذا المنوال، فسينخفض عدد علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية تدريجياً، لكنّ نسبة حاملي شهادة الدكتوراه ضمن هذه المجموعة ستترتفع.

من المنظور الجندرى وتماشياً مع الاتجاه الذى سبق لنا مناقشته، تشير البيانات أيضاً إلى وجود متزايد للإناث بين حاملي الشهادات على جميع المستويات (مع الأخذ في الاعتبار جميع شهادات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليس فقط الشهادة الأعلى)، ولكن مع نموًّا أبطأ قليلاً على مستوى الدكتوراه.

بين عامي 2000 و2019، ارتفعت نسبة الإناث اللواتي حصلن على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى ما يتراوح بين 39% و45%. بعدها كانت أقلّ من الثلث قبل العام 2000. وتراوحت حصة الإناث في شهادات الماجستير بين 30% و35% قبل العام 2014، إلا أنّ نسبة الإناث في صفوف الحاصلين على الماجستير بين عامي 2015 و2019 بلغت 54%. وفي الوقت نفسه، نمت حصة النساء من شهادات الدكتوراه بشكل أبطأ، من الربع قبل العام 2000 (على الرغم من أنّ أحجام عينة الإناث الحاصلات على الدكتوراه كانت صغيرة جدّاً في هذه الفترة الزمنية ويجب تفسيرها بحذر)، وارتفعت تدريجياً لتبلغ 36% من الحاصلين على الدكتوراه بين عامي 2015 و2019 (Sieverding 2020).

الشكل 9: التوزيع الجندي للشهادات المحصلة حسب السنة ومستوى الشهادة



.Sieverding 2020

مسارات تحصيل شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

بدأ الاهتمام الأكاديمي بالعلوم الاجتماعية والإنسانية لدى الغالبية العظمى من المشاركون على مستوى البكالوريوس. فقد التحق 6% فقط منهم للمرة الأولى ببرنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى الماجستير وأقلّ من 1% على مستوى الدكتوراه. كما أنّ خيار الحصول على شهادة على مستوى البكالوريوس أقلّ تعمّداً بالضرورة من الخيار الأكثر نضجاً القاضي بالحصول على شهادات متقدمة على مستوى الماجستير أو الدكتوراه. ومع ذلك، بصرف النظر عن الدافع الأولي لمتابعة التدريب الأكاديمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يبدو أن الدخول المبكر في هذه المجالات يشكّل عاملاً أساسياً في السعي إلى تحصيل شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المستويات الأكثـر تقدـماً.

درس 83% من حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية الاختصاص نفسه في جميع مستويات التعليم العالي الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه). وتتجدر الإشارة إلى أنّ جامعات وطنية عامة عدة لا تشجّع على إجراء تغييرات في الاختصاص ولن تقبل الطالب في مستويات الماجستير أو الدكتوراه من الاختصاصات الأخرى. وقد أقدمت نسبة صغيرة من الطلاب على تغيير اختصاصهم (ضمن العلوم الاجتماعية والإنسانية) في كلّ من مستوى الماجستير (8%) والدكتوراه (7%). كما انتقل 6% من الطالب المسجلين في اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى مستوى الماجستير، وانخفضت هذه النسبة إلى 2% على مستوى الدكتوراه. وكذلك، عاد أكثر من 40% من الأفراد الذين تابعوا مجالاً من الاختصاصات غير العلوم الاجتماعية والإنسانية، بعد حصولهم على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى التخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف الحصول على الدكتوراه. وقد تُعزى التحولات في الاختصاصات إلى الرغبة في الحصول على درجة أكثر مهنية، أو إلى الاختيار من بين عدد محدود من برامج الشهادات العليا التي يمكن للمجيئين الوصول إليها بسهولة، أو تجربة مجموعات من اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية إما بسبب الفضول الفكري وإما ببساطة على أمل تلبية متطلبات السوق.

2(ب). مجالات الدراسة

بشكلٍ عام، حصلت النسبة الأكبر من المحبين (27%) على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في علم الاجتماع، تليها العلوم السياسية (15%) ثم علم الاقتصاد وعلم النفس (10% لكلٍّ منها). وقد بلغت معدلات التخصص في مجالات مثل الأدب والتاريخ والجغرافيا نحو 6% إلى 7% لكلٍّ منها. وكان احتمال التخصص في مجالات مثل الفلسفة والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية وعلم الاقتصاد والدراسات الدينية أكبر لدى المشاركين الذكور من الإناث، في حين كان الاحتمال أكبر لدى الإناث للتخصص في مجالات مثل الدراسات الجندرية، وعلم الآثار، والأدب، وعلم النفس، وعلم السكان، ودراسات التنمية والأنثربولوجيا. للوهلة الأولى، يبدو أنَّ هناك توزيعاً واسعاً للاهتمامات عبر المجالات والخصائص الديموغرافية في العينة المشمولة بالمسح. وعلى الرغم من أنَّ علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة (الأنتروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية، والجغرافيا، وعلم النفس) كانت أكثر شيوعاً عبر الفئات العمرية، يبدو احتمال دراسة علم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) أكبر لدى الأكاديميين الأصغر سنًا مقارنةً بزملائهم الذين يكبرونهم سنًا. وكانت المجالات الأخيرة أكثر شيوعاً بين المحبين من منطقة مصر/السودان والمغرب العربي. ويشير ذلك إلى تزايد الاهتمام بالعلوم الاجتماعية المهنية أو العملية بين الأجيال السابقة. كما تُظهر إجابات المسح وجود اهتمام أكبر بكثير باختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية التقليدية والمحددة مقارنةً ب المجالات الدراسية متعددة الاختصاصات. ويبدو أيضاً أنَّ هناك ارتباطاً بين شعبية أحد الاختصاصات واتساق الاهتمام الملحوظ سابقاً على جميع مستويات الدرجات العلمية (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).

الجدول 2: الخلفية الدراسية حسب العمر

تخصص أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (%)					العمر
المجموع	العلوم الإنسانية	الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة	علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة	أقل من 35	
100	22	30	48	35	44-35
100	22	31	47	44-35	
100	24	26	50	54-45	
100	24	21	55	أكتر 55	

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

من ناحية أخرى، كانت حصة شهادات العلوم الإنسانية (علم الآثار، والدراسات الثقافية، والتاريخ، والأدب، والفلسفة، والدراسات الدينية) أقلَّ بكثير من حصة مجالات العلوم الاجتماعية¹¹ بين طلاب الدكتوراه مقارنةً بطلاب البكالوريوس. وتشير التقارير إلى أنَّ التخصص في العلوم الإنسانية يشكل الملاذ الأخير والأقل جاذبيةً للطلاب الذين لا يملكون معدلات أكademie عالية تسمح لهم بتحصيل

¹¹ تشير "العلوم الاجتماعية" هنا إلى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات المرتبطة المذكورة في الفقرة السابقة.

شهادة مهنية. واعتبر أسعد وعبد الله (2018) في معرض دراستهما وضع العلوم الإنسانية في التعليم العالي وسوق العمل في مصر، أنّ التخصص في العلوم الإنسانية يمثل الخيار "التلقيائي" للطلاب الذين يحتاجون ببساطة إلى شهادة للحصول على وظيفة حكومية. وقد يكون السبب الآخر هو الفقر إلى الموارد المالية للحصول على شهادات أعلى تكلفة؛ فمن المعروف أنّ الشهادات المهنية مثل الطب والهندسة وإدارة الأعمال هي الأكثر تنافسية والأصعب من حيث الالتحاق بها والأكثر تكلفة (الحصول على أدلة إضافية، انظر Assaad and Abdalla 2018, 49-71). كما أنّ ذلك قد يعود أيضًا إلى توفر عدد أقل من الفرص الوظيفية -مثل التوظيف الجامعي- لحاملي الشهادات العليا في العلوم الإنسانية مقارنةً بنظرائهم في العلوم الاجتماعية. وقد يتجلّى الاحتمال الآخر في كون طلب العلوم الإنسانية يمتلكون مؤهلاتً أكاديميةً أقلً تؤهّلهم لمتابعة شهادات أعلى في مجالاتهم (Carnevale, Cheah, and Hanson 2015, 11). أخيراً، تُعدّ القيمة الاقتصادية المتوقعة للختصاص الأكاديمي، بل شَكّ، عاملاً يُعتَدّ به في خيارات الطلاب.

من المتعارف عليه عادةً أنّ خريجي الجامعات الحاصلين على شهادات مهنية يحظون بفرصة أكبر في الحصول على مهنة مُجزية من الناحية المالية. ففي الولايات المتحدة، يتقاضى الخريجون الحاصلون على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و59 عامًا أقلً من متوسط الأجر الذي يحصل عليه خريجو الجامعات؛ ويقع متوسط الأجر الذي يتقاضاهما خريجو العلوم الإنسانية تقرّباً في أسفل سلم الأجر (Carnevale, Cheah, and Hanson 2015, 9). أمّا أصحاب الدخل الأعلى فهم خريجو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وخريجو الصحة وإدارة الأعمال، حسب هذا الترتيب. كما أنّ النتائج التي خلص إليها أسعد وعبد الله (2018) بالنسبة إلى مصر مشابهة. في الواقع، يتقاضى خريجو العلوم الإنسانية بشكل عامً أجرًا أدنى من ذاك الذي يحصله خريجو المجالات الأخرى، سواء كانت نظرية أم عملية، في كلٍ من القطاعين العام والخاص (أقلً بمعدل يصل إلى 14% و21%， على التوالي). لا يقدم المسلح أيًّ مؤشر يدعم هذا الاتجاه، لكن المقابلات شبه المنظمة التي أجريت مع عينة من المشاركون في المسح لغرض المتابعة وكذلك الأوراق الخلفية تشير إلى أنّ الوضع أكثر وضوحاً في العالم العربي منه في الولايات المتحدة، كما أنها تقدّم بعض التلميحات بشأن الدوافع وراء اختيار التخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن المؤكّد إلى حدّ ما أنّ القيمة الاقتصادية لشهادة ما لا يمكن أن تشتمل الدافع الرئيسي لاختيار التخصص في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية.

في معرض تقييم المسارات الدراسية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، من المفيد النظر أبعد من عدد الطلاب المتخرجين بشهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية. على وجه الخصوص، لا يتم الاطلاع عن كثب على مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية حصريًا من خلال التخصص فيها، ولكن قد يحدث ذلك أيضًا عن طريق عروض الدورات التدريبية التي تفي بمتطلبات المناهج الدراسية الأساسية. على سبيل المثال، ليس غريباً في بعض الجامعات وجود عدد قليل من الطلاب المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل عدد أكبر بكثير ممن يتبعون المقررات

¹² نقسم دراسة أجربت عام 2015 بناءً على تحليل أجراء مكتب الإحصاء الأميركي نسبة خريجي الجامعات الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و59 عامًا إلى سبع مجموعات فرعية رئيسية. واحتلت إدارة الأعمال المركز الأول لجهة عدد الشهادات الصادرة فيها (26.1%)، تليها العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (19.6%)، فالتعليم والخدمات (14.5%)، والفنون، والعلوم الإنسانية، والفنون الحرفة (13.4%)، والشهادات التي ترتكز على الحياة المهنية (11.9%)، والصحة (7.5%) وأخيراً العلوم الاجتماعية (6.9%). ولأن توفر البيانات المتاحة للعالم العربي معلوماتٌ كافية لمقارنة عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية في مختلف المجالات، ولكن، بناءً على المسلح، فإنّ نسبة علماء العلوم الاجتماعية تبلغ قرابة أربعة أضعاف نسبة علماء العلوم الإنسانية. ويتناقض ذلك مع الوضع في الولايات المتحدة، حيث تبلغ نسبة خريجي العلوم الإنسانية ضعف نسبة خريجي العلوم الاجتماعية. وتتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ احتمالية الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإنسانية أقلً بكثير مما هي عليه في العلوم الاجتماعية.

الأساسية المطلوبة أو الاختيارية في هذه المجالات. هذا مهم لأن الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس لتغطية هذه المقررات من شأنها أن تفضي إلى مزيد من الوظائف الجامعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومع ذلك، فإن المطلب الأساسي العام الذي لا يشتمل على خيار الحصول على شهادة يعني أيضاً أنه لا يُعاد إنتاج بعض المجالات من خلال تخريج أعداد كافية من الطلاب ذوي المسارات الوظيفية الواحدة في هذه المجالات. إضافةً إلى ذلك، نعلم أن كثيراً من الجامعات العربية لا تتطلب منها أساساً للتعليم العام، وتميل إلى توفير تعليم متخصص منفصل. وعلى الرغم من أننا لا نملك معلومات محددة متوفرة لدينا، من المرجح أن تكون هذه هي الحال في الجامعات التي تتبع نموذج التعليم العالي الأوروبي المتخصص (بخاصة الفرنسي).

2(ج). مكان الدراسة

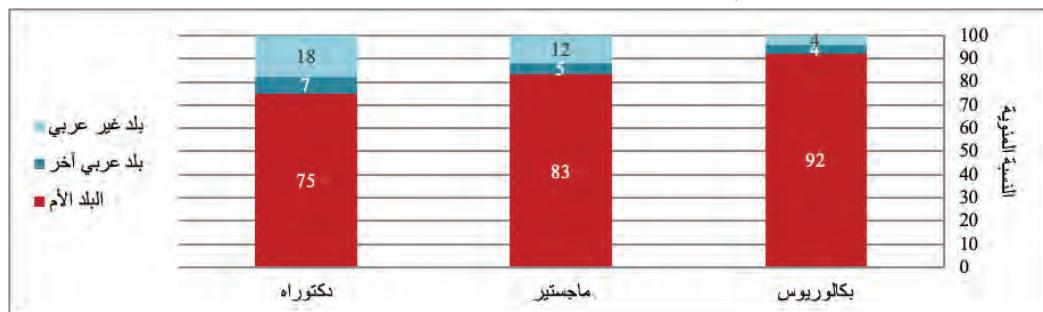
الأنماط الجغرافية

ما يقرب من ربع المجيبين حصلوا على شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج وطنهم. وقد حصل 8% فقط من إجمالي المجيبين على شهادة البكالوريوس من خارج بلدانهم الأم (حصلت نسبة أعلى بقليل من هؤلاء على شهادة البكالوريوس من دولة غير عربية). ومن حيث العدد، تخصص أكبر عدد من الذين درسوا خارج بلدانهم الأصلية في العلوم السياسية، فالجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. ومن بين هذه المجالات الأربع، درس غالبية الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الجغرافيا من خارج بلدانهم الأصلية في دولة عربية أخرى، في حين أن غالبية الذين تخصصوا في المجالات الثلاثة الأخرى خارج بلدانهم الأصلية درسوا في بلدان غير عربية.

على مستوى الماجستير، درس أقل من خمس المشاركين خارج بلدانهم الأصلية. وقد تابع أكثر من ثلثي هؤلاء دراستهم في دول غير عربية، وتخصص معظمهم في علم الاجتماع، يليه علم الاقتصاد فالعلوم السياسية.

على مستوى الدكتوراه، حصل ربع المجيبين على شهادتهم خارج بلدانهم الأصلية: حاز 7% منهم شهادته من دولة عربية أخرى و18% من دولة غير عربية. وقد تخصص العدد الأكبر من الطلاب الحاصلين على شهادة الدكتوراه من دولة غير عربية في علم الاجتماع أو العلوم السياسية أو علم الاقتصاد.

الشكل 10: مكان دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب مستوى الشهادة



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

يتمثل الاستنتاج الرئيسي الذي تخلص إليه هذه الدراسة في أن غالبية الشهادات العلمية على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى الدكتوراه، محصلة إما من بلد الطالب الأصلي وإما في بلد عربي

آخر. وعليه، من غير المرجح أن يسافر الطلاب الذين يتخصصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج المنطقة لمتابعة تعليمهم. فقد قدّمت دول عربية عدة، تاريخياً، برامج متّجحة دراسية ترعاها الدولة للطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادات أعلى. ويرجح أن يكون الاهتمام بالدراسة في الخارج، وخاصة على مستوى البكالوريوس، قد تراجع مع إنشاء كثير من الجامعات العربية الجديدة، وافتتاح كثير من الفروع الجامعية للجامعات الغربية في العالم العربي (بما في ذلك الخليج). لكن، لا تشير بيانات المسوح بوضوح إلى ما إذا كانت الاحتياجات الدراسية لطلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية تلبّي داخل العالم العربي أو إذا كانت سبّل السفر والدراسة في الخارج غير متاحة، ببساطة، لمعظم الطلاب. وفي كلتا الحالتين، يمكننا أن نخلص إلى أنّ معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية المقيمين في المنطقة العربية يعملون، على الأرجح، ضمن شبكات علمية محلية أو إقليمية، وأنّ من المستبعد إدماجهم في الشبكات العلمية الدولية.

يعمل معظم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية المقيمين في المنطقة العربية، على الأرجح، ضمن شبكات علمية محلية أو إقليمية، ومن المستبعد إدماجهم في الشبكات العلمية الدولية.

مُحدّدات التنقل الجغرافي

كما أشارت نتائج المسوح إلى ارتباط كبير بين بعض العوامل الأخرى واحتمالية الدراسة في الخارج. في الواقع، درس المشاركون الأصغر سنّاً في بلدانهم الأصلية، وقد يكون هذا أيضاً مرتبّطاً بالزيادة في عدد الجامعات المحلية التي تقدّم شهادات أعلى في العلوم الاجتماعية والإنسانية. من ناحية أخرى، على عكس مستوى البكالوريوس والماجستير، حيث لم يشكّل الجنسن عاملـاً ذا صلة، كان احتمال أن يدرس الذكور في الخارج أكثر منه لدى الإناث على مستوى الدكتوراه. كما لاحظنا وجود اختلافات إقليمية: فقد كان احتمال الدراسة خارج البلدان الأصلية أدنى لدى المج�ئين من المغرب العربي عبر جميع مستويات الشهادات العلمية، لا سيّما في الجزائر، حيث العدد الأكبر من المشاركون في المسوح ومن الجامعات التي تقدّم شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى العالم العربي (ASSM 2021a)؛ لكن، عندما عمّد الطلاب إلى الدراسة في الخارج، كانوا أكثر ميلاً إلى اختيار البلدان غير العربية مقارنةً بنظرائهم من المناطق العربية الأخرى (لا سيّما المشرق). أخيراً، كانت الدراسة في دولة غير عربية أكثر شيوعاً في أوسع طيف الطلاب الذين يدرسون علم الاقتصاد والعلوم السياسية وال المجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) مقارنةً بالطلاب الذين يدرسون مجالاً تقليدياً متعلّقاً بعلم الاجتماع (الأنثروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع) والذين بقوا إلى حدّ كبير داخل العالم العربي. وقد شوهد هذا التّنّطّ على جميع مستويات الشهادات.

وجهات الدراسة في الخارج

في العالم العربي، قصد 57% ممّن حصلوا على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية خارج بلدانهم الأصلية دول الخليج العربي (توجه معظمهم إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر) لكنّ هذه النسبة تقلّصت إلى ما دون 15% (سُجّل الانخفاض الأكبر في قطر) على مستوى الماجستير وإلى 0% على مستوى الدكتوراه. وقد شكلّت مصر الوجهة المفضّلة لـ 40% ممّن قرروا البقاء في المنطقة لمتابعة دراسات الماجستير والدكتوراه، يليها الأردن والعراق والسودان وتونس.

أما خارج العالم العربي، فقد كانت لأوروبا الحصة الأكبر من حيث الدراسة في دولة غير عربية على جميع مستويات الدراسة، إذ شكلت فرنسا والمملكة المتحدة نحو ثلثي الحالات، تليهما الولايات المتحدة ثم آسيا، على الرغم من تراجع الدراسة في الدول الآسيوية بأكثر من النصف بعد البكالوريوس.

نوع الجامعة الملتحق بها

تشير قواعد بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (ASSM 2021a) إلى أنّ 51% من الجامعات التي تمنح شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية هي جامعات خاصة، والنسبة المتبقية، أي 49%， هي جامعات عامة. كما أنّ معظم الجامعات التي تقدم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إن لم تكن كلّها، هي جامعات عامة في بعض البلدان، مثل الجزائر (100% عامة) وليبية (94%)، والمملكة العربية السعودية (81%). أمّا في البلدان الأخرى، فإنّ الغالبية العظمى من الجامعات التي تقدم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي جامعات خاصة: 97% في لبنان، و93% في الإمارات، ونحو 75% في الكويت واليمن وقطر. ومع ذلك، فإنّ 84% من جميع الجامعات في المنطقة العربية التي تقدم برامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي جامعات عامة.

الجدول 3: أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب نوع الجامعة

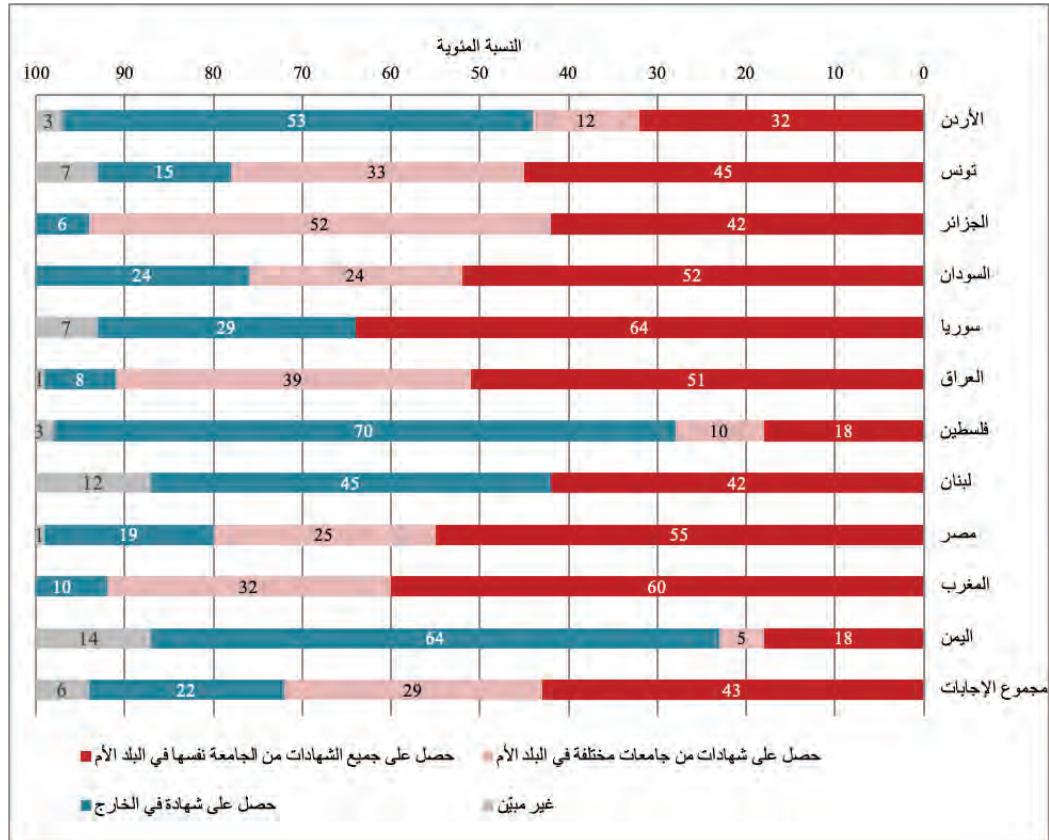
أعلى شهادة متوفرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية					
دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
16	38	68	101	83	179
84	201	32	48	17	38
100	239	100	149	100	217
المجموع					

المصدر: قواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعية (dataverse.theacss.org/dataverse/assm).

يشير المسح إلى أنّ الغالبية العظمى من المجبين قد حصلوا على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من الجامعات العامة (95% من شهادات البكالوريوس والماجستير و97% من شهادات الدكتوراه). وجرى تحصيل جميع شهادات البكالوريوس والماجستير تقريباً في الجزائر والمغرب والعراق وتونس من الجامعات العامة، وجميع شهادات الدكتوراه تقريباً في هذه البلدان نفسها من الجامعات العامة. وكما هو متوقع، سجلت الجزائر، التي تضم عدداً كبيراً من الجامعات العامة التي تقدم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية وأكبر عدد من المشاركون في المسح، أكبر نسبة من المشاركون الذين درسوا في الجامعات العامة. بالنسبة إلى المجبين من المغرب، حصل 100% منهم على شهادتهم من الجامعات العامة؛ كما حصل 93% من جميع المجبين في مصر على شهادتهم من جامعات عامة، فيما حصلت نسبة كبيرة من المحبين من لبنان وعمان وفلسطين على بعض شهاداتهم من الجامعات الخاصة. وبالنظر إلى هيمنة مؤسسات القطاع العام في المستويات العليا من التدريب الأكاديمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، سيكون من المثير للاهتمام قياس التأثير النسبي لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والنظر في ما إذا كانت بعض المؤسسات تمارس تأثيراً غير مناسب والسبب الكامن وراء ذلك، بصرف النظر عن الأعداد الفعلية لذريجتها.

كما نشير إلى ملاحظة رئيسية أخرى تتمثل في أنّ 60% من المحبوبين الذين حصلوا على شهادات متعددة في العلوم الاجتماعية والإنسانية (البكالوريوس وأو الماجستير وأو الدكتوراه) في بلدتهم الأصلية التحقوا بالجامعة نفسها بينما ارتاد 40% منهم أكثر من جامعة واحدة.

الشكل 11: الجامعات التي درس فيها المحبوبون العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب الجنسية



.Latreche 2020

يميل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية من الدول العربية إلى تحصيل شهادات متعددة في وطنهم (غالباً في الجامعة نفسها)؛ وقد يعود ذلك إلى تلبية جميع الاحتياجات الدراسية محلّياً أو إلى افتقاد سبل السفر وإثراء الخلفية الدراسية للفرد. ومن المؤكّد أنه يجوز للطلاب التنقل بين الجامعات عندما لا تتوفر برامج تحصيل شهادة أعلى ذات صلة في المؤسسة حيث تابع الطالب الشهادة الأولى. كما يمكن للطلاب الانتقال من جامعات إقليمية جديدة إلى جامعات عريقة ذات برامج توفر شهادات أقوى وأكثر رسوحاً وتخصّصاً. وفي بعض الحالات، يكون الانتقال الأكاديمي بين الشهادات العلمية إلى جامعات في الخارج. ومع ذلك، قد لا يتم ذلك لأغراض أكاديمية حصرًا؛ إذ قد يكون الدافع وراء هذا الخيار انعدام الدستقرار السياسي أو الاقتصادي في البلد الأصلي، وقد يشكّل ذلك نقطة الانطلاق نحو الهجرة. وعلى ما يبدو، فإنّ إثمار البقاء في البلد نفسه أو في الجامعة ذاتها ينعكس أيضًا في التوظيف داخل المنطقة العربية، كما هو موضّح في الجزء التالي من هذا التقرير.

3. المسارات المهنية

(أ). مجال العمل

كان أكثر من ثلاثة أرباع المجibين يعملون في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية وقت إجراء المسح. وقد تفاوتت هذه النسبة إلى حد ما عبر الفئات العمرية ولكنها كانت أعلى بشكل واضح بين العاملين في الجامعات ومرافق البحث الجامعية (87%) مقارنةً بالعاملين خارجها (56%). إضافةً إلى ذلك، أفاد 59% من المجibين بأن وظائفهم الثلاث الأخيرة (من بين ما يصل إلى ثلاث وظائف أبلغ عنها)¹³ كانت جميعها في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وأشار 22% منهم إلى وجود مزيج بين الوظائف المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والوظائف غير المتصلة بها؛ وأفاد 19% فقط بأن أيّاً من الوظائف الثلاث الأخيرة لا يمثّل إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بصلة. وأشار 12% من كانوا يعملون في مجال مختلف عن مجال أعلى شهادة حصلوا عليها في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتشير الأرقام أعلاه إلى وجود مستوى ثابت من الاستمرارية بين التكوين التعليمي والتوظيف.

العمل خارج مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

أفاد نحو نصف المجibين الذين لم يكونوا يعملون في مجال متصل بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في وقت إجراء المسح بأنهم يعملون في مجال التعليم، داخل الجامعات وخارجها (المدارس الحكومية وزارات التعليم في هذه الحالة)، والإعلام، والإدارة والتواصل. كما أشار المسح إلى التوظيف في مجال اللغويات والقانون وإدارة الأعمال بشكل أكبر في الجامعات، بينما كانت مجالات الإدارة والإعلام والتواصل أكثر شيوعاً خارج البيئة الجامعية. بالأرقام، حصل أكبر عدد من المجibين الذين يعملون في وظائف لا ترتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في علم الاجتماع، يليه علم النفس والعلوم السياسية والجغرافيا. غالباً ما جاء المجibيون الجامعيون من خلفية علم النفس أو الأدب أو علم الاقتصاد، بينما كان العكس صحيحاً بالنسبة إلى العلوم السياسية والجغرافيا.

إلا أن احتمالية العمل في مجال غير العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي جرى قياسها كنسبة مئوية من المجibين في أي مجال، كانت الأعلى في صفوف المجibين الذين حصلوا على أعلى شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدراسات الثقافية، تليها الدراسات الدينية، وعلم النفس، والأدب، ودراسات التنمية، ثم العلوم السياسية والدراسات الجندرية، والجغرافيا، والدراسات الإقليمية، وعلم الاجتماع، والفلسفة، وعلم السكان. وكان المجibيون الذين لا يُرجح أن يعملوا خارج مجالاتهم من المتخصصين في علم الآثار والأنثروبولوجيا، يليهم المتخصصون في التاريخ

¹³ عندما طلب من المجibين الإشارة إلى آخر ثلاثة مناصب وظيفية رئيسية شغلوها، أفاد نصفهم بوظيفة واحدة فقط، فيما أشار أكثر من الثلث إلى وظيفتين، في حين أفاد 13 منهم بثلاث وظائف. ومن غير الواضح إذا كان المجibيون قد أشاروا إلى "وظيفة" كمسمني وظيفي أو مؤسسة؛ ولكن، استناداً إلى متوسط الأوقات الطويلة نسبياً التي أمضوها في الوظائف المشار إليها (12 عاماً)، يبدو أن الإشارة كانت إلى الاحتمال الثاني؛ وفي هذه الحالة، لم يتعتر المجibيون الترتقيات الحاصلة في المؤسسة نفسها مناصب وظيفية مختلفة، وبالتالي، لم تُسجل إشارة إليها بشكل منفصل. وقد يكون بعض المجibين أشاروا إلى عملهم بقامته في منصب واحد داخل مؤسسة (بغض النظر عن المناصب المختلفة التي شغلوها فيها)، مما قد يفسر النسب المحددة لأولئك الذين أفادوا بوظيفتين وتلذ وظائف.

والاقتصاد. وبشكل عام، هذه الأعداد صغيرة ولا يمكن استخلاص نتائج قاطعة منها. ومع ذلك، يمكننا استنتاج أن التعليم يشكل وجهة طبيعية لكثيرين من حاملي شهادات العلوم الاجتماعية والإنسانية وبعض الوظائف الأخرى غير المتصلة بها، مثل الإعلام والتواصل، والتي تمثل أيضاً جهات توظيف منطقية. ويتمثل أحد الاستنتاجات المنطقية الأخرى في كون بعض مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية أقل شيوعاً من غيرها، مع وجود اختلافات بين الدول العربية المختلفة على هذا الصعيد. عليه، فإن فرص العمل ذات الصلة لذريحي مجالات مثل الدراسات الثقافية أقل شيوعاً من تلك التي توفرها مجالات أخرى أكثر رسوحاً.

الجدول 4: العمل خارج نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب الخلفية الدراسية

نسبة العاملين خارج العلوم الاجتماعية/الإنسانية	عدد المجبين الحاصلين على أعلى درجة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية في المجال	تخصص أعلى درجة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية
26	80	أدب
13	108	اقتصاد
8	39	أنثروبولوجيا
10	63	تاريخ
20	64	جغرافيا
20	10	دراسات إقليمية
24	21	دراسات التنمية
57	21	دراسات ثقافية
20	15	دراسات الجندر
36	11	دراسات دينية
17	18	ديموغرافيا
7	29	علم الآثار
20	291	علم الاجتماع
28	106	علم النفس
21	161	علوم سياسية
19	43	فلسفة

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

الجدول 5: مجال العمل والخلفية الدراسية الخاصة بالمجيدين العاملين خارج نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية

%	الخلفية الدراسية في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية	%	مجال العمل	
20	علم الاجتماع	52	تربيـة	المجيـبون الجامـعيـون
18	علم النفس	12	لغـات/ علم اللـغـة	
16	أدب	9	إـدـارـة	
12	علوم سياسـية	6	قـانـون	
10	اقتصادـاد	6	إـعلام/ تـواصـل	
24	غير ذلك	5	إـدارـة أـعـمـال	
		10	غير ذلك	
34	علم الاجتماع	42	تربيـة	المجيـبون غـير الجامـعيـون
19	علوم سياسـية	23	إـدـارـة	
10	علم النفس	10	إـعلام/ تـواصـل	
10	جـغرـافـيا	15	غير ذلك	
27	غير ذلك			

المصدر: تحليـل المـرـصد الـعـربـي لـلـعـلـوم الـاجـتمـاعـية لـبـيـانـات الـمسـح.

العمل في مجالـات العـلـوم الـاجـتمـاعـية وـالـإـنسـانـيـة من دون شـهـادـة خـاصـة بـالـمـجاـل

أفاد أقل من 10% من المـجيـبون بأنـهـم يـعـملـون في أحد مجالـات العـلـوم الـاجـتمـاعـية وـالـإـنسـانـيـة التي لا يـمـلـكون شـهـادـة عـلـمـيـة فـيـها، وـكانـ ذلك أـكـثـر شـيـوـعاً بـيـنـ الإـنـاث مـنـهـ بـيـنـ الذـكـور. وـكانـ النـسـبة الأـعـلـى مـنـ المـجيـبون (رغمـ أنـ هـذـهـ النـسـبة لـا تـعـكـسـ أـعـدـادـاً مـرـفـعـة) مـنـ حـامـلـيـ أعلىـ الشـهـادـاتـ فيـ العـلـوم الـاجـتمـاعـية وـالـإـنسـانـيـةـ فـيـ اختـصـاصـاتـ الـأـنـثـرـوـپـوـلـوـجـيـاـ أوـ درـاسـاتـ التـنـمـيـةـ (لـكـلـ مـنـهـماـ). إـلاـ أـنـ درـاسـاتـ التـنـمـيـةـ شـكـلتـ أـيـضاـ الـوـجـهـةـ الأـكـثـرـ شـيـوـعاـ لـلـعـلـمـ فـيـ مـجاـلـاتـ العـلـومـ الـاجـتمـاعـيةـ وـالـإـنسـانـيـةـ خـارـجـ مـجاـلـ اـخـتـصـاصـ الفـردـ، وـهـوـ ماـ يـشـيرـ إـلـىـ اـنـفـصالـ بـيـنـ التـدـريـبـ الـأـكـادـيمـيـ وـفـرـصـ الـعـلـمـ فـيـ هـذـاـ المـجاـلـ بـالـذـاتـ. كـمـ حـصـلـ المـجيـبونـ الأـقـلـ اـحـتمـالـاـ لـلـعـلـمـ خـارـجـ مـجاـلـاتـ اـخـتـصـاصـهـمـ المـحدـدةـ عـلـىـ أـعـلـىـ الشـهـادـاتـ فـيـ مـجاـلـ عـلـمـ النـفـسـ وـالـفـلـسـفـةـ وـالتـارـيـخـ وـالـاقـتصـادـ وـعـلـمـ الـآـثارـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ. وـهـنـاـ أـيـضاـ، الـأـرـقامـ صـغـيرـةـ وـلـاـ تـسـمـحـ بـلـورـةـ اـسـتـنـاجـاتـ نـهـائـيـةـ. وـمـعـ ذـلـكـ، نـظـرـاـ إـلـىـ أـنـ مـعـظـمـ المـجيـبونـ يـعـملـونـ فـيـ الجـامـعـاتـ، تـشـيرـ النـتـائـجـ بـشـكـلـ مـتوـقـعـ إـلـىـ أـنـ الـانـتـقـالـ مـنـ اـخـتـصـاصـ إـلـىـ آـخـرـ دـاخـلـ مـؤـسـسـاتـ التـعـلـيمـ الـعـالـيـ طـفـيفـ.

الـتـنـقـلـ بـيـنـ مـجاـلـاتـ العـلـومـ الـاجـتمـاعـيةـ وـالـإـنسـانـيـةـ

أـفـادـ 8%ـ فـقـطـ مـنـ المـجيـبونـ بـأنـهـمـ عـمـلـوـنـ فـيـ مـجاـلـاتـ العـلـومـ الـاجـتمـاعـيةـ وـالـإـنسـانـيـةـ الـمـخـلـفـةـ فـيـ آـخـرـ ثـلـاثـ وـظـائـفـ شـغـلـوـهـاـ (كـانتـ إـشـارـةـ إـلـىـ ثـلـاثـ وـظـائـفـ كـهـدـ أـقـصـىـ). وـلـوـحظـ التـحـوـلـ الأـكـثـرـ شـيـوـعاـ

بين دراسات التنمية وعلم الاقتصاد، وهو أمر منطقي بالنظر إلى التقارب بين هذين المجالين. ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي لهذه التحولات منخفضاً، ما يشير إلى أن المسارات الوظيفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أقلّه في الجامعات، غير مرنة.

(ب). بلد العمل

يعمل غالبية المجبين (95%) في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية وقت استكمال المسح في بلدانهم الأصلية، بينما يعمل 5% في دولة عربية أخرى. وزادت هذه النسبة مع التقدّم في العمر وكانت أعلى لدى الذكور منها لدى الإناث (6% مقابل 3%) وكذلك في صفوف غير المنتسبين إلى الجامعات مقارنة بنظرائهم التابعين للجامعات (9% مقابل 4%). كما أفاد عدد أكبر قليلاً من المجبين (9%) بأنّ واحدة على الأقلّ من الوظائف الثلاث الأخيرة المرتبطة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية (علمًا أنه كانت إشارة إلى ما يصل إلى ثلاثة وظائف) كانت خارج بلدانهم الأصلية: 6% في دولة عربية أخرى و2% في دولة غير عربية. ومن المثير للاهتمام أنّ الإناث كنّ قد عملن سابقاً، بشكل راجح، في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في دولة غير عربية مقارنة بالذكور (2.4% مقابل 1.5%). أمّا بالنسبة إلى موقع العمل خارج الوطن الأصلي، فإنّ 85% ممن اختاروا العمل في دولة عربية أخرى كانوا موظفين في دول مجلس التعاون الخليجي، في المملكة العربية السعودية بالتحديد، تليها قطر فالإمارات العربية المتحدة. من ناحية أخرى، شكلّت الولايات المتحدة الأميركيّة الوجهة الرئيسيّة لأولئك الذين سبق لهم العمل في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية خارج المنطقة العربية (45%)، تليها أوروبا (40%).

هذه الأرقام صغيرة جدّاً ولا تسمح باستخلاص استنتاجاتٍ نهائية، لكنها تشير إلى أنّ حظوظ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية مرتبطة إلى حدّ كبير ببلدهم الأصلي، وأنّ الجهود المبذولة لتعزيز فرص العمل ينبغي أن تنبغي أن تُتبع من السياق المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تشير الفترات الطويلة التي أمضها المجبون في الوظيفة نفسها (12 عاماً في المتوسط) إلى انخفاض التنقل الوظيفي، وبالتالي، عدم وجود مزيد من البديل الجاذبة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، سواء داخل الأكاديمياً أم خارجها. كما تدعو الحاجة إلى إمعان النظر في هذه المسألة بهدف تقييم الأمان الوظيفي الأكاديمي بشكل أفضل.

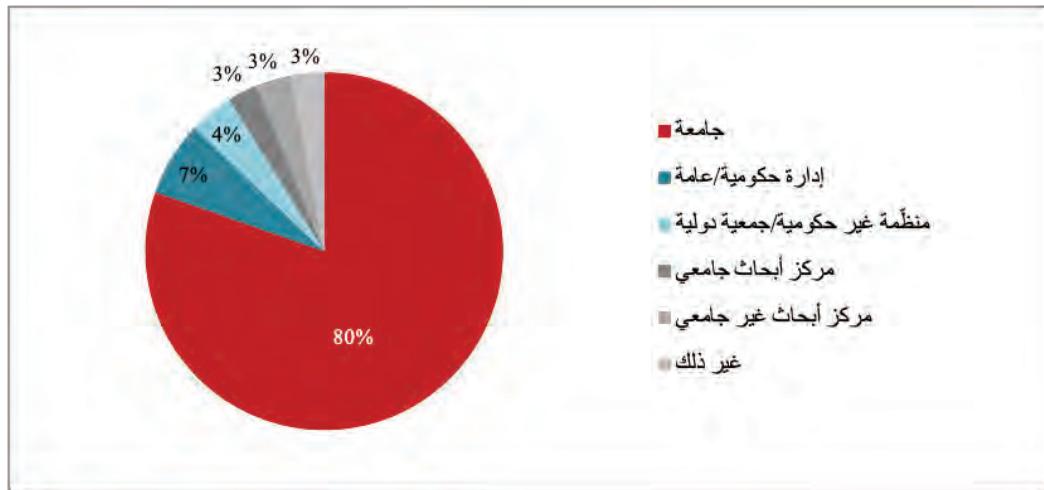
إنّ حظوظ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية مرتبطة إلى حدّ كبير ببلدهم الأصلي، والجهود المبذولة لتعزيز فرص العمل ينبغي أن تُتبع من السياق المحلي.

(ج). المؤسسات الموظفة

يتمركز 83% من المجبين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وقت إجراء المسح في الجامعات (80% في الجامعات و3% في مراكز البحث الجامعية)، يليهم 7% في الإدارات الحكومية والعمامة، ثمّ 3% في مراكز البحث غير الجامعية. كما أفادت أعداد صغيرة جدّاً بأنّها تعمل في المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك المنظمات الدولية (1% في كلّ منها). وعلى الرغم من أنّ 83% من جميع المجبين يعملون في مؤسسات عامة (بما في ذلك الجامعات العامة)، و17% فقط في مؤسسات خاصة (بما في ذلك الجامعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية)، تبدو نسبة التوظيف في الحكومة والإدارة العامة منخفضة نسبياً. وإذا كان هذا الرقم

تمثيلياً، فإنه يشير إلى أن التدريب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يردد الإدارة والسياسة بما يكفي من المعلومات أو يعمل على ترشيدهما.¹⁴

الشكل 12: المؤسسات الموظفة للمجربين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

المحددات الديموغرافية

يكشف المسح عن محددات عده لتوزيع المؤسسات الموظفة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية.

بالنظر إلى المؤسسات التي توظف متخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب العمر، فإن المجربين العاملين في الجامعات بشكل عام أكبر سنًا من أولئك العاملين في قطاعات أخرى. 88% من المجربين في الفئة العمرية 45-64 عاماً يملكون وظائف تدريس تقليدية في الجامعات، إلى جانب 80% ممن تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً. في المقابل، يعمل 71% فقط من أولئك البالغين من العمر 65 عاماً وما فوق، و61% ممن تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً، في الجامعات. من ناحية أخرى، لا تتجاوز نسبة العاملين في المراكز البحثية 5% في جميع الفئات العمرية، وقد كانت الأعلى لمن هم دون 35 عاماً والبالغين 65 عاماً وما فوق (5%). وعلى المنوال ذاته، فإن التوظيف الحكومي هو الأعلى لمن هم دون سن 35 وينخفض باطراد مع تقدّم العمر (حتى 64 عاماً). وتشير هذه الأرقام إلى أن معظم المجربين الذين شملتهم المسح يفضلون العمل في الجامعات، لكن حصة المناصب الجامعية أصغر بالنسبة إلى علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الأصغر سنًا وتزداد مع تقدّم العمر والخبرة. على هذا النحو، يبدو أن التوظيف في الحكومة أو المراكز البحثية يشكل ثاني أفضل خيار للمجربين في سعيهم للحصول على منصب جامعي تدريسي تقليدي.

14 بالإضافة إلى ذلك، إذا كان القطاع العام (بما في ذلك الجامعات ومراكز البحث الحكومية)، على حد تعبير لטרش (2020)، يشكل وجهاً للتوظيف الطبيعي لعلماء العلوم الاجتماعية، فمن المنطقى قياس نجاح العلوم الاجتماعية مقابل نجاح مشاريع الدولة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن فشل الدولة، إلى حد ما، هو انعكاس لفشل العلوم الاجتماعية في ترشيد سياسات الدولة وتوجيهها.

الجدول 6: المؤسسة الموظفة للمجربين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب العمر

المؤسسة الموظفة (%)							العمر
المجموع	غير ذلك	إدارة حكومية/ عامة	مركز أبحاث غير جامعي	مركز أبحاث جامعي	جامعة	أقل من 35	
100	15	15	4	5	61	44-35	
100	6	8	3	3	80	54-45	
100	3	4	3	2	88	64-55	
100	8	1	2	1	88	65 وأكثر	
100	14	5	5	5	71		

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

بالانتقال إلى المؤسسات الموظفة حسب المستوى الدراسي، كان 88% من المجربين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في المجالات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية يعملون في الجامعات في وقت إجراء المسح (مقارنة بـ 4% فقط في مراكز البحث، سواء كانت جامعية أم غير جامعية)،¹⁵ بينما كانت نسبة العاملين في مراكز بحثية غير جامعية الأعلى بين حفلة الماجستير (7%) مقارنة بـ 2-3% لمن حصلوا على البكالوريوس والدكتوراه. وخارج الأوساط الأكاديمية والبحثية، توظف 1% فقط من حاملي شهادات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين عملوا في هذا المجال في المنظمات غير الحكومية، مقارنة بـ 7% و8% ممن كانت أعلى شهاداتهم عبارة عن شهادة بكالوريوس أو ماجستير. ويشير ذلك إلى أنّ شغل منصب جامعي تدريسي تقليدي قد يكون أكثر تفضيلاً من العمل في مراكز الأبحاث أو غيرها من أماكن العمل للحاصلين على شهادة الدكتوراه مقارنة بمن يحملون شهاداتً أدنى مستوى.

الجدول 7: المؤسسة الموظفة للمجربين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب المستوى الدراسي

المؤسسة الموظفة (%)							أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
المجموع	غير ذلك	منظمة غير حكومية/ منظمة دولية	مركز أبحاث غير جامعي	مركز أبحاث جامعي	جامعة	بكالوريوس	
100	15	7	3	3	72	ماجستير	
100	28	8	7	3	54	دكتوراه	
100	7	1	2	2	88		

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

¹⁵ في القسم الخاص بالواقع الوظيفي، وما لم ينضم على خلاف ذلك، تشير "مراكز البحث" إلى المراكز الجامعية وغير الجامعية.

من ناحية أخرى، 68% من المحبين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقل في العلوم الاجتماعية والإنسانية من خارج العالم العربي، والعاملين في هذا المجال وقت إجراء المسح، كانوا يعملون في الجامعات، مقارنة بـ 82% ممن حصلوا على جميع شهاداتهم في وطنهم الأصلي، و86% من أولئك الذين حصلوا على شهادة واحدة على الأقل من دولة عربية أخرى. ومن بين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقل من خارج العالم العربي، يعمل 9% في مراكز الأبحاث، و6% في المنظمات غير الحكومية، و7% في مناصب حكومية في الإدارة العامة. في المقابل، من بين أولئك الذين حصلوا على شهادة واحدة على الأقل من دولة عربية أخرى، يعمل 11% في مراكز الأبحاث، و2% في مناصب حكومية في الإدارة العامة، بينما لم يُعد أيٌ منهم بالعمل في المنظمات غير الحكومية. أما بالنسبة إلى أولئك الذين حصلوا على شهادات من بلدانهم الأصلية فقط، فيعمل 5% منهم في مراكز بحثية، و1% في منظمات غير حكومية، و7% في مناصب إدارية عامّة حكومية. وتشير هذه الأرقام إلى أن الجامعات الوطنية تمثل أكثر إلى توظيف خريجين من جامعات عربية أخرى أو من جامعات وطنية وليس من خريجيها الحاصلين على شهادة واحدة على الأقل من جامعة غير عربية. من ناحية أخرى، فإن الخريجين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقل من دولة عربية أخرى أو من دولة غير عربية ينتهي بهم المطاف أكثر للعمل في مراكز الأبحاث. بالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين حازوا شهادة واحدة على الأقل من دولة غير عربية تبدو حظوظهم أكبر للعمل في المنظمات غير الحكومية وفي مناصب الإدارة العامة الحكومية. وعليه، بالنظر إلى الاستنتاج السابق القاضي بأن التوظيف الجامعي يمثل الشكل الأكثر استقطاباً للتوظيف، يبدو أن الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية الحاصلين على شهادة علمية من خارج العالم العربي أقل حظوظاً، لكنهم يشغلون مناصب مهمة في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية.

ومن المؤكّد أن أنماط التوظيف تختلف أيضاً حسب البلد. فمن بين البلدان التي تملك مجموعات ذات دلالة إحصائية من المحبين، احتلت الجزائر المرتبة الأولى لجهة مُعدّل التوظيف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات بنسبة بلغت 94%，يليها العراق (92%)، وتونس (83%)، والمملكة العربية السعودية (83%)، والسودان (80%)، والأردن (79%)، وفلسطين (78%)، والمغرب (68%)، ولبنان (68%)، ومصر (58%). وهذا يعني بوضوح أن هذه البلدان توفر فرص عمل جامعية بهذا الترتيب. لكن، قد يشير ذلك أيضًا إلى أن البلدان ذات النسبة المئوية المنخفضة توفر فرص عمل بديلة مجدهية. في الواقع، أفاد 15% من المحبين في مصر بأنهم يعملون في مراكز بحثية، وهي نسبة أعلى بوضوح من متوسط 6% للعالم العربي بأكمله؛ كما أشار 13% إلى أنهن يعملون في منظمات غير حكومية.علاوة على ذلك، تعمل نسبة عالية من المحبين العاملين في المجالات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في الإدارة العامة الحكومية في المغرب (16%) ومصر (12%).

كما اختلفت فرص العمل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات حسب المجال. فمقابل متوسط إجمالي قدره 80% من العمالة الجامعية في المجالات، يعمل 20% فقط من حملة الشهادات في دراسات التنمية في الجامعات، يليهم 41% في الدراسات الجندرية، و44% في الدراسات الدينية. من ناحية أخرى، جرى توظيف 88% من علماء علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا في الجامعات، بحسب أعلى من المتوسط في مجالات الجغرافيا وعلم السكان والأدب والتاريخ.

التنقل بين أنواع مختلفة من المؤسسات

بشكل عام، كان المحبون الأقل احتمالية بامتلاك خبرات مهنية في أنواع مختلفة من المؤسسات في خلال وظائفهم الثلاث الأخيرة (حيث كانت إشارة إلى ثلاثة وظائف كحد أقصى) أولئك الذين

عملوا آخر مرة في الجامعات والإدارات الحكومية.¹⁶ فقد أفاد 37% من العاملين حالياً في الجامعات و22% في الإدارات الحكومية، بأنهم شغلوا وظيفة سابقة في نوع مختلف من المؤسسات (معظمها في الإدارات/المدارس الحكومية للأولى وفي الجامعات للأخيرة). في المقابل، كان هذا الاحتمال أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة إلى أولئك الذين جرى توظيفهم أخيراً في مراكز الأبحاث (بنسبة 59%)، معظمهم من المنظمات غير الحكومية/الجامعات) والمنظمات غير الحكومية (بنسبة 40%)، معظمهم من الجامعات ومراكز الأبحاث). كما لوحظ تنقل بين أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية. وبالنظر إلى أنّ المجيبين أفادوا بأنهم قضوا ما متوسطه 12 عاماً في وظائفهم الحالية وأنّ غالبيتهم تخرجوا بعد العام 2000، يمكن أن نفترض أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية يميلون إلى الانضمام إلى الجامعات والإدارات الحكومية في بداية حياتهم المهنية، وأنّ الفرص المتوفّرة في أماكن أخرى نادرة بعد التخرج.

ومن المهم أنّه جرى تكرار الملاحظات المذكورة أعلاه عند تحليل جميع الوظائف المشار إليها، بصرف النظر عن مجال العمل وكذلك عند تحليل الوظائف المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل حصري. ومع ذلك، كانت أرقام التنقل أقلّ بمرتين إلى ثلث مرات عند النظر إلى التوظيف المرتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فحسب (15% للجامعات، و7% للإدارات الحكومية، و33% لمراكز الأبحاث، و27% للمنظمات غير الحكومية)؛ ويشير ذلك إلى أنّ الانتقال بين المؤسسات غالباً ما يكون مصدوباً بتغيير في المجال، من العلوم الاجتماعية والإنسانية (في الجامعات كما هو موضح في الفالب في فقرة "مجال التوظيف") إلى مجال غير العلوم الاجتماعية والإنسانية (خارج الجامعات) أو العكس.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ 15% من جميع المجيبين أفادوا بأنهم يشغلون وظيفتين في وقت واحد في مؤسسات مختلفة (مع انخفاض طفيف في هذه النسبة في صفوف العينة الجامعية، استقرّ عند مُعَدّل 12%).

3(د). المناصب الجامعية

بالنظر إلى المناصب المهنية الجامعية، فإنّ ربع المجيبين الجامعيين يعملون أستاذة، و14% أستاذة مشارkin، ونحو الثلث أستاذة مساعدين، وثلث آخر محاضرين أو مدرسين (الجدول 8). ويوافي ذلك الاتجاه الدولي السائد في مؤسسات التعليم العالي، حيث إنّ قرابة 30% من الأساتذة يعملون محاضرين أو مساعدين. وعلى الرغم من بعض التناقضات في التقارير، يمكن بلورة بعض الاستنتاجات العامة حول المناصب المهنية. فقد أشار 70% من المجيبين الجامعيين إلى أنهم شغلوا مناصب مهنية أساسية في الجامعات (أستاذ؛ أستاذ مشاركون؛ أستاذ مساعد) بينما لم يشغل 30% منهم مناصب أستاذية أساسية. كما أنّ انخفاض نسبة الأساتذة المشاركون يدعو إلى القلق. فالأساتذة المشاركون هم أعضاء نشطون في الجامعات، وعادةً ما يملكون أجندات بحثية نشطة، ويستفيدون من الأمان الوظيفي النسبي، ويؤدون دوراً حيوياً في خدمات الجامعة الإدارية.

¹⁶ يرجح أن يختار المجبون الذين يعملون في المدارس الحكومية، في معظم الأحيان، الإدارة الحكومية باعتبارها المؤسسة الموظفة (ذكر ما يقرب من نصف المجبين غير الجامعيين العاملين في الإدارات الحكومية التعليم ك مجال عملهم).

الجدول 8: المنصب الأكاديمي للمجibين الجامعيين

المجibون الجامعيون العاملون حالياً في العلوم الاجتماعية		جميع المجibين الجامعيين		الرتبة الجامعية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
26	170	25	189	أستاذ
15	96	14	105	أستاذ مشارك
29	190	32	237	أستاذ مساعد
30	198	29	216	محاضر/مدرس
100	654	100	747	المجموع

المصدر: Sieverding 2020.

كان لدى الإناث (اللواتي يشكلن ما يقرب من ثلث العينة الجامعية) احتمال أقل بنسية 30% في شغل مناصب رفيعة مقارنة بالذكور. وهناك اختلال جندري واضح في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأكاديمية، وهو ما ينعكس، من بين جملة أمور أخرى، في انخفاض أرقام التوظيف وارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي للباحثات في العلوم الاجتماعية والإنسانية مقارنة بنظرائهم من الذكور.¹⁷ وكان المشاركون في المائذنون شهادة الدكتوراه وأولئك الذين حصلوا على أعلى شهادة لهم الذكور. وكان المشاركون في المائذنون شهادة الدكتوراه وأولئك الذين حصلوا على أعلى شهادة لهم قبل العام 2000 أوفرا حظاً في شغل مناصب رفيعة المستوى مقارنة بأولئك الحاصلين على شهادات أدنى مستوى وأولئك الذين تخرجوا بعد العام 2010، على التوالي. على صعيد آخر، أشار 12% من المشاركون الجامعيين إلى أنهم شغلوا وظائف ثانية، لكن الإيجابيات غير كافية لاستخلاص استنتاجات قابلة للتعميم. ومع ذلك، يمكن أن نفترض أن الحصول على وظيفة ثانية يصرف انتباه الطلاب والأكاديميين عن تكريس طاقتهم الكاملة للتدريس والبحث المناسبين.

على نطاق أوسع، نظراً إلى تركيز عينة المسح على علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الجامعيين، وبما أن غالبية المجibين الجامعيين كانوا من العاملين في التدريس، فإن مناصبهم تشكل مقياساً للنجاح الوظيفي وللأمن الوظيفي بالفعل. وغني عن القول إن المقياس الثاني لنجاح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية يتمثل في إنتاجية البحث وإنتاج المعرفة، كما ينعكس بشكل أساسي في كمية المنشورات ونوعيتها.

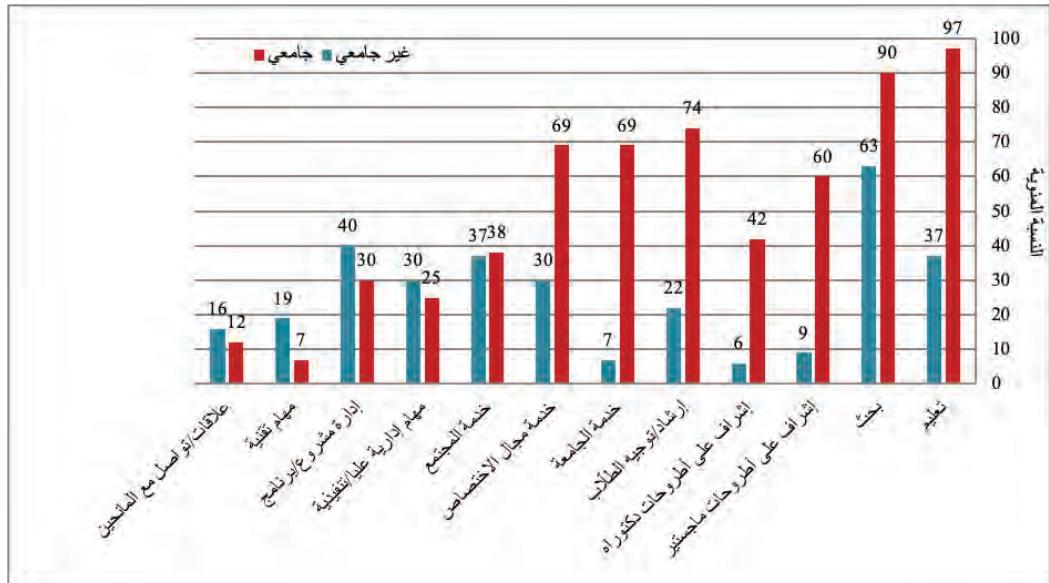
(ه). الواجبات الوظيفية

أفاد جميع المجibين تقريباً الذين كانوا يعملون في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في الجامعات أو مراكز الأبحاث الجامعية (97%) بأن واجباتهم الوظيفية تشمل التدريس، وذكر 90% أن البحث يشكل جزءاً من عملهم. وأشار المجibيون من خارج الجامعات إلى نسب تدريس (37%) (63%) وبحث (74%)، وخدمة الجامعة كما سجلت معدلات مشاركة أعلى لدى الجامعيين في الإرشاد والتوجيه (69%)، وخدمة الماجستير (60%)، وخدمة مجال الاختصاص (69%)، والإشراف على أطروحتات طلاب الماجستير (60%).

¹⁷ تبلغ معدلات انتقال الإناث إلى وظائف أعضاء هيئة التدريس بعد التخرج من المدرسة، ومعدلات الترقية/التثبيت مستويات أدنى، وتستغرق ترقتيهن فترات أطول مقارنة بالذكور (Ginther and Kahn 2004; Wolfinger et al. 2008; Misra et al. 2012).

والإشراف على أطروحتات طلاب الدكتوراه (42%). وخدمة المجتمع (38%). وبالمقارنة، فإن أولئك الذين لا يعملون في الجامعات يشاركون أكثر في إدارة المشاريع والأنشطة الفنية وجمع التمويل.

الشكل 13: الواجبات الوظيفية للمجibين الجامعيين وغير الجامعيين العاملين في مجال العلوم الجتماعية والإنسانية



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الجتماعية لبيانات المسح.

وعليه، يبدو أنّ عوامل عدّة تؤثّر على طبيعة الواجبات الوظيفية التي يؤدّيها علماء العلوم الجتماعية والإنسانية في الجامعات.

الواجبات الوظيفية حسب الجندر

كانت مُعدّلات التدريس الجامعي والبحث والإرشاد العام للطلاب متشابهة بالنسبة إلى المجibين من الذكور والإإناث، ولكنّ المجibين الذكور كانوا أكثر احتمالاً لشغل مناصب إشرافية وتنفيذية، والعمل مدبرين أو رؤساء أقسام، والمشاركة في مهام الخدمة التي تتراافق مع زيادة في السلطة والتأثير. كما أنّ نسبة أكبر من المجibين الذكور يقدمون خدمات في مجال اختصاصهم وخدمات للمجتمع. فضلاً عن ذلك، شاركت نسبيّة أقلّ من الإناث في الإشراف على أطروحتات طلاب الماجستير (54% إناث؛ 63% ذكور) أو الدكتوراه (37% إناث؛ 46% ذكور).

الواجبات الوظيفية حسب العمر

كما اختلفت نسب المجibين الذين يستطيعون بمهام معينة مع تقدّم العمر. ففي حين أنّ نسبة المجibين المشاركين في التدريس والبحث كانت متشابهة لجميع الفئات العمرية، ونسبة المجibين المشاركين في البحث بلغت ذروتها بشكلٍ طفيف بالنسبة إلى أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاماً مسجّلةً 92% مقارنةً بالمتواسط العام البالغ 90%， فإنّ نسبة المجibين الذين انخرطوا في توجيه الطلاب أعلى قليلاً بالنسبة إلى أولئك الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً. وقد انخفضت

النسبة من 79% لهذه الفئة العمرية إلى 76% (للفئة العمرية من 35 إلى 44 عاماً) وإلى 73% (للفئة العمرية من 45 إلى 54 عاماً) وإلى 66% (للبالغين من العمر 55 عاماً فأكثر). في هذا الإطار، يجب تحديد أعضاء هيئة التدريس المبتدئين عن المهام الإدارية في مسار بناء حياتهم المهنية بدلًا من تحديدهم المهام الصعبة التي لا تُسهم بشكلٍ كبير في تقدّمهم المهني.

يُلاحظ أكثر (وهو متوقّع أيضًا) اختلاف في المُعَدّلات بين الفئات العمرية لجهة الإشراف على أطروحتات طلب الماجستير والدكتوراه. فقد كانت نسبة المحبوبين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً والذين أشرفوا على أطروحتات طلب الماجستير 26% وانخفضت إلى 10% لأنطروحتات الدكتوراه. وبالنسبة إلى الفئة العمرية 44-35 عاماً، فقد ارتفعت مسجلاً 59% لأنطروحتات الماجستير و40% لأنطروحتات الدكتوراه. وتزداد النسبة بشكلٍ مُطرد للفئتين العمريتين التاليتين، لتصل إلى 70% لمن تزيد أعمارهم عن 55 عاماً من حيث الإشراف على أطروحتات طلب الماجستير و55% لأنطروحتات الدكتوراه. وبالمثل، فقد زادت نسبة المحبوبين العاملين في خدمة الجامعة من 54% إلى 76%， وخدمة مجالات انتصاصهم من 55% إلى 77%， وخدمة المجتمع من 35% إلى 51%， وذلك بشكلٍ تدريجي مع التقدّم في السنّ للفئات العمرية.

الواجبات الوظيفية حسب المستوى الدراسي

تبينت الواجبات الجامعية أيضًا تبعًا للمستوى الدراسي، ولكن مع بعض النتائج غير المتوقعة. فمجالات الخدمة الأكademie الوحيدة الوحيدة التي يبدوا أنها تتبع نمطًا منطبقًا هي إرشاد الطلاب والإشراف على أطروحتات طلب الماجستير والدكتوراه. فقد أفاد المحبوبون الذين تشكّل شهادة البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها بأنّ حصة الإرشاد لديهم (67%) أقلّ من تلك التي يحظى بها الحاصلون على ماجستير (73%) أو دكتوراه (75%). وتبعد هذه الأرقام مرتقبة بعض الشيء، نظرًا إلى أنه من الصعب تصوّر كيفية مشاركة الطلاب الحاصلين على البكالوريوس في إرشاد زملائهم الطلاب الذين يدرسون لتحصيل الشهادة عينها، إلّا إذا عيننا بالإرشاد نوعًا من دعم الأقران.¹⁸ كما أفاد المحبوبون الذين تمثّل شهادة الماجستير أعلى درجة علمية حصلوها بأنّ حصتهم في الإشراف على أطروحتات الماجستير (24%) أقلّ بكثير مقارنةً بالذين تشكّل الدكتوراه أعلى شهادة حصلوا عليها (74%). أمّا بالنسبة إلى الإشراف على أطروحتات طلب الدكتوراه، فأشار جميع المحبوبين الحاصلين على ماجستير، إلى أنّهم لا يشرفون على أطروحتات طلب الدكتوراه، في حين لفت 55% من المحبوبين الذين تشكّل الدكتوراه أعلى درجة علمية حصلوا عليها إلى إشرافهم على أطروحتات طلب الدكتوراه.

من ناحية أخرى، أشار المحبوبون الحاصلون على شهادة البكالوريوس أو الدكتوراه إلى مستويات تدريس مماثلة (97% و98% على التوالي)، لكنّ المحبوبين الذين تشكّل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها أفادوا بأنّ مستوى التدريس أقلّ لديهم (91%). ويتكّرر النمط نفسه في البحث (%) 89 للبكالوريوس، 91 للدكتوراه، 85% للماجستير) وخدمة الجامعة (69% للبكالوريوس، 72% للدكتوراه؛ 49% للماجستير) وخدمة انتصاص (64% للبكالوريوس؛ 75% للدكتوراه؛ 42% للماجستير) وخدمة المجتمع (36% للبكالوريوس؛ 40% للدكتوراه؛ 26% للماجستير). تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النتائج مفاجئة وتتطابق شرطًا على وجه التحديد، بالنسبة إلى المحبوبين الذين تمثّل شهادة الماجستير أعلى درجة علمية حصلوها، والمؤهّلين أكثر بكثير من أولئك الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة، ليس واضحاً سبب إقامتهم على التدريس والبحث وخدمة الجامعة

¹⁸ من المستغرب أنّ المحبوبين الذين تشكّل شهادة البكالوريوس أعلى درجة علمية حصلوا عليها أفادوا أيضًا بإشرافهم على بعض أطروحتات طلب الماجستير وحتى الدكتوراه (10% و 5% على التوالي). ولدّ من أن تكون هذه المُعَدّلات ناجمة عن خطأ ما في فهم سؤال المسح. أمّا إجابات المحبوبين الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه فهي منطقية أكثر.

والاختصاص بقدر أقلّ. وبصرف النظر عن احتمال الإيجابيات المبالغ فيها من جانب حاملي شهادة البكالوريوس، وبالنظر إلى أنّ أكثر من 60% من حاملي شهادة الماجستير يتبعون دراسات الدكتوراه في وقت إجراء المسح (مقارنةً بخمس حاملي شهادة البكالوريوس الذين يتبعون دراسات الماجستير)، قد يتمثل أحد التفسيرات في أنّ حاملي شهادة الماجستير الذين يسعون إلى الحصول على الدكتوراه قد لا يمليون إلى بذل كثير من الجهد لإتمام أيّ مهام غير دراستهم.

الواجبات الوظيفية حسب بلد العمل

تختلف الواجبات أيضًا حسب البلد، وهو ما قد يفسّر بعض المفارقات المذكورة أعلاه. فقد شاركت الغالبية العظمى من المحبوبين الجامعيين (97%) الحاصلين على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في التدريس. وكان من الواضح أن المحبوبين من لبنان هم فقط دون المتوسط، بنسبة 92%. وتتوسّع الاختلافات بين البلدان في ما يتعلق بالبحث، إذ بلغ متوسط المشاركة في البحث لجميع الدول العربية 90%. أمّا البلدان التي سجّلت معدلًا أعلى من البحث فهي الجزائر ومصر والأردن والمغرب والسودان وتونس. وتشمل البلدان التي تقع تحت هذا المعدل العراق (84%) وفلسطين (79%) ولبنان (77%) والمملكة العربية السعودية (71%).¹⁹

كما يختلف إرشاد الطلاب حسب البلد. فقد بلغ متوسط نسبة مشاركة المحبوبين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية 74%. وأفاد المحبوبون من الجزائر ومصر وفلسطين والمملكة العربية السعودية بأرقام أعلى من المتوسط، في حين أشار المحبوبون من الأردن (71%) والعراق (70%) والمغرب (68%) والسودان (63%) وتونس (56%) ولبنان (54%) إلى أرقام أدنى من المتوسط. وكانت الاختلافات أكثر وضوحاً بالنسبة إلى الإشراف على أطروحتات طلاب الماجستير والدكتوراه. في ما يتعلق بالإشراف على أطروحتات طلاب الماجستير، بلغ المعدل العام 60%. وقد سجّلت مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس معدلات أعلى من المتوسط. أمّا المحبوبون الذين أفادوا بأرقام أدنى من المتوسط فهم من الجزائر (57%) والسودان (50%) والمملكة العربية السعودية (48%) ولبنان (46%) وفلسطين (43%). وفي ما يرتبط بالإشراف على أطروحتات طلاب الدكتوراه، بلغ المتوسط 42%؛ وقد أبلغت الجزائر ومصر والمغرب وحددها بأرقام أعلى من المتوسط، في حين أشارات البلدان الآتية إلى معدلات أدنى من المتوسط: العراق (37%) ولبنان (31%) والسودان (23%) وتونس (23%) والأردن (23%) والمملكة العربية السعودية (14%) وفلسطين (7%). ويعزى المعدل المنخفض للغاية الذي سجّله فلسطين إلى الظروف الصعبة التي تعانيها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في ظل الاحتلال.

أفاد المحبوبون أيضًا بأرقام مختلفة متصلة بالخدمة التي يقدمونها إلى جانب مهام التدريس والبحث المباشرة، بالنسبة إلى خدمة الجامعة، بلغ المعدل 69%. كما أفاد المشاركون من الجزائر ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان بمعدلات أعلى من المتوسط، في حين كانت معدلات أدنى من المتوسط للعراق (68%) وفلسطين (68%) والمغرب (56%) وتونس (56%) ولبنان (54%). واختلفت خدمة مجال الاختصاصات/المهنة حسب الدولة، بمتوسط 70%. وسجل كلّ من الجزائر والأردن ولبنان والمغرب والسودان معدلات أعلى من المتوسط. كما أفاد المشاركون في المسح بنسب دون المتوسط في مصر (69%)، والعراق (68%)، وتونس (59%)، وفلسطين (55%)، وفلسطين (52%)، والمملكة العربية السعودية (52%). وأخيراً، في ما يخص خدمة المجتمع، بلغ المتوسط 38%؛ وسجلت مصر والعراق

¹⁹ شمل هذا التحليل فقط البلدان التي تضم أكثر من 20 محبوباً؛ فالبلدان التي لم يُشر إليها هنا كان لديها أقلّ من 20 محبوباً مناسبًا.

واللّبنان والمغرب وفلسطين والسودان معدلات أعلى من المتّوسيط، في حين كانت المملكة العربيّة السعديّة والجزائر وتونس فقط دون المتّوسيط بنسبة 33% و 22% و 21% على التّوالي.

من المثير للاهتمام في الأرقام المذكورة أعلاه أنَّ الجزائر قريبة من المتّوسيط في حالة واحدة ولكن، في الحالات الأخرى، تسجّل دائمًا معدلات أعلى من المتّوسيط، في حين أنَّ لبنان دائمًا ما يكون أقلً من المتّوسيط. فالأرقام الوحيدة التي كانت معايير للمتّوسيط أو تختلط في لبنان تعود إلى خدمة مجال الاختصاص (77%) والمجتمع (39%). قد يفسّر ذلك بتمكُّن الجامعات اللبنانيّة من تحمل تكاليف توظيف علماء العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة من دون الحاجة إلى تكليفهم بتأدية مهام التدريس أو البحث بشكل كبير، في ظل وجود عدد كبير من الجامعات الخاصة مقارنةً بعدد السكان. ومن المثير للاهتمام أيضًا أنَّ المجبّين من لبنان أفادوا بأدنى حصة من خدمة الجامعة، بالإضافة إلى الإيجابات المتّسقة الأقل من المتّوسيط في ما يخص مهام التدريس والبحث في الجامعة، ولكن لديهم شعور مبالغ فيه بخدمتهم للمهنة أو للمجتمع. وتشير هذه النتائج، من بين أمور أخرى، إلى أنه، مع بعض الاستثناءات العارضة، لا يمكن افتراض أنَّ التعليم الجامعي الخاص أعلى جودةً من التعليم الجامعي العام.

الواجبات الوظيفية حسب المجال الأكاديمي

ومن المتغيرات الأخرى التي أثّرت على المهام المُمُضطّل بها في الجامعات ومراكز البحث الجامعيّة ذكر مجال الدراسة. فقد بلغت النسبة الإجمالية للمجبّين الذين عملوا في مجال العلوم الاجتماعيّة أو الإنسانيّة في الجامعات والذين أفادوا بالتدريس 97%، 90% للأبحاث، و 74% لإرشاد الطلاب، و 60% للإشراف على أطروحتات طلاب الماجستير، و 42% للإشراف على أطروحتات طلاب الدكتوراه، و 69% لخدمة المهنة، و 38% لخدمة المجتمع. وبالانتقال إلى مستوى الاختصاص الواحد، فإنَّ بعض هذه المهام يخضع لعوامل هيكلية لا يمكن استنتاجها إلّا من خلال التقارير غير الرسمية ولا يمكن التّحقيق من صحتها تجريبًا من خلال البيانات المتاحة. على سبيل المثال، من المنطقي أن تكون نسب الإشراف على أطروحتات طلاب الدكتوراه أدنى عندما لا يتوفّر كثيرون من برامج الدكتوراه في مجال معين. في الواقع، تشير قلة عدد المجبّين في بعض المجالات والاختصاصات إلى أنَّ هذه المجالات قد لا تتمتع بتمثيلٍ عالٍ في الجامعات، وفي جميع الحالات، تحدّ الأعداد الصغيرة من قدرتنا على التوصل إلى استنتاجاتٍ صحيحة من الناحية الإحصائيّة في ما يتعلّق بهذه المجالات.

مع أخذ ما سبق في الاعتبار، يمكننا تقسيم المجالات التي أشار المجبّون إلى عملهم فيها ضمن الفضاء الجامعي إلى ثلاثة مجموعات. تضم المجموعة الأولى المجالات الأربع التي يعمل فيها أكبر عدد من المجبّين المشمولين بالمسح (بالترتيب التنازلي لمعدل الانتشار): علم الاجتماع، والعلوم السياسيّة، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس. ويمكن اعتبار هذه المجالات ذات أكبر قدر من التمثيل في الجامعات، إن لم يكن من حيث عدد الأقسام والبرامج، على الأقل من حيث عدد المجبّين الحاصلين على درجات علمية أو العاملين في هذه الاختصاصات. فمن بين إجمالي عدد المجبّين المشاركون في المسح، بلغت نسبة الذين أفادوا بالعمل في المجالات في هذا النطاق 92% لعلم الاجتماع، و 89% لعلم النفس، و 83% للعلوم السياسيّة، و 78% لعلم الاقتصاد (الجدول 9). وباعتبار أنَّ علم الاجتماع يشكّل أكثر مجالات العلوم الاجتماعيّة معياريّة وتقليديّة، فمن المتوقّع ارتفاع نسبة علماء العلوم الاجتماعيّة العاملين في الجامعات. من ناحية أخرى، يُعد علم الاقتصاد أحد إضافات برنامجيّة للجامعات، لكنَّ النسبة العالية من العمالة الجامعيّة في هذا المجال دالة على شعبيته، والتي تكون بدورها رهنًا بالمكانة التي يحتلّها على الحدود بين العلوم الاجتماعيّة والمهن. وقد أفاد المجبّون العاملون في الجامعات في جميع المجالات الأربع باقتراب معدل أدائهم مهام تدريسيّة من المتّوسيط

(95% إلى 100% مقارنةً بالمتوسط البالغ 97%)، وبمعدل أعلى من المتوسط بالنسبة إلى أنشطة البحث (91% إلى 96% مقارنةً بالمتوسط البالغ 90%). كما وأشار المجبون العاملون في هذه المجالات الأربعية أيضًا إلى معدلات قريبة من المتوسط أو أعلى منه في ما يتعلق بإرشاد الطلاب، والإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه، وخدمة الجامعة، وخدمة المهنة، وخدمة المجتمع.

تشمل المجموعة الثانية الاختصاصات التقليدية التي تشكل العمود الفقري للعلوم الاجتماعية والإنسانية الأكademية والتي لا يكون عدد المجبين فيها مرتفعًا مثل الاختصاصات الأربعية الأولى، ولكنه مرتفع بما يكفي ليكون مفيدًا من الناحية الإحصائية. وتضم هذه المجموعة المجالات الآتية (تبعًا لمدى الانتشار): الأدب، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، وعلم الآثار.

من إجمالي عدد المجبين في المسح، تشكلت النسبة الأعلى من الذين أفادوا بالعمل في الجامعات في مجال الأنثروبولوجيا (92%)، فالجغرافيا (87%)، والأدب (86%)، والتاريخ (84%)، تليها الفلسفة (79%)، وعلم الآثار (74%). كما وأشار المجبون الجامعيون العاملون في أربعة من هذه المجالات (علم الآثار والجغرافيا والتاريخ والفلسفة) إلى أدائهم قهّام تدريسيّة قريبة/أعلى من المتوسط (96% إلى 100%)، ولكن، ودهم العاملون في مجالـي الفلسفة والجغرافيا أشاروا إلى اضطلاعهم بأنشطة بحثية قريبة/أعلى من المتوسط (97% و 90% على التوالي، مقارنةً بالمتوسط البالغ 90%). وبلغت نسبة الباحثين من المحبين في المجالات الأخرى 86% للأنثروبولوجيا و 83% للأدب و 80% لعلم الآثار و 77% للتاريخ. وتقرب معدلات التدريس والبحث في معظم هذه المجالات من المتوسط، وهو أمر منطقي بالنسبة إلى المجالات والاختصاصات التي تتسم بكونها تقليدية وراسخة في الأكاديميا، ولكن أيضًا المجالات التي توفر فرص عمل أقل خارج الجامعات. وتمثل المفارقاتان الوحيدين في نسب المحبين من موظفي الجامعات المشاركون في البحث في مجال الفلسفة والتاريخ، إذ تبلغ حصة الفلسفة في البحث مُعدّل 97% وهو أعلى بكثير من المتوسط البالغ 90%. وقد يعزى ذلك إلى أن هذا المجال ليس لديه سوى قليل من التطبيق العملي خارج نطاق البحث الأكاديمي. من ناحية أخرى، من المفارقات إلى حد ما أن تكون نسبة علماء التاريخ العاملين في الجامعات، الذين أشاروا إلى اضطلاعهم بأنشطة بحثية، أدنى من المتوسط (77% مقارنة بـ 90%). وقد يدل ذلك على أن جامعات عدة توظّف علماء تاريخ لأداء مهام التدريس الأساسية في دورات الخدمة ولكنها لا تتيح كثيراً من الفرص للبحث والتدريب بهدف تحصيل درجة علمية متقدمة أكثر.

في يلتـا المجموعتين من المجالـات المذكورة أعلاه، نجد علاقـة مباشرة بين البحث من جهة والإشراف على أطروـحـات طلـابـ الماجـستـيرـ وبـخـاصـيـةـ الدـكتـورـاهـ منـ جـهـةـ آخـرىـ. فـقدـ أـفـادـ أيـضاـ مـعـظـمـ المـجـبـينـ العـامـلـيـنـ فـيـ المـجاـلـاتـ التـيـ أـبـلـغـواـ فـيـهـاـ عـنـ إـتـامـاهـمـ أـنـشـطـةـ بـحـثـيـةـ بـمـعـدـلـ أـعـلـىـ مـنـ مـعـدـلـ بـحـثـيـةـ يـشـرـفـونـ عـلـىـ أـطـرـوـحـاتـ بـمـعـدـلـ أـعـلـىـ مـنـ مـتـوـسـطـ. وـبـالـمـثـلـ، فـإـنـ مـعـظـمـ المـجـبـينـ العـامـلـيـنـ فـيـ المـجاـلـاتـ التـيـ أـبـلـغـواـ فـيـهـاـ عـنـ أـدـاءـ قـهـامـ بـحـثـيـةـ بـمـعـدـلـ أـقـلـ مـنـ مـتـوـسـطـ أـفـادـواـ أيـضاـ بـأـنـهـمـ يـشـرـفـونـ عـلـىـ أـطـرـوـحـاتـ بـمـعـدـلـ أـقـلـ مـنـ مـتـوـسـطـ. عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ، فـيـ مـجمـوعـتـيـ المـجاـلـاتـ أـعـلـاهـ (ذـاتـ الدـالـلـةـ الإـحـصـائـيـةـ)، أـفـادـتـ نـسـبـةـ المـجـبـينـ العـامـلـيـنـ فـيـ مـجاـلـ الـفـلـسـفـةـ، الـذـيـ أـبـلـغـواـ عـنـ أـعـلـىـ نـسـبـةـ أـنـشـطـةـ بـحـثـيـةـ (97% مـقارـنةـ بـمـتوـسـطـ 90%) بـأـعـلـىـ نـسـبـةـ مـنـ إـلـيـشـرافـ عـلـىـ أـطـرـوـحـاتـ طـلـابـ الدـكتـورـاهـ (57% مـقارـنةـ بـمـتوـسـطـ البـالـغـ 42%). مـنـ نـاحـيـةـ آخـرىـ، فـإـنـ نـسـبـةـ المـجـبـينـ العـامـلـيـنـ فـيـ مـجاـلـ التـارـيـخـ، مـمـّـنـ أـبـلـغـواـ عـنـ أـدـنـىـ مـعـدـلـ نـشـاطـ بـحـثـيـ (77% مـقارـنةـ بـمـتوـسـطـ 90%) أـفـادـواـ أيـضاـ بـأـدـنـىـ نـسـبـةـ مـنـ إـلـيـشـرافـ عـلـىـ أـطـرـوـحـاتـ طـلـابـ المـاجـسـتـيرـ وـالـدـكتـورـاهـ (43% و 42% علىـ التـوـالـيـ، مـقارـنةـ بـمـتوـسـطـ 60% و 42%). بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، فـيـ حـيـنـ أـنـ نـسـبـةـ المـجـبـينـ الـذـيـنـ أـشـارـواـ إـلـىـ إـرـشـادـهـمـ الطـلـابـ قـرـيبـةـ مـنـ مـتـوـسـطـ أـوـ أـعـلـىـ مـنـهـ فـيـ مـعـظـمـ الـمـجاـلـاتـ المـذـكـورـةـ أـعـلـاهـ، فـإـنـ النـسـبـةـ الـأـدـنـىـ تـسـجـلـ فـيـ مـجاـلـ التـارـيـخـ (60%， مـقارـنةـ

بمتوسط (74%)، وكذلك في خدمة الجامعة (62%)، مقارنة بمتوسط (69%) وخدمة المهنة (55%)، مقارنةً بمتوسط (69%). كما أنّ نسبة علماء التاريخ العاملين في الجامعات، الذين أبلغوا عن أداء مهمة خدمة المجتمع، منخفضة أيضًا (28%)، مقارنةً بمتوسط (38%)، على الرغم من أنّ النسب أقلّ بالنسبة إلى علم الآثار (25%)، والفلسفة (23%)، والأدب (17%).

الجدول 9: المهام الوظيفية للمجibين الجامعيين العاملين في العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب المجال

النسبة المئوية للمجibين الجامعيين المنخرطين في:										المجibون الجامعيون	
خدمة المجتمع	خدمة المهنة	خدمة الجامعة	إشراف على إطروفات دنوراه	إشراف على إطروفات ماجستير	إرشاد/توجيه الطالب	بحث	تعليم	النسبة المئوية من العاملين جميع المجibين العاملين في المجال	العدد	مجال العمل	
38	69	69	42	60	74	90	97	83	712	كل مجالات العلوم الاجتماعية/الإنسانية	
المجموعة 1											
36	72	69	49	64	74	91	95	92	207	علم الاجتماع	
35	69	66	38	56	77	90	99	83	105	علوم سياسية	
42	68	68	45	61	75	96	97	78	76	اقتصاد	
49	79	76	51	59	74	93	100	89	68	علم النفس	
المجموعة 2											
17	64	66	28	60	83	83	94	91	53	أدب	
28	55	62	21	43	60	77	100	84	47	تاريخ	
61	68	78	39	66	76	90	98	89	41	جغرافية	
23	73	73	57	57	67	97	97	79	30	فلسفة	
45	59	68	32	59	77	86	95	92	22	أنثروبولوجيا	
25	80	80	40	60	75	80	100	74	20	علم الآثار	
المجموعة 3											
46	77	62	54	62	77	92	92	93	13	ديموغرافيا	
63	50	50	25	38	50	88	88	47	8	دراسات الجندر	
43	57	57	29	71	57	100	100	78	7	دراسات ثقافية	
71	43	71	43	71	29	71	100	28	7	دراسات التنمية	
25	50	75	25	50	75	100	100	80	4	دراسات إقليمية	
25	100	100	0	50	100	100	100	44	4	دراسات دينية	

المصدر: تحليل المؤلف استناداً إلى بيانات المسح.

تشير هذه الأرقام إلى أنه بالمقارنة مع الاختصاصات التقليدية الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن علماء التاريخ العاملين في الجامعات العربية يضططون بمهام التدريس أكثر من البحث، وأنهم أقلَّ من يعُول عليهم في إعادة إنتاج مجالهم من الناحية الأكademية والمهنية. ويطرح ذلك أيضًا السؤال الآتي: من يكتب التواريخ الوطنية والإقليمية؟ وعلى نطاق أوسع، هل يجري إشراك علماء التاريخ العرب في كتابة التواريخ العالمية من منظور العالم العربي؟

تشمل المجموعة الثالثة من المجالات اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تميل إلى أن تشكل إضافاتً حديثة إلى البرامج الأكademية الجامعية (وهي بالتالي غير مماثلة على نطاق واسع فيها) والتي لدينا فيها أقلَّ عدد من المجبين، وهي: علم السكان، والدراسات الجندرية، والدراسات الثقافية، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية، والدراسات الدينية. وتحدّ الأعداد الصغيرة من المجبين (10-21 مجيئاً إجمالاً، و4-13 فقط من العاملين في الجامعة، في كلّ مجال) بشكل كبير إمكانية الفروج، بخطى واثقة، باستنطاقات حول مجالات الدراسة متعددة الاختصاصات الجديدة نسبياً (داخل الجامعات وخارجها).

4. البحث وإنجاح المعرفة

أثّرت الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات العربية في العقود الماضيين تأثيراً متفاوتاً على الاختصاصات والمجالات المختلفة، إذ يفترض أنّ المجالات التي أدخلت حديثاً توفر فرص عمل جديدة. ولكن، ما هو تأثير زيادة عدد الجامعات والزيادة المصاحبة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على المهن الأكademية وإنجاحية البحث؟ لمزيد من التركيز على هذا السؤال، هل من علاقة بين الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، وإنجاح أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى، من حيث الكمية ومن حيث النوعية، إلى الحد الذي يمكن استخلاصه من المؤشرات الخارجية؟ سننظر في بعض هذه الأسئلة في الأقسام النوعية من التقرير، ولكن أولاً، نتوقف عند ما يمكن استخلاصه من المسوح.

4(أ). الجهة المشاركة في البحث

من بين جميع المجبين، أفاد 93% بأنهم شاركوا في الأبحاث في السنوات العشر الماضية. وانخفضت هذه النسبة إلى 86% لابحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل حصري. وقد عمل 7% فقط من هؤلاء في مجالات لا علاقة لها بأيٍ من الشهادات التي يحملونها.

تمركزت أعلى النسب الإقليمية ذات الصلة بالمشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية في منطقة مصر/السودان (91%)، تليها منطقة المغرب العربي، حيث كانت النسب متساوية للمتوسط (86%)، ثمّ المشرق بنسبة 83%. وأبلغت معظم البلدان التي قدمت عدداً كبيراً من الإجابات (أكثر من 50 إجابة) عن نسب بحث قريبة من المتوسط أو أعلى منه، إذ بلغت المعدلات 96% في العراق، و94% في تونس، و93% في مصر، و91% في فلسطين، و90% في السودان، و85% في كلّ من الجزائر والمغرب، و83% في الأردن. كما أشارت معظم البلدان التي لديها أعداد أقلَّ من المجبين إلى نسب أدنى. على سبيل المثال، من أصل 33 مجيئاً من لبنان، أفاد 58% بأنهم أجرروا بحثاً في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن أصل 22 مجيئاً من اليمن، أشار 64% منهم إلى إجرائهم مثل هذه الأبحاث (الجدول 10).

الجدول 10: المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب بلد الجنسية

المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية في السنوات العشر الماضية			
من أصل	النسبة	العدد	
60	83	50	الأردن
1	100	1	الإمارات
1	100	1	البحرين
54	94	51	تونس
320	85	272	الجزائر
11	64	7	السعودية
39	90	35	السودان
13	85	11	سوريا
3	0	0	الصومال
69	96	66	العراق
1	100	1	عمان
81	91	74	فلسطين
3	67	2	الكويت
33	58	19	لبنان
8	75	6	ليبيا
132	93	123	مصر
171	85	146	المغرب
2	50	1	موريطانيا
22	64	14	اليمن

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

زادت نسبة المشاركين في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى حد ما مع تقدم العمر: فبلغت 83% لمن هم دون الـ35 عاماً، و 85% للفئة العمرية 35-44، و 88% للفئة العمرية 45-64، و 87% لمن هم بعمر الـ65 أو أكبر. كما أشار المشاركون الذكور إلى نسب أعلى من المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية (88%) مقارنة بالإناث (81%). وسجلت نسبة المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية أعلى مستوى لها، وبشكل متوقع عند المجتمعين الذين شكلت الدكتوراه أعلى شهادة نهاية حصلوا عليها (92%)، مقارنة بـ 77% للحاصلين على الماجستير و 75% لأولئك الذين تمثل البكالوريوس أعلى شهادة حصلوها. وقد يفسر هذا النمط، من الناحية المنطقية، في ارتفاع نسبة التوظيف خارج الجامعات ومراكز البحث لحاملي

شهادة الماجستير، بخاصةً أنّ بعض شهادات الماجستير النهائية موجّهة نحو تعزيز فرص العمل (ما يُشار إليه غالباً على أنه شهادة الماجستير المهنية) وليس بالضرورة التركيز على البحث.

من ناحية أخرى، كانت نسبة المجبين المشاركون في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية أعلى لدى الذين يعملون داخل الجامعات (89%)، بما في ذلك مراكز البحث الجامعية، مقارنةً بأولئك الذين لم ينتسبوا إلى جامعات أو مؤسسات جامعية (76%). وعلى الرغم من أنّ أعدادهم ليست مرتفعة مقارنةً بالباحثين الجامعيين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أفاد المجبين العاملون في مؤسسات بحثية غير جامعية بأعلى نسبة مشاركة بحثية في السنوات العشر الماضية (94%)، أعلى من النسبة التي أبلغ عنها المجبين العاملون في مراكز الابحاث الجامعية (73%). وبعد التوظيف الجامعي، عملت ثالثي أكبر مجموعة من المجبين في مجال الإدارة الحكومية أو العامة، وبلغت نسبة أولئك الذين أعلنا عن مشاركتهم في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية 73%. وكانت هذه النسبة متداة (63%) أكثر في ما يتعلق بعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العاملين في وكالة أو منظمة دولية، وهؤلاء عددهم ضئيل في عينة المجبين. وسجلت النسبة المئوية للمشاركون الذين أفادوا بالمشاركة في الأبحاث والذين يعملون في المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية 83% و84% على التوالي، وهي معدلات أعلى بكثير من تلك التي تُنسب إلى العاملين في المنظمات غير الحكومية الإقليمية (64%). وعليه، تُسجّل أعلى نسبة مشاركة في الأبحاث لدى العاملين في مراكز بحثية غير جامعية، تليها الجامعات.

يبدو أيضاً أنّ هناك بعض الارتباط بين الدولة التي حصل منها المجيب شهادة واحدة على الأقل في العلوم الاجتماعية والإنسانية واحتتمالية المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد بلغ متوسط النسبة المئوية لمن حازوا شهادتهم من بلدانهم الأصلية 85%，يليهم 89% من حصلوا على شهادة واحدة على الأقل من دولة غير عربية. وسجلت النسبة الأعلى لدى أولئك الذين حصلوا على شهادة واحدة على الأقل من بلد عربي غير وطنهم الأصلي (92%). ويشير ذلك إلى أنّ الحصول على شهادة من بلد عربي آخر يفتح للمجبين آفاقاً إقليمية تسهل الوصول إليها لإجراء الأبحاث والنشر. لكن، من الصعب التوصل إلى استنتاجات قوية بالاستناد إلى هذه الأرقام وحدها.

4(ب). نطاق البحث الجغرافي

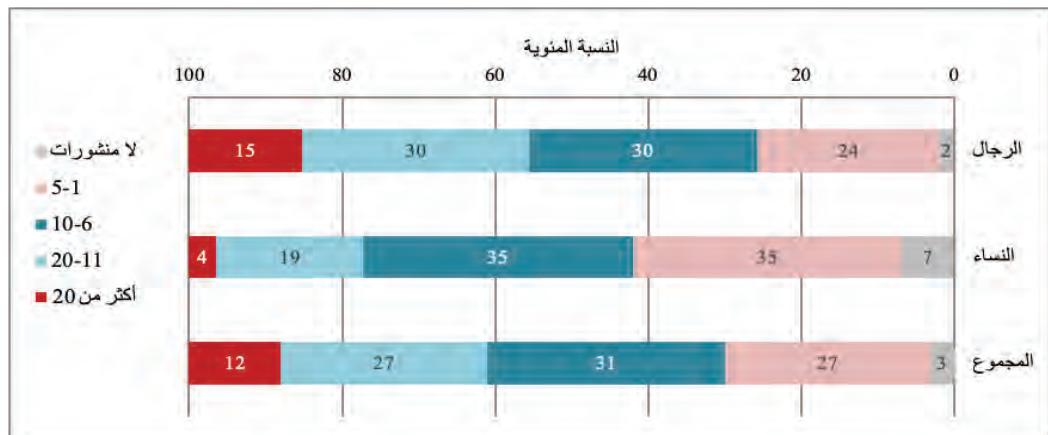
أشارت نسب مماثلة من الذكور (68%) والإناث (64%) إلى أنّ أبحاثهم ركّزت على البعد الوطني، وفي معظم الحالات يعني ذلك بلد المنشأ (94%). أمّا أولئك الذين ركّزت أبحاثهم على البعد العالمي فقد أفادوا أيضاً بنسب مشابهة 36% للذكور و35% للإناث. إلّا أنّ المجبين الذكور والإناث ممّن ركّزت أبحاثهم على البعد الإقليمي أشاروا إلى نسب مختلفة 56% للذكور و41% للإناث. ومن بين أولئك الذين أفادوا بأنّ أبحاثهم تحمل تركيزاً إقليمياً، غطّت 60% من الأبحاث منطقة شمال إفريقيا و17% منها منطقة غرب آسيا. ومن بين البلدان المحدّدة التي درسها المجبيون، حصلت دول شمال إفريقيا على التغطية الأكبر (46% للمغرب؛ 45% لتونس؛ 45% للجزائر؛ 43% لمصر)، وبليهاالأردن (26%)، والمملكة العربية السعودية (22%)، وفلسطين (21%)، وسوريا (20%)، والعراق (20%)، ولبنان (20%)، ولبيبا (19%)، والإمارات العربية المتحدة (15%)، والسودان (14%)، وقطر (14%)، وموريتانيا (14%)، والكويت (13%)، وعمان (11%)، واليمن (11%)، والبحرين (9%)، والصومال (5%)، وجيبوتي (2%). وكانت النساء المجبيات أقلّ احتمالاً مرتدين إلى أربع مرّاتٍ من الذكور في إجراء الأبحاث حول دول الخليج العربي ولبيبا وموريتانيا، لكنهنّ كنّ أكثر احتمالاً لدراسة لبنان وفلسطين وسوريا.

من بين المحبين الذين أفادوا بإجراء بحث وطني، أشار نحو 6% منهم إلى أنهم يعملون على بلدان أخرى غير جنسية. وجاءت أعلى الأرقام من مصر (7 محبين بالإجمال، بنسبة 8% من المصريين)، والمغرب (6 محبين بنسبة 6%)، والجزائر (5 محبين بنسبة 3%)، والعراق (5 محبين بنسبة 11%)، والأردن (4 محبين بنسبة 13%). وأفاد 29% من المحبين بأنهم يعملون على منطقة أخرى. وأدت أعلى الأرقام من الأردن (23 كمجموع، 70% من الأردنيين)، ومصر (21 محبياً بنسبة 31%)، والمغرب (20 محبياً بنسبة 54%)، والسودان (16 محبياً بنسبة 73%)، والعراق (9 محبين بنسبة 29%). وعلىه، يُجري الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب، في المقام الأول، أبحاثاً حول مواضيع محلية؛ كما نلاحظ نصراً واضحاً في الأبحاث الإقليمية والدولية. وقد يعزى ذلك إلى نقص الموارد أو الافتقار إلى فرص التعاون الدولي لدعم العمل الميداني خارج بلدان المحبين الأصلية.

٤(ج). حجم النشر

من بين 876 محبياً شاركوا في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية، نشر 97% منهم نتائج أبحاثهم مرة واحدة على الأقل. وتبلغ هذه النسبة معدلاً أعلى لدى الذكور مقارنة بالإناث (98% مقابل 93%). ومن بين أولئك الذين نشروا نتائج أبحاثهم، أبلغ 62% منهم عن 10 منشورات أو أقل، بينما أشار 38% منهم إلى امتلاك أكثر من 10 منشورات. ويقترب إجمالي حجم النشر من 9000 منشور في خلال هذه الفترة. ويوضح الشكل 14 توزُّع حجم النشر بشكل أكثر تفصيلاً.

الشكل 14: حجم النشر في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية على مدى السنوات العشر الماضية حسب الجنس



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

يتمثل النهج الأكثر إفادةً لقياس مخرجات البحث في تقييم توزيع حجم النشر عبر العمر والجender وبلد الجنسية والمؤسسات الموظفة وأعلى شهادة جرى تحصيلها ومكان تحصيل أعلى شهادة، وربما الأهم من ذلك مجال البحث.

اختلاف حجم النشر حسب العمر. وكما هو متوقع، بلغت نسبة المحبين الذين أشاروا إلى إنجازهم أكثر من 10 منشورات في السنوات العشر الماضية أدنى مستوى لمن هم دون الـ35 عاماً بنسبة 17%. وزادت النسبة حسب العمر، حيث أفاد 33% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً

ونحو 50% ممّن هم فوق الـ45 عاماً بأكثر من 10 منشورات. وبلغت نسبة الإناث اللواتي لديهن أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية 23% مقابل 45% للذكور. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المديبات في الفئات العمرية الأدنى.

على المستوى القطري، سُجلت منطقة مصر/السودان (44%)، تليها منطقة المشرق (41%) النسب الأعلى من المحبين الذين لديهم أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية، وسُجلت النسبة الأدنى في المغرب العربي (35%). أما بالنسبة إلى البلدان التي لديها أعداد كبيرة من المحبين، فقد بلغت النسب مُعدّل أعلى من المتوسط البالغ 38% في الأردن (60%)، والعراق (54%)، والسودان (54%)، والمغرب (42%)، ومصر (41%). أما البلدان التي أبلغت عن نسب أقل من المتوسط فهي الجزائر (32%)، وتونس (31%)، وفلسطين (22%)، ولبنان (21%). وقد كان عدد المحبين من البلدان الأخرى صغيراً جدّاً بحيث لا يسمح ببلورة استنتاجات إحصائية موثوقة.

من بين المحبين الجامعيين، أنتَج 43% أكثر من 10 منشورات في السنوات العشر الأخيرة، مقارنةً بـ24% فقط لـأولئك الذين يعملون خارج الجامعات. وتختلف النسب أيضاً حسب أعلى مستوى شهادة مُحصلة. فقد أفاد 37% من المحبين الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة لهم بانتاج أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية. وتنخفض النسبة إلى 11% للمحبين الحاصلين على الماجستير كأعلى شهادة لهم، في حين ترتفع إلى 44% للمحبين الذين تشكّل الدكتوراه أعلى شهادة حصلوا عليها. وتُعدّ نسبة المحبين المرتفعة من حملة الدكتوراه أمراً منطقياً، لكن الفجوة الكبيرة بين حصة البكالوريوس (37%) وحصة الماجستير (11%) تتطلّب شرطاً. فبالنسبة إلى بعض المحبين الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة لهم والذين يعملون في المؤسسات الأكاديمية والبحثية، يُرجح أكثر إقامتهم على النشر في المنافذ التي لا تتطلب معايير أكاديمية عالية. وقد يكون أولئك الذين حصلوا على الماجستير كأعلى شهادة لهم اختاروا هذه الشهادة من أجل تعزيز فرصهم المهنية. في المقابل، إذا كان المحبيون الحاصلون على الماجستير يواصلون دراستهم ويستعدّون للحصول على الدكتوراه بينما يعملون أيضاً لكسب لقمة العيش، فمن المحتَمل جدّاً أن يتسلّى لهؤلاء المحبين تولّي أي عمل آخر غير البحث لإعداد أطروحة الدكتوراه. وأخيراً، قد يكون المحبيون الحاصلون على الماجستير أكثر دراية بالمتطلبات المعيارية المتصلة بالنشر الأكاديمي، وبالتالي فإنهم يُحتمون عن التسرّع في النشر من دون الوفاء بهذه المعايير. ومن المثير للدهشة، بغض النظر عن مستوى أعلى شهادة مُحصلة، أنّ المحبين الذين حصلوا على شهادتهم خارج المنطقة العربية ذكرّوا عدداً أقلّ بكثير من المنشورات مقارنةً بنظرائهم المقيمين في المنطقة العربية.

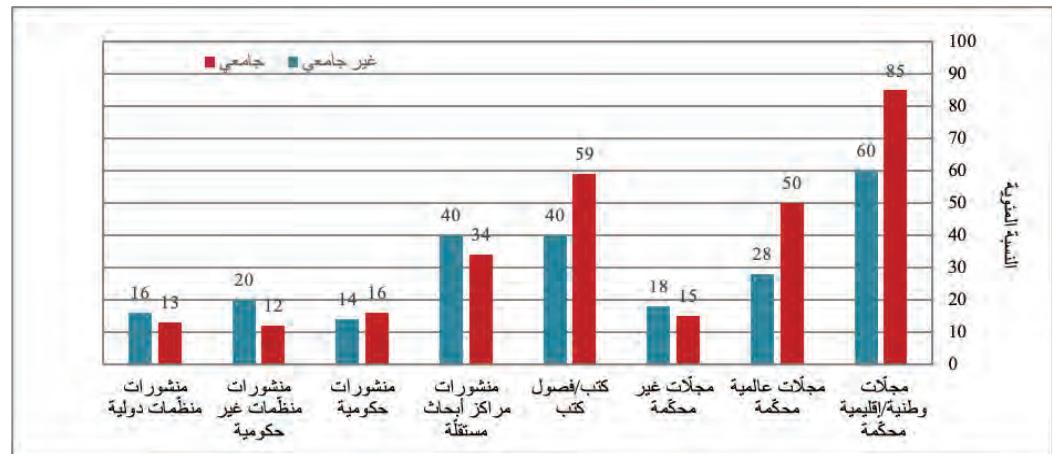
في ما يتعلق بمجال البحث، كان المتخصصون في دراسات الفلسفة والتنمية أكثر إللاً في إجاباتهم عمّا يزيد على 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية (63% و53% على التوالي). وكانت هذه النسبة أيضاً أعلى من المتوسط بالنسبة إلى المتخصصين في علم الاقتصاد والعلوم السياسية (45% لكلّ منهما)، وقريبة من المتوسط (38%) للجغرافيا والتاريخ وعلم النفس؛ ومن الواضح أنها أقلّ من المتوسط لجميع مجالات البحث المتبقية، بما في ذلك علم الاجتماع (33%) (الجدول 12).

4(د). أماكن النشر

نشر المشاركون في المسم، عموماً، نتائج أبحاثهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة (79% من المشاركون)، والكتب (54%)، والمجلات الدولية المحكّمة (44%)، ونشرات مراكز الأبحاث (36%).

يشكل النشر في المجلات المحكمة أكثر المعايير المعترف بها لقياس جودة إنتاج المعرفة. ومن بين المشاركيين في المسح المنخرطين في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية، أفاد 79% بالنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكمة. وقد اختلفت النسب حسب العمر، حيث بلغت 65% لأولئك الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً، و79% لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً، و83% لمن تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عاماً، و84% لمن هم فوق الـ55 عاماً. كما أن الفارق الجندي واضح أيضاً، إذ أشار 82% من المحبين الذكور إلى إقدامهم على النشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكمة مقارنة بـ71% من المحبين الإناث. وعلى صعيد المنطقة، تركّزت النسبة الأعلى من المحبين الذين أفادوا بالنشر في هذه المنافذ في المغرب العربي بنسبة 85%，مع انخفاض ملحوظ إلى 72% في منطقة مصر/السودان و71% في منطقة المشرق. علاوةً على ذلك، أفاد 74% من المشاركيين الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها بأنهم نشروا في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكمة. وتتفق هذه النسبة إلى 56% في صفوف المحبين الحاصلين على الماجستير، فيما ترتفع مرتّب أخرى إلى 86% للحاصلين على الدكتوراه. من هنا، يبدو أنه مقارنة بالمحبين الذين تمثّل البكالوريوس أو الدكتوراه أعلى شهادة حصلوها، فإن أولئك الحائزين على الماجستير كأعلى شهادة لهم قد يكونون مشغولين جداً في العمل على أطروحتهم، أو ربما حتى في الدراسة، مع قليل من الوقت المتبقّي للنشر في المجلات المحكمة. إضافةً إلى ذلك، أبلغ 85% من المحبين الجامعيين بأنهم ينشرون في هذه المنافذ التنافسية، مقارنة بـ60% من أولئك الذين لا يعملون في الجامعات. وأخيراً، أشار 78% فقط من المحبين الذين يتمحور اهتمامهم البحثي الرئيسي حول العلوم الاجتماعية إلى أنهم نشروا في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكمة، مقارنة بـ82% من المتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية.²⁰

الشكل 15: أماكن النشر المعتمدة من الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية الجامعيين وغير الجامعيين



المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

²⁰ في هذا القسم، تشير "العلوم الإنسانية" إلى مجالات التاريخ، وعلم الآثار، والفلسفة، والأدب، والدراسات الثقافية، والدراسات الدينية، بينما تجتمع جميع مجالات النشر الأخرى المشار إليها في خانة "العلوم الاجتماعية" (علم الاجتماع، وعلم السكان، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والجغرافيا، والدراسات الجندرية، وعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية).

يُعد النشر في المجالات الدولية المحكمة من الأمور ذات الأهمية الخاصة. إذ يفترض، من بين جملة أمور أخرى، استيفاء معايير نشر أكثر صرامةً. كما أنه يشكل دلالة على مستوى التكامل مع الشبكات العلمية الدولية. وقد أبلغ ما مجموعه 390 مجيباً عن نشرهم في المجالات الدولية المحكمة، مقارنةً بـ 693 مجيباً أفادوا بالنشر في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكمة. إشارةً إلى أنّ كلا الرقمين أعلى بكثير من عدد المجيبين الذين أفادوا بالنشر في المجالات غير المحكمة (140). من هنا، تكتسي هذه الأرقام أهميةً إضافيةً، ذلك أنه على الرغم من أن غالبية المجيبين تعلموا وعملوا في بلدانهم الأصلية، إلا أنّ ما يقرب من نصفهم رأوا قيمة في النشر في منفذ دولي. كما فاقت نسبة أولئك الذين ليس لديهم انتمام جامعي (28%)، وهو ما يشير إلى أن النشر في المنافذ الدولية مرتبط، أقله جزئياً، بمتطلبات الجامعة أو توقعاتها. وأفاد ما معدله 44% من جميع المجيبين بأنهم نشروا في مجلة دولية محكمة، بما في ذلك 32% ممن تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً، و 43% للفئة العمرية 35-44 عاماً، و 48% للفئة العمرية 45-54، و 52% لممن هم في سن 55 عاماً أو أكثر. وكانت نسب المشاركين من الذكور والإإناث الذين ينشرون في المجالات الدولية المحكمة متشابهة، حيث بلغت 45% و 44% على التوالي.

على الصعيد الإقليمي، كان المجبون في منطقة المشرق أكثر توجّهاً للنشر في المجالات الدولية المحكمة (48%)، يليهم المجبون في منطقة المغرب العربي (45%) ثم في منطقة مصر/السودان (37%). وليس واضحاً ما إذا كان هذا يعني أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المغرب العربي والمشرق أكثر اندماجاً في الشبكات الدولية، أو إذا كان هناك مزيد من أماكن النشر المحليّة البديلة المتاحة للمشاركين في منطقة مصر/السودان. وفيما ما يتعلّق بأعلى درجة محصلة، فقد أبلغ المشاركون الحاصلون على شهادة الدكتوراه -وهذا متوقّع- عن أعلى نسبة (52%) من النشر في المجالات الدولية المحكمة؛ ولكن كما لاحظنا سابقاً في ما يتعلّق بالنشر بشكل عام، فقد أشار أولئك الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها إلى نسبة أعلى (37%) من هذه المنشورات بالمقارنة مع الحاصلين على الماجستير (22%).

هذه الفجوة جديرة باللحظة بشكل خاص لأنها تشير إلى أنّ المجبين الحاصلين على البكالوريوس على دراية فعلية بمتطلبات النشر التي تفرضها المجالات الدولية، ولسبب ما، كانوا أكثر احتمالاً للنشر في هذه المنافذ من المجبين الحاصلين على الماجستير. فضلاً عن ذلك، كانت نسبة المجبين المتخصصين في العلوم الإنسانية الذين أفادوا بالنشر في المجالات الدولية المحكمة (45%) مماثلة تقريباً لنسبة العاملين في مجال العلوم الاجتماعية (44%). وفي مجالات العلوم الاجتماعية، أفاد الباحثون في علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة (الأنثروبولوجيا وعلم السكان والدراسات الجندرية والجغرافيا وعلم النفس) بنسب أعلى من تلك المرصودة في علم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) (46% مقابل 41%). وأخيراً، كان المشاركون الذين حصلوا على أعلى درجاتهم خارج العالم العربي وكذلك أولئك الذين يتقنون اللغة الإنكليزية أكثر توجّهاً للنشر في المجالات الدولية المحكمة. وكما يتضح من تلك النتائج، فإنّ نسبة كبيرة من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب تدرك الأهمية الخاصة التي يكتسيها النشر في المجالات الدولية المحكمة، على الرغم من التحديات النسبية التي يفرضها النشر على المستوى الدولي. وتشمل هذه التحديات، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى الإلمام بالمعايير التحريرية المتنوعة التي تضعها المجالات الدولية المختلفة، وفترات الانتظار الطويلة التي غالباً ما يواجهها الباحثون عند النشر في هذه المجالات، وصعوبة إقناع المجالات الدولية بنشر موضوعات إقليمية متخصصة، غالباً ما تُعدّ خارج نطاق الاتجاه السائد.

يمثل العدد الإجمالي للمجibين الذين أفادوا بالنشر في المجلات المحكمة (1083) ما يقرب من ثمانية أضعاف عدد أولئك الذين أبلغوا عن النشر في المجلات غير المحكمة (140). ومع ذلك، إذا أضفنا بعض المنشورات الأخرى التي من غير المرجح أن تخضع للتحكيم (الكتب أو فصول الكتب، والمجلات غير المحكمة، والمنشورات الحكومية ومنشورات المنظمات غير الحكومية)، فإن الأعداد التراكمية الإجمالية متباينة. بالإضافة إلى ذلك، وكما سرني لاحقاً في التقرير، فإن دقة عملية التحكيم تختلف باختلاف الأماكن والمؤسسات الإقليمية، وفي بعض الحالات، تبدو ضعيفة وتشوبها عيوب كبيرة.

وعلى النقيض من النسب المشار إليها في ما يخص المجلات الدولية المحكمة، بلغت نسبة المجibين الذين أفادوا بالنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكمة أعلى حد لها في المغرب العربي (85%)، ثم في منطقة مصر/السودان (72%)، وأدنى حد لها في منطقة المشرق (71%). وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في حين أن نسب المجibين الذكور والإإناث الذين أفادوا بالنشر في المجلات الدولية المحكمة كانت متشابهة تقريباً (45% مقابل 44%) فاقت نسبة المجibين الذكور الذين أبلغوا عن النشر في مجلات وطنية أو إقليمية محكمة (82%) نسبة الإناث (71%). وممّا يحمل القدر نفسه من الأهمية، أن نسبة المجibين الذكور الذين أشاروا إلى النشر في مجلات غير محكمة (18%) فاقت بكثير نسبة المجibين الإناث (11%). وتشير هذه الأرقام إلى أنّ نسبة أعلى من الباحثات في العلوم الاجتماعية والإنسانية تسعى إلى النشر في الأماكن الأكثر تطلبًا وإلى تفادي النشر في منافذ أقلّ تدقّيقاً، وهو ما يشير بدوره إلى أنّهن يلتزمن بمعايير أكاديمية أعلى من نظرائهم الذكور، ربما لمواجهة التحيزات الجندرية الراستة في صفوف القوى العاملة.

الكتب وفصول الكتب

تمثل الكتب وفصول الكتب ثاني أكبر فئة من المنشورات. ويساوي عدد المجibين الذين نشروا في هذه الفئة (477) ما يقرب من نصف العدد الإجمالي من أولئك الذين أفادوا بالنشر في المجلات الوطنية والإقليمية والدولية المحكمة (1083). وعلى الرغم من أنّ النسبة المئوية أدنى عبر الفئات، تبدو الاتجاهات داخل كلّ فئة مشابهة لتلك الخاصة بالمنشورات في المجلات الوطنية والإقليمية المحكمة. وقد بلغت نسبة المجibين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول كتب أعلى معدل لها في المغرب العربي (59%)، تليها منطقة مصر/السودان (49%)، ومنطقة المشرق (48%). وفاقت نسبة المجibين الذكور (55%) نسبة المجيبات الإناث (52%) بشكل طفيف.

ومن حيث العمر، بلغت نسبة المجibين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول من الكتب 37% في صفوف المجibين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً أو أقلّ، في حين ارتفعت إلى 52% للفئة العمرية 44-35 عاماً، وإلى 60% للفئة العمرية 54-45 عاماً، وإلى 65% لمن يبلغون من العمر 55 عاماً وما فوق. وكما في الحالات الأخرى التي رأيناها حتى الآن، تخطّت نسبة المجibين الحاصلين على البكالوريوس 53%. وانخفضت هذه النسبة إلى 38% للمجibين الذين تمثل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها، ثم ارتفعت إلى 59% للمجibين الحاصلين على الدكتوراه. وأخيراً، كانت نسبة المجibين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول كتب في مجال العلوم الاجتماعية (53%) أدنى قليلاً من تلك المسجّلة لأولئك الذين نشروا في مجال العلوم الإنسانية (58%).

الجدول 11: مددات نشر أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجلات المحكمة والكتب

مكان النشر (%)				العمر
كتب/فصوص كتب	مجلات عالمية محكمة	مجلات وطنية/ إقليمية محكمة	أقل من 35	
37	32	65	44-35	54-45
52	43	79	55 وأكثر	
60	48	83	ذكر	
65	52	84	أنثى	
الجنس				الجنسية
55	45	82	المغرب الكبير	
52	44	71	منطقة مصر والسودان	
الجنسية				المشرق
59	45	85	بكالوريوس	
49	37	72	ماجستير	
48	48	71	دكتوراه	
أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية				مجال البحث الرئيسي
53	37	74	علم الاجتماع والمحالات ذات الصلة	
38	22	56	اقتصاد وعلوم سياسية ومحالات ذات صلة	
59	52	86	علوم إنسانية	
مجال البحث الرئيسي				المؤسسة الموظفة
56	46	80	جامعية	
49	41	74	غير جامعية	
58	45	82		المؤسسة الموظفة
40	28	60		
59	50	85		المؤسسة الموظفة

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

منشورات مراكز الأبحاث

يكاد يكون عدد المجيدين لديهم منشورات في مركز للأبحاث مرتفعاً بقدر عدد المجيدين الذين لديهم منشورات دولية محكمة، لكنَّ الاتجاهات داخل هذه الفئة كانت مختلفة. فقد فاقت نسبة المجيدين غير الجامعيين الذين أبلغوا عن منشورات في مراكز الأبحاث (40%) نسبة المجيدين الجامعيين (34%). بالإضافة إلى ذلك وكما هو متوقع، كانت نسبة منشورات مركز الأبحاث في العلوم الاجتماعية (37% إلى 40%) أعلى بكثير من نسبة المنشورات في العلوم الإنسانية (29%). كما أنَّ نسبة المجيدين الذكور الذين أبلغوا عن منشورات في مراكز الأبحاث

(39%) تخطّت نسبة المجبّيات الإناث (27%). بالمقابل، كان الاختلاف حسب العمر ضئيلاً، إذ تراوحت النسبة بين 35% و37% للمجبّين في جميع الفئات العمرية. فضلاً عن ذلك، على عكس فئات النشر الأخرى، قليلة هي الاختلافات في النسبة المرتبطة بمنشورات مركز الأبحاث حسب الشهادة، وتتراوح بين 35% لأولئك الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة لهم و33% للحاصلين على الماجستير و37% لحاملي شهادة الدكتوراه. وعلى المستوى الإقليمي، تمرّكزت أعلى نسبة من المجبّين الذين أبلغوا عن منشورات في مركز الأبحاث في منطقة مصر/السودان (40%)، تليها منطقة المغرب العربي (36%)، ومنطقة المشرق (33%).

المنشورات الحكومية

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد المجبّين الذين أفادوا بإنتاج منشورات حكومية كان منخفضاً نسبياً (137)، بالنظر إلى أنه بعد الجامعات، شكّل الموظّفون الحكوميون ثاني أكبر نسبة من المشاركون في المسح. وكانت نسبة الذين أنتجوا منشورات مماثلة أعلى بقليل لدى المنتسبين إلى الجامعات (16%) مقارنةً بغير المنتسبين إليها (14%).

المنشورات المنظّمات غير الحكومية

كان عدد المجبّين الذين لديهم منشورات في المنظّمات غير الحكومية (119) منخفضاً بشكّل ملحوظ. وسُجّلت النسبة الأعلى في صفوف غير المنتسبين للجامعات (20%) بالمقارنة مع المنتسبين للجامعات (12%). وحسب العمر، تمثّلت أعلى نسبة من المجبّين الذين أبلغوا عن منشورات في المنظّمات غير الحكومية في الفئة العمرية 35 عاماً وأقلّ (16%)، في حين سُجّلت النسبة الأدنى في صفوف من يبلغون من العمر 55 عاماً وأكثر (11%). كما فاقت نسبة المجبّين الذكور (15%) نسبة المجبّيات الإناث (11%). وحسب الشهادة، سُجّلت النسبة الأعلى من المجبّين في صفوف من تشكّل الماجستير أعلى شهادة لهم، ومقارنةً بالنسب المئوية الأدنى، التي سُجّلت في الفئات الأخرى، يبدو أنّ المجبّين الذين تمثّل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها أكثر حظوةً بعض الشيء بالعثور على وظائف في المنظّمات غير الحكومية. بعبارة أخرى، يبدو أنّ المنظّمات غير الحكومية تميل أكثر إلى توظيف الأفراد الحاصلين على الماجستير كآخر شهادة لهم، وكما هو متوقّع، أفاد المشاركون العاملون في مجالات العلوم الاجتماعية بنسب أعلى من المنشورات في المنظّمات غير الحكومية (14% إلى 15%) مقارنةً بالمجبّين المتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية (10%). ومع ذلك، فإنّ الملاحظة الأكثر أهمية هي أنّ نسبة أكبر بكثير من المجبّين في منطقة المشرق (19%) أفادوا بالنشر في منظّمات غير حكومية مقارنةً بمنطقة مصر/السودان (12%) أو المغرب العربي (11%).

المجلات غير المحكمة

بالنسبة إلى المجبّين الذين أفادوا بالنشر في المجالات غير المحكمة، سُجّلت النسبة الأدنى لمن هم في الفئة العمرية 35-44 عاماً (14%) و45-54 عاماً (15%) على التوالي). وكانت النسبة أعلى قليلاً لمن هم دون سن 35 عاماً وأعلى لمن يبلغون من العمر 55 عاماً أو أكثر. ويشير ذلك إلى أنّ الحاجة إلى النشر في المجالات المحكمة هي الأقل إلهاجاً بالنسبة إلى المجبّين الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً، والذين يميلون إلى أن يكون لديهم مزيد من الأمان الوظيفي. وكما هو متوقّع، كانت نسبة المجبّين الذين أبلغوا عن منشورات في المجالات غير المحكمة أقلّ بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون في الجامعات (15%) مقارنةً بمن لا يعملون في الجامعات (18%). كما أنّ نسبة المجبّين في المغرب العربي (18%) فاقت تلك الموجودة في المشرق (15%) وسُجّلت معّدتها الأدنى في

منطقة مصر/السودان (11%). كما كانت النسبة أعلى في مجال العلوم الإنسانية (18%) منها في العلوم الاجتماعية (15%). ومن بين أمور أخرى، تكتسي المنشورات المحكمة أهمية من حيث الحصول على ترقية. وعليه، فإن الميل إلى النشر في المجالات غير المحكمة يشير إلى أنّ مثل هذه المنشورات يعُول عليه، على الأرجح، للحصول على ترقية في بعض المؤسسات والمناطق أكثر من غيرها. ومع ذلك، قد تشير النسب الأعلى من المنشورات في المجالات غير المحكمة إلى وجود جمهور أوسع وغير متخصص من القراء خارج نطاق المؤسسات الأكاديمية.

أماكن النشر حسب مجال البحث

للنظر في العلاقة القائمة بين أماكن النشر ومجالات البحث، لا بد من التفكير مرةً أخرى في هذه الأخيرة وفقاً للمجموعات نفسها المستخدمة سابقاً في التقرير بغية تحليل الواجبات الوظيفية ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في الفضاء الجامعي والمدرجة مرةً أخرى في الجدول 12.

أشار المحبيون من المجموعتين الأوليين، مع استثناءين فقط، إلى نسب مماثلة للمتوسط أو أعلى منه في ما يتعلق بالمنشورات في المجالات الوطنية والإقليمية المحكمة. كما أبلغ المشاركون المتخصصون في الجغرافيا (92%)، والفلسفة (91%)، والعلوم السياسية (88%)، وعلم النفس (86%)، والتاريخ (86%)، وعلم السكان (86%)، وعلم الآثار (85%)، عن نسب أعلى من المتوسط. أمّا المجالان اللذان أفاد فيما يخص المحبيون بنسب أدنى من المتوسط للنشر في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكمة فهوّما الأنثربولوجيا (67%) وعلم الاقتصاد (62%). ومع ذلك، فإنّ كلاً المجالين يعوّض هذا النقص بتسجيل نسب أعلى من المتوسط من المنشورات في المجالات الدولية المحكمة (58%) في علم الاقتصاد و47% في الأنثربولوجيا، مقارنةً بالمتوسط العام البالغ (44%). وقد يعكس ذلك اهتماماً أكبر من جانب المجالات الدولية بنشر الدراسات الإقليمية المتخصصة في هذين المجالين بالذات. وبشكل عام، غالباً ما يمثل النشر في المجالات الدولية تحدياً للباحثين الذين يعملون في مجال الدراسات ذات النطاق الإقليمي. في المقابل، قد لا يكفي عدد المجالات الإقليمية القائمة لاستيعاب هذه الإضافات الجديدة نسبياً إلى الجامعات العربية، ما يوفر حافزاً إضافياً لمواصلة النشر في المجالات الدولية.

وبالمثل، مع استثناءين فقط، أفاد المحبيون من المجموعتين الأوليين أيضاً بنسب تساوي المتوسط أو تتجاوزه للنشر في المجالات الدولية المحكمة. ومقارنةً بالمتوسط العام البالغ (44%)، أنت نسب المحبين الذين نشروا في المجالات الدولية المحكمة على الشكل التالي: علم الآثار (62%)؛ علم الاقتصاد (58%)؛ الجغرافيا (55%)؛ علم النفس (49%)؛ التاريخ (47%)؛ الأنثربولوجيا (47%)؛ علم الاجتماع (44%)؛ الأدب (44%). وقد تُعزى النسب الأعلى من المتوسط إلى عدم كفاية عدد المجالات الإقليمية المتخصصة في بعض المجالات. وتشكّل العلوم السياسية (33%) والفلسفة (40%) المجالين اللذين أفاد فيما المحبيون بنسب أدنى من المتوسط. ويبعد المُعَدّل المتدنّى الذي سجّلته العلوم السياسية على الحيرة بشكل خاص، بالنظر إلى التركيز الأكاديمي الدولي غير المناسب على سياسات العالم العربي. في هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا كان التحيز والاستقطاب الصريحان في هذا المجال يزيدان من صعوبة التعبير عن الأصوات الصادرة من المنطقة في المحافل الأكاديمية الدولية.

في المجموعة الثالثة من المجالات، أفاد المحبيون العاملون في مجال علم السكان بنسب أعلى من المتوسط من النشر في المجالات الوطنية أو الإقليمية وكذلك المجالات الدولية (86% و 50% على التوالي). كما أشار المحبيون الذين يشمل مجال بحثهم الدراسات الإقليمية إلى مُعَدّل نشر في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكمة أعلى من المتوسط (80%)؛ إلّا أنّ مُعَدّل النشر في المجالات الدولية المحكمة أدنى بكثير من المتوسط (20%). وأبلغ المحبيون من جميع المجالات الأخرى عن

نسبة أقل من المتوسط في كلٍ من المجالات الوطنية أو الإقليمية والدولية المحكمة، وهو ما يشير إلى أن العمل لا يزال جارياً على صياغة المعايير والتوقعات الأكاديمية المتصلة بهذه المجالات.

الجدول 12: نشر أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب المجال

النسبة المئوية للمجibين الذين نشروا في:								النسبة المئوية للمجibين الذين نشروا أكثر من 10 مرات في خلال السنوات العشر الماضية	عدد المجibين الذين نشروا في السنوات العشر الماضية	مجال البحث الرئيسي	
كتاب/فصل كتاب	منظمة غير حكومية/شبكة	حكومة	منظمة دولية	مركز بحث	مجلة غير محكمة	مجلة عالمية محكمة	مجلة وطنية/محكمة إقليمية				
54	14	16	13	36	16	44	79	38	875	كل مجالات العلوم الاجتماعية/ الإنسانية	
المجموعة 1											
59	16	15	15	41	13	44	80	33	217	علم الاجتماع	
55	13	10	7	48	16	33	88	45	128	علوم سياسية	
43	18	27	23	29	19	58	62	45	79	اقتصاد	
54	6	14	14	17	13	49	86	38	71	علم النفس	
المجموعة 2											
54	8	19	3	32	15	47	86	40	59	تاريخ	
54	4	9	0	15	20	44	78	39	54	أدب	
51	9	17	8	43	15	55	92	42	53	جغرافية	
53	25	14	17	25	17	47	67	29	36	أنثروبولوجيا	
80	9	17	14	49	29	40	91	63	35	فلسفة	
31	8	12	19	15	12	62	85	28	26	علم الآثار	
المجموعة 3											
47	21	16	32	34	16	37	55	53	38	دراسات التنمية	
75	21	17	17	29	13	38	71	29	24	دراسات ثقافية	
54	21	13	25	54	13	33	54	13	24	دراسات الجندر	
50	14	29	21	43	21	50	86	21	14	ديموغرافيا	
58	33	17	0	50	17	25	67	33	12	دراسات دينية	
0	0	40	0	20	20	20	80	0	5	دراسات إقليمية	

المصدر: تحليل المؤلف استناداً إلى بيانات المسح.

بالإضافة إلى المنشورات في المجالات المحكمة، شُكلت الكتب وفصول الكتب ثاني أكبر فئة من المنشورات. مرةً أخرى، يرتبط ذلك بوضوح بواقع أنَّ هذه الأنواع الثلاثة من المنشورات تملك وزنًا أكبر في الأكاديميا. فقد أفاد المجبون في معظم المجالات بأنَّ نسب النشر في الكتب وفصول الكتب تقارب المتوسط (54%). كما أشار المجبون العاملون في مجالات الفلسفة أو الدراسات الثقافية إلى نسب أعلى من المتوسط، سُجلت 80% و 75% على التوالي، بينما يسبب العدد الأكبر من القراء غير المتخصصين لهذه المجالات. وأبلغ المشاركون في مجالات علم الآثار وعلم الاقتصاد ودراسات التنمية عن مُعدلات أدنى من المتوسط، بلغت 31% و 43% على التوالي، بينما لأنَّ المتخصصين في هذه المجالات يميلون إلى النشر في المجالات المتخصصة أكثر منه في الكتب. وربما لأسباب مماثلة، أعلن المجبون العاملون في مجال الفلسفة عن أعلى نسبة من المنشورات في المجالات غير المحكمة (29%)، مقارنةً بالمتوسط البالغ (16%).

سُجلت معظم المجالات مُعدلاتٍ قريبة من المتوسط العام البالغ 36% بالنسبة إلى النشر في مركز الأبحاث. وقد أفادت مجالات مثل الأدب وعلم الآثار التي من غير المرجح أن يُصار إلى تغطيتها في مراكز الأبحاث بنسب أدنى (15% لكل منها). ولكنَّ الأهم هي المجالات التي أشارت إلى مُعدلات أعلى من المتوسط، أي الدراسات الجندرية (54%)، والدراسات الدينية (50%)، والفلسفة (49%)، والعلوم السياسية (48%). وتتجذر الإشارة هنا إلى أنَّ اهتمام مراكز الأبحاث بثلاثةٍ من هذه المجالات أمرٌ مفهوم، لكن من غير الواضح اهتمام مراكز الأبحاث بمجال مثل الفلسفة.

وبالنظر إلى متوسط مُعدلات النشر المنخفضة المسجلة في الفئات المتبقية، فإنَّ العدد الفعلي للمجبين يتسم بالقدر نفسه من الأهمية المعطاة لنسب المجبين الذين أشاروا إلى النشر في هذه الأماكن. وسُجلت الأعداد الأعلى في صنوف المجبين الذين قدّموا منشوراتٍ حكومية في مجالات علم الاجتماع (33)، وعلم الاقتصاد (21)، والعلوم السياسية (13)، والتاريخ (11)، وعلم النفس (10)، والجغرافيا (9)، ودراسات التنمية (6)، والفلسفة (6). وباستثناء المتخصصين في العلوم السياسية، أفاد جميع هؤلاء المجبين بأنَّ نسب المنشورات الحكومية تفوق المتوسط أو تقترب منه 16% (27% لعلم الاجتماع، 19% للتاريخ، 17% للفلسفة؛ 17% للجغرافيا؛ 16% لدراسات التنمية؛ 15% لعلم الاجتماع؛ 14% لعلم النفس). وتعكس هذه الأرقام مجموعة من الموضوعات التي تهمُّ المنظمات الحكومية.

وبالمثل، يعمل العدد الأكبر من المجبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المنظمات الدولية في مجالات علم الاجتماع (32)، وعلم الاقتصاد (18)، ودراسات التنمية (12)، وعلم النفس (10)، والعلوم السياسية (9)، والأنثروبولوجيا (6)، والدراسات الجندرية (6). وباستثناء المتخصصين في العلوم السياسية، أفاد جميع هؤلاء المجبين بنسب منشوراتٍ تفوق المتوسط، البالغ 13%， في المنظمات الدولية (دراسات التنمية 32%， والدراسات الجندرية 25%， وعلم الاقتصاد 23%， والأنثروبولوجيا 17%， وعلم الاجتماع 15%， وعلم النفس 14%). وتعكس هذه الأرقام مجموعة من الموضوعات التي تهمُّ المنظمات الدولية.

أخيرًا، سُجل متوسط معدل المجبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المنظمات غير الحكومية 14%. وضمن هذه الفئة، يعمل العدد الأكبر من المجبين الذين أعلنوا عن منشوراتٍ في المنظمات غير الحكومية في مجالات علم الاجتماع (34)، والعلوم السياسية (16)، وعلم الاقتصاد (14)، والأنثروبولوجيا (9)، ودراسات التنمية (8). كما أفاد جميع هؤلاء المجبين بأنَّ منشوراتهم في

المنظمات غير الحكومية تساوي المعدل المتوسط الخاص بهذه الفئة أو تتناظر (الأنثروبولوجيا 25%، دراسات التنمية 21%，علم الاجتماع 16%，علم الاقتصاد 14%，العلوم السياسية 13%).

من الواضح أن هناك مستوى من التداخل في أنواع المجالات التي تهم المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ لكن الاختلافات القائمة لا تقل أهمية عن هذا التداخل. ومن الجدير بالذكر أن اهتمام المنشورات الحكومية بالتاريخ لا يوازي اهتمام المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية به.

أماكن النشر في السياقات الجامعية

بشكل عام، أفاد المحبوبون العاملون في الجامعات بنشر نتائج أبحاثهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجالات المحكمة، سواء كانت محلية أم إقليمية أم دولية، كما في الكتب وفصول الكتب بنسب أعلى بكثير مقارنة بالمحبوبين الذين ليس لديهم انتماء جامعي. وقد بلغت نسبة المحبوبين الجامعيين الذين ينشرون أبحاثهم في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكمة 85% مقارنة بـ 60% من ليس لديهم انتماء جامعي. وبلغت نسبة المحبوبين الذين ينشرون في المجالات الدولية المحكمة 50% للمشاركين الجامعيين و 28% لمن ليس لديهم انتماء جامعي. أمّا نسبة ناشري الأبحاث في الكتب وفصول الكتب فقد سجلت 59% للمنتسبين إلى الجامعات و 40% لمن ليس لديهم انتماء جامعي. وتعدّ فئات النشر الثلاث هذه الأكثر أهميّة لبناء مسار مهني جامعي وتؤخذ بالحسبان أكثر من أيّ شكل آخر من أشكال النشر في عملية التقييم والترقية. وعلى هذا النحو، يبدو أن المعايير الأكademية تؤثر على اختيار مكان النشر بالنسبة إلى معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات. وفي جميع الفئات الأخرى ذات الصلة بأماكن النشر (باستثناء المؤسسات الحكومية) سجلت نسب المحبوبين غير المنتسبين إلى جامعة مُعدّلاً أعلى مقارنة بأولئك الذين يعملون في السياق الجامعي.

رابعاً. السردية ذات الشخصية ذات الصلة بالحياة الأكاديمية

1. التعليم العالي في العالم العربي: التحولات الفردية والمؤسسية

على مدار القرن العشرين، مررت أنظمة التعليم العالي في العالم العربي بتغييرات جذرية. وفي بداية هذه الفترة، عندما كانت المنطقة تخرج عن التقليد التعليمي السابق، وكانت مؤسسات التعليم العالي الجديدة لا تزال قيد الإنشاء، كانت الأننظمة الاجتماعية والسياسية أيضاً تشهد تحولات كبيرة، مع تغير المطالب التي ألقاها السكان والحكومات على مؤسسات التعليم العالي. وقبيل النصف الثاني من القرن العشرين، أذت موجة التوسيع المؤسسي السريع إلى زيادة التوقعات بشأن استجابة الجامعات للتغييرات الاجتماعية الإقليمية واسعة النطاق، وفي الوقت نفسه قدرتها على المنافسة على الساحة العالمية.

من أوائل القرن العشرين إلى منتصفه، سرعان ما حلت مكان مؤسسات التعليم العالي التقليدية في بلدان عدّة ذات أغلبية مسلمة مؤسسات حديثة على غرار الجامعات الأوروبية. وأدى توسيع القوى الإمبريالية الأوروبية إلى تحول الجامعات إلى مؤسسات حكومية في أوروبا، وفي الوقت عينه، في مستعمراتها (Bou Khater 2019). ويمكن تتبع تأثير هذه التغييرات على العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال حياة بعض الباحثين. في هذا السياق، تلقي قراءة بروديل (2019) للسير الذاتية العائدة إلى 13 باحثًا الضوء على التغييرات التي طرأت على الحياة الجامعية في خلال القرن الماضي، فضلًا عن تغيير وجهات نظر الباحثين عن أنفسهم وإدارتهم وزملائهم وطلابهم. وقد بدأ بعض المؤلفين الخاضعين للدراسة رحلاتهم الفكرية قبل إنشاء أنظمة جامعية جديدة، وسردوا التطورات التي شهدوها في أثناء انتقالهم بين النظمتين القديم والجديد. وسافر بعضهم إلى أوروبا، حيث تبلورت حياتهم الأكademie، ثم عادوا إلى بلدانهم لأداء دور محوري في تشكيل أنظمة التعليم العالي الجديدة.

يببدأ مسار كتابة القصص الحياتية الذي يدرسها بروديل مع الباحث المصري طه حسين وكتابه "الأيام"، والذي كتب الجزء الأول منه بشكل متسلسل في منتصف العشرينيات من القرن الماضي، ونشر في كتاب عام 1929. وينتهي المسار زمنياً مع الباحثة والروائية المصرية رضوى عاشور وكتابها "أثقل من رضوى" الذي نشر عام 2013، تعبيراً عن تأثير الانتفاضات الشعبية التي بدأت عام 2011. وتعكس هذه السير الذاتية وجهات نظر مختلفة لتلك التي عبر عنها سيد قطب، المهندس المصري للإخوان المسلمين، ومؤلف كتاب "طفل من القرية" (1946)، والباحثة النسوية المغربية فاطمة المرنيسي، مؤلفة كتاب "نساء على أجنحة الحلم" (1994).

تقدّم السير الذاتية فكرة عن كيفية انسجام الباحثين العرب الأفراد مع مؤسسات إنتاج المعرفة ونقلها وتعويضها في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وكيف غيروا هذه المؤسسات وتغيّروا بواسطتها. وقد اتّخذت السير الذاتية والمذكرات التي تولّى بروديل دراستها أشكالاً عدّة. فقد وضع بعضها في إطار رحلة النضوج العقلي في حين تناسب بعضها الآخر مع قالب النقد الذاتي في أعقاب فترة الإحباط، أو استعادة هوية معينة أو اكتشافها. وفي جميع الأحوال، تعكس السير الذاتية إحساس المؤلفين بالتغيير الحاصل داخلهم وفي الأنظمة التي عايشوها كباحثين.

بدأباحثو أوائل القرن العشرين، على غرار المصري طه حسين (1889-1973) وحتى من ثلاثة، مثل المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010)، دراستهم في مؤسسات تقليدية مرتبطة بمؤسسات دينية. فقد بدأ حسين كطالب في الأزهر، وهي مؤسسة مصرية للتعليم العالي تأسست في القرن العاشر. وفي مذكراته الشهيرة المعروفة "الأيام"، يقارن حسين بشيء من الحدة والدعابة في آن بين تعليمه في الأزهر ودراساته اللاحقة في جامعة القاهرة، وبعدها في جامعتي مونبليري والسويد. وتكتسي رواية حسين لتجربته في الانتقال من مؤسسة دينية تقليدية إلى جامعة علمانية أهمية خاصة ليس لأنها توفر الحياة الجامعية في تلك الفترة التأسيسية فحسب، بل أيضاً، كما يشير بردويل، لأن "الأيام" كانت عبارة عن "مذكراته" التيقرأها كثيرون من الباحثين الآخرين وصاغوا مذكراتهم الخاصة على غرارها، إما عن وعي وإما عن غير وعي.

يقارن حسين في "الأيام"، بين عدم رضاه عن طرائق التعليم المتّبعة في الأزهر والتعليم الذي تلقاه من أساتذة جامعة القاهرة. ففي الأزهر، يصور حسين (2001) عالماً من التعليم التقليدي والمعلّمين غير الراغبين في مواجهة التّدّيّيات: "في نشأتي التي كونتها في الأزهر، اكتسبتُ المواهب المطلوبة في هذا النوع من التنشئة إذ أصبحت موهّلاً لفهم ما يرددّه الشيوخ" (10، Bardawil، 2019). ووصف حسين أساليب التدريس في جامعة القاهرة بأنها مختلفة تماماً، حيث كتب قائلاً: "كم كان كل شيء غريباً وجديداً تماماً، مثيراً عقلي ومحدثاً ثوراً في طريقة تفكيري بالكامل" (10، Bardawil، 2019). وعبر حسين وكثيرون من المفكّرين اللاحقين الذين تأثروا بـ"مذكراته" عن خيبة أملهم في أنظمة التعليم التقليدية وصوروها أنفسهم على أنهم تجسيدات للانقسامات المطلوبة وللأشكال الجديدة من التدخل والإنتاج الفكريّين. ففي كتاباتهم، خلفت التحولات التي تصوّرها تداعيات اجتماعية وسياسية، لكنها شكلّت أيضاً إرشادات للتغييرات المطلوبة في بنية المؤسسات الأكاديمية. في الواقع، تتطلب عمل المجتمع تدخل المثقفين وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذين تبع قدرتهم التّعويضية من واقع خروجهم عن أساليب التعليم التقليدية وحصولهم على التعليم في إطار النظام الغربي الجديد. ومع ذلك، فإنّ الازدراط المطلق الذي عبر عنه المؤلفون إزاء المعلّمين والطلاب في المؤسسات التقليدية الباقيّة يسلط الضوء على الانقسام بين رؤاهם الكبri والواقع الكثيّب الذي يعملون في ظله.

غير ثلاثة من الباحثين الذين سلط بردويل الضوء على مذكراتهم الأنّظمة التعليمية التقليدية والجديدة على حد سواء، وهُم: طه حسين (1889-1973)، وحسين مروءة (1908-1987) وبدرجة أقلّ، محمد عابد الجابري (1935-2010). وكان لدى باحثين آخرين آباء درسوا في البيئات التقليدية. ويصوّر هؤلاء الباحثون، في مذكراتهم، حركة الابتعاد عن التعليم التقليدي على أنها إيجابية تماماً. وفي حين أنّ بردويل لم يذكر إعراب أيّ من الباحثين الأوائل عن أسفهم لفقدان أساليب التعليم التقليدية، أشار إلى أنّ حسين شدّد على أنّ المدرسین الأجانب ليسوا وحدهم من جعلوا الفترة التي أمضوها في الجامعة الجديدة جديرة بالاهتمام:

كان هناك أساتذة مصريّون أيضًا، زادوا من جاذبيتها وسحرها بشكل كبير... فقد عزّزوا وأسسوا شخصيّتي العربية والمصرية في سياق التعليم واسع النطاق، الذي قدّمه لي المستشرقون، والذي كان يستطيع بسهولة أن يجعلني منغمّساً كلياً في القيم الأوروبيّة. لكنّ هؤلاء المعلّمين المصريّين مكّنوني من التمسّك بعنصر قويٍّ من الثقافة الشرقيّة الأصيلة، والجمع بشكل متجانس، في انسجام متوازن، بين تعلم كلّ من الشرق والغرب. (Hussein 2001)

رأى بروبيل، في مذكرات المفكرين العرب المولودين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أن "سلطة القانون الغربي واضحة جدًا". فقد اختار كثيرون من الباحثين الكتابة عن المتعارف عليه من المؤلفين والموضوعات الغربية، وأفاد كثيرون بأنهم يحتقرن أدوات آباءهم. فقد قارن كل من جلال أمين وإدوارد سعيد كرههما للموسيقى العربية بتقديرهما للأوبرا والأشغال الغربية الكلاسيكية الأخرى. كما ردّت ليلي أحمد انتقاد إدوارد سعيد لأنّ كلثوم باعتبارها "نحيباً رتيبة لا نهاية له" (Bardawil 2019, 42).

ومع ذلك، يشير بروبيل لاحقًا إلى أنّ مفكري الشتات -مثل ليلي أحمد وإدوارد سعيد- الذين "كانوا في شبابهم معرضين بشدة للثقافات الحضارية، وصاروا في ما بعد موضوعاً لسلطاتها العنصرية، حملوا مسألة الغرب إلى موضوع بحث نقي". وفي حين تنظر مذكرات إدوارد سعيد إلى وعيه الشخصي باعتباره "شرقيًا"، تسترجع ليلي أحمد لقاءاتها المبكرة مع النسويات الإمبرياليات البيضاوات في الولايات المتحدة.

على عكس غالبية الباحثين، كان مؤلفو المذكرات الثلاث عشرة التي درسها بروبيل متنقلين بشكل استثنائي. ولا يشكل التنقل ظاهرة جديدة، إذ لطالما مثل التنقل الأكاديمي جانبًا مهمًا من جوانب العمل في الأكاديميا. وكما تشير بو خاطر (2019)، كان التنقل أيضًا جزءًا من المشهد الأكاديمي في العصور الوسطى. ومع ذلك، فقد أعيد تشكيل علاقات القوة بين الباحثين العرب والمؤسسات الأوروبية أو الأمريكية الشمالية في خلال الحكم الاستعماري. وتبع ذلك توسيع في جامعات أوروبا وأميركا الشمالية، بهدف استقطاب الباحثين الدوليين، أولًا طلاب ثم كمدرسین أيضًا.

تُظهر المقابلات المعمقة التي أجرتها بو خاطر مع 15 باحثًا عربيًا، نقلتهم حياتهم المهنية عبر الحدود، مساراً مختلفاً للتنقل. وتشير إلى كثير من التحولات العالمية التي أثرت على التنقل الأكاديمي والهجرة في آخر نصف قرن، منها نهاية الحرب الباردة، وصعود الاتحاد الأوروبي، و"الحرب العالمية على الإرهاب" (انظر أيضًا Kim 2019). وفي ستينيات القرن الماضي وبسبعينياته، كان الباحثون العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر احتمالاً للانتقال إلى دولة عربية أخرى، قاصدين مؤسسات في القاهرة ودمشق وبغداد. كما عزّزت بعض الأنظمة العربية هذا النوع من الحراك الإقليمي ومونته بشكل نشط. وفي الأنظمة المترافق مع الاتحاد السوفيتي، قصد الشباب الاتحاد السوفيتي للدراسة. وبعد السبعينيات، أعادت أزمة النموذج القومي التقديمي هذا النوع من التنقل داخل المنطقة، ولم يُعد الطلاب مدفوعين للذهاب إلى الاتحاد السوفيتي. بدلًا من ذلك، أثروا، بشكل متزايد، التوجّه إلى المراكز الاستعمارية في أوروبا.

وغالبًا ما اقترن زيادة فرص العمل في بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا بزيادة انعدام الاستقرار الأكاديمي وانعدام الأمان الوظيفي في المنطقة العربية. فقد أشار الأشخاص الذين أجرت بو خاطر مقابلات معهم إلى محدودية فرص الحصول على منصب محاضر أو أستاذ دائم في المنطقة العربية كأحد الدوافع الأساسية للهجرة الأكademie. وعلى الرغم من أنّ العمل في مؤسسات التعليم العالي في أميركا الشمالية وأوروبا يمنح الباحث مكانة مرموقة، وجد كثيرون من الباحثين العرب انعدام الاستقرار الأكاديمي هناك أيضًا.

يصف طه حسين، في "الأيام"، كيف طلب من الطلاب المصريين الذين يدرسون في الخارج الحصول على موافقة جامعتهم المصرية على أطروحتهم قبل تقديمها إلى مؤسسة أجنبية. ولم يهدا جوّ المراقبة هذا بعد نهاية الحكم الاستعماري البريطاني في العام 1952. بدلًا من ذلك، يشير بردوييل إلى أن مؤلفي المذكرات يتقدّمون عن جوّ من التشكك المتزايد بمؤسسات التعليم العالي.

يقدم كتاب عبد الرحمن بدوي المعنون "سيرة حياتي" إدانة شديدة لتركيبة مؤسسات التعليم الوطنية الخانقة، حتى إنه يبجل عالم التعليم الاستعماري النخبي. كما يشدد جلال أمين وليلي أحمد وربوبي عاشر على التهديدات التي تواجه الاستقلالية الأكاديمية من خلال وصف مختلف للرقابة المستمرة المفروضة على التدريس والكتابة والأنشطة العامة التي يمارسها الطلاب والأساتذة.

كما كانت إشارة، على نحو متكرّر، إلى قضايا مماثلة ذات صلة بالرقابة وانعدام الحرية الأكاديمية في كثيّر من المقابلات التي أجرتها بو خاطر. أفاد كثيرون من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، بمن فيهم باحثون من العراق ولبنان وفلسطين وسوريا، بأن السبب الرئيسي وراء تركهم مؤسساتهم الأصلية هو النزاع والعنف الدائريان في بلد़هم الأصلي، فيما أشار آخرون إلى القيود المفروضة على حرية التعبير والحرابيات الأخرى كسبِل للمغادرة.

يوجّه جلال أمين وهشام شرابي أيضًا انتقاداتٍ لديناميّات القوة القائمة داخل الجامعات العامة والخاصة على حد سواء -من مثل سلطة الإدارة وقوتها في علاقتها مع هيئة التدريس، وكذلك الأستاذ في علاقته مع الطالب- ويحملان هذه الدينامية مسؤولية كبتِ التفكير المستقل والنقد وحتى تشجيع "الكسيل الفكري" على حد تعبير شرابي (Bardawil 2019).

دور الجندر في المسارات المهنية الأكاديمية

يتمثل أحد التغييرات الرئيسية التي أبرزتها المقابلات التي أجريت في معرض إعداد التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية في العدد المتزايد للنساء العربيات اللواتي يدخلن مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر منهُن، تناولت مذكّرات الباحثات المدرجة في دراسة بردوييل كيفية رسم الجندر ملامح وصول الباحثات إلى الفرص وهوَيَّاهن كأكاديميات. وعلى النقيض من ذلك، لم يكتب أيُّ من الباحثين الذكور عن كيفية تأثير هوَيَّتهم الجندرية على حياتهم أو دراستهم.

يشير بردوييل إلى أنّ "أعمال النساء تُظهر كيف أنّ المجال الخاص، الذي قلّما يعمد المؤلفون الذكور إلى مناقشته بشكلٍ عام، مُشيّع بعلاقات القوة" (Bardawil 2019, 5). كما ثبّي بو خاطر ملاحظاتٍ مماثلة حول آراء من أجرت مقابلاتٍ معهم حول الجندر والتّنقل الأكاديمي؛ وفي حين تعتبر الباحثات أنّ الجندر يحدّد اختيارهن لمجال العمل بالإضافة إلى مسارهن فيه، من المستبعد أن يذكر الباحثون الذكور الجندر كعامل ذي صلة. وفي المقابلات التي أجرتها الغنوشي عقب إجراء المسح الخاص بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، أشار الأشخاص الذين جرت مقابلتهم إلى أنه "لا يُنظر إلى المؤومة أبداً على أنها عائقٌ أمام [الحصول] على التعليم العالي" (Ghannouchi 2020, 11). إلّا أنّ الجندر قد يُعدّ عاملًا حاسّماً مع بعده الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية حيّاتهم المهنية، سواء في أوساط المشاركين في المسح أم في المقابلات المعمقة التي أجرتها بو خاطر. وتشير الأخيرة إلى أنّ "النساء غالباً ما يجدن أنفسهن غير قادراتٍ على الاستمرار في التنّقل عبر الحدود

الوطنيّة بشكلٍ أساسيٍ لانتمائهن إلى أسر يعمل فيها الزوجان وكذلك بسبب الالتزامات العائلية، حيث تظلّ تربية الأطفال متحمّرة بشكلٍ كبير حول المرأة" (Bou Khater 2019, 6).

2. المسارات المهنية الخاصة بالباحثين: الطبقة والجنس والتنقل

أفاد كثيرون من الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية -سواء كانوا متنقلين جغرافياً أم يعملون في بلدانهم، رجالاً ونساءً، في بداية حياتهم المهنية أم في نهايتها- عن اهتماماتٍ ومخاوف مماثلة. ومع ذلك، لاحظنا أيضاً وجود اختلافاتٍ ملحوظة نتجت عن المقابلات التي أجرتها الغنوشي مع 26 باحثاً كانوا قد شاركوا في المسح عبر الإنترنت لأغراض إعداد التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية، فضلاً عن اختلافاتٍ نتجت عن مقابلات بو خاطر مع بحثين متنقلين، وكريشاتي (2019b) مع بحثين يعملون في مراكز بحث مستقلة. وتحدّث الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أيضاً عن المصطلحات الأساسية بشكل مختلف. فقد ناقش كتاب السير الذاتية التي قرأها بردويل، والأشخاص الذين قابلتهم بو خاطر، "التنقل" على أنه الانتقال من الدول العربية إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية، وصف المشاركون الـ26 في المقابلات التي أجريت بعد المسح "التنقل" باعتباره انتقالاً ليس بين بلدان المنطقة فحسب، بل أيضاً من بيئه ريفية إلى بيئه حضرية، أو من مدينة أصغر إلى مدينة أكبر. والجدير بالذكر أنَّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم عرفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى أسر من الطبقةين الدنيا والمتوسطة. وعلى الرغم من أنَّ بو خاطر لا تخبرنا بالخلفية الطبقية للأشخاص الذين قابلتهم، تشير قدرتهم على الوصول إلى رأس المال الاجتماعي والثقافي إلى خلفية عامة أكثر ثراءً في صفوف الباحثين المتنقلين.

الجدول 13: لمحه عن المرحلة الثانية، المقابلات شبه المنظمة

النطاق الجغرافي المستهدف	19 بلداً
العدد الإجمالي للدعوات المرسلة	387 (باستثناء التذكيرات)
النطاق الجغرافي النهائي	12 بلداً
البلدان التي لم يستحصل على إجابات منها	7 بلدان (السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، والصومال، وموريتانيا)
عدد المقابلات المستهدفة	20
العدد النهائي للمقابلات	26 (بينها 6 إجابات مكتوبة)
المدة الإجمالية للمقابلات المباشرة	910 دقائق

.Ghannouchi 2020

وظهرت اختلافات أخرى على مستوى التركيز على التحديات الأساسية في الجامعات العربية. فقد أضاءت المقابلات التي أجرتها بو خاطر على القيود المفروضة على حرية التعبير والحرابات الأخرى كدوافع رئيسية وراء رحيل الباحثين عن بلدانهم الأصلية. إلا أنَّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم ركزوا بشكلٍ أكبر على المسؤولية وصلة القرابة والزيانية ("الواسطة") باعتبارها عوائق رئيسية أمام التوظيف والترقية. كما ذكروا أهمية "الاقتراب من دوائر السلطة" أو "أن تكون عنصراً سالباً ومطيناً"، ما يضع الضغط على الباحث الفردي على ما يبدو بدلًا من الحكومة أو الأنظمة الاجتماعية المقيدة للحرية. وعلى الرغم من أنَّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ

معهم أتوا على ذكر الدولة، فقد أكدوا نقص الدعم الحكومي وتهميش دور الباحثين كمحبطة رئيسية. كما أشارت إلى الرقابة باعتبارها عائقاً أمام البحث، ولكن يبدو أنّ التركيز الأكبر تمدور حول وجود صلاتٍ أكثر منه حول الخوف من القمع أو العنف.

السرديات ذات الصلة بالأصل الأكاديمي

تركَتُ الخلفيات الطبقية المتباعدة ظاهرياً للأشخاص الذين أجرت الغنوشي وبو خاطر مقابلاتٍ معهم أثراً على سردِياتِهم الأصلية المتنوعة. فعلى الرغم من أنّ الأشخاص الذين قابلتهم الغنوشي جاؤوا من مجموعة واسعة من البلدان، لاحظت أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين أجرت معهم مقابلاتها شبه المنظمة عرّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى أسر من الطبقة الدنيا أو المتوسطة. وعلى النقيض من ذلك، لم تذكر بو خاطر مباشرةً الخلفيات الطبقية للباحثين الذين يتقربون إلى مؤسسات أجنبية. يقول، عندما سُئلوا عن أهم العوامل التي مكنتهُم من الهجرة من الجامعات العربية إلى الجامعات الواقعة في عالم الشمال:

أشار معظم المشاركون الذين أجريت مقابلات معهم إلى أهمية رأس المال الثقافي والاجتماعي باعتباره من عوامل التمكين الرئيسية التي سهلت تنقلهم. فمعظم الباحثين الذين جرت مقابلتهم حاصلون على شهادة واحدة على الأقل من مؤسسة دولية. وقد أدت هذه الخبرة الدولية دوّراً رئيسياً في تحقيق تنقلهم عبر الحدود الوطنية. ومن العوامل الأخرى ذات الصلة ذكر إجادتهم لغة أجنبية، الأمر الذي يُعد شرطاً لا غنى عنه للتتنقل.
(Bou Khater 2019, 4)

وفي الوقت عينه، جسد الأشخاص الذين قابلتهم الغنوشي مدخليين مختلفين في مجال العلوم الجتماعية والإنسانية. فقد ذكرت مجموعة من الذين جرت مقابلتهم حدّاً مبكراً حصل في بيئتهم الجتماعية أو الثقافية، في حين اتّخذ المتنمون إلى المجموعة الثانية قرارهم في خلال دراستهم الجامعية، عندما أثارت الواجبات الصيفية اهتمامهم. وتشير الغنوشي إلى أنّ المجموعة الأولى تمثل في الغالب حالة "علماء العلوم الجتماعية الآتين من المناطق التي تشهد نزاعات (سوريا وفلسطين) أو البيئات المحافظة (القرية وخصوصياتها الجتماعية) أو الأنماط الجتماعية والسياسية الاستثنائية السائدة على مستوى البلد (حالة لبنان)".

في مقابلات التي أجرتها الغنوشي بعد المسح، ذكر المشاركون التحديات المالية التي واجهتهم عند سعيهم إلى الحصول على درجتهم العلمية، بالإضافة إلى صعوبة الموازنة بين عملهم الأكاديمي ومسؤولياتهم العائلية. والجدير بالذكر أنّ النساء اللواتي جرت مقابلتهنّ أبلغن عن بعض التحديات الإضافية عند العمل للحصول على شهادة، باستثناء مشاركة فلسطينية اضطررت إلى إحضار والدتها لوصيّة عليها عندما سافرت إلى مصر للحصول على شهادة الدكتوراه. وكتبت الغنوشي كذلك أنّ "الأمومة لا يُنظر إليها أبداً على أنها عائقٌ أمام التعليم العالي".

تمثّلت إحدى المشكلات المحدّدة التي أشار إليها الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم، والتي لم تأتِ بو خاطر على ذكرها، هي نقص الالتزام والمشاركة من جانب المشرفين على الأطروحة. فقد ذكر الباحثون هذا الموضوع بشكلٍ خاص عندما كانوا يعملون على

أطروحاتهم، لكنهم قالوا إنّ هذه هي الحال أيضًا طوال حياتهم العلمية. وفي حين أشار الأشخاص الذين قابلتهم بو خاطر إلى أهمية وجود شبكة اجتماعية وأكاديمية من الباحثين، لا يبدو أنهم يشددون على وجود مستشارين أكاديميين أو عدمه.

التحديات الجندرية

يكشف المسمى الذي أجراه المجلس العربي للعلوم الاجتماعية عن زيادة تدريجية في عدد النساء اللواتي يتبعن مسارات مهنية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبينما تشير الإناث والذكور، على ما يبدو، إلى مسارات وظيفية مماثلة حتى مرحلة الحصول على الدكتوراه، فإنّه عند البدء بالعمل في الجامعات، تشغّل الإناث، على الأرجح، مناصب أدنى من تلك التي يشغلها الذكور. وقد ذكر الأشخاص الذين قابلتهم الغنوشي التحديات الجندرية التي واجهوها في خلال تعليمهم؛ ومع ذلك، أشاروا بقوّة إلى أنّ التحيز المؤسسي القائم على الجنس كان أكثر انتشاراً في مرحلة الحياة المهنية الأكاديمية.

إلى جانب التحدّي المشترك المتمثل في قلة فرص العمل في هذه المجالات، واجهت المرأة العربية العاملة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية تحديات خاصة بها. فقد شهد الباحثون في العلوم الاجتماعية في بداية حياتهم المهنية، سواء في البلدان العربية أم أوروبا أو الولايات المتحدة، تحديات مختلفة متمثّلة في انعدام الاستقرار المهني. وتشير بو خاطر إلى أنّ الباحثين العرب المتنقلين "يميلون أوّلًا إلى مواجهة انعدام الاستقرار على مستوى التنقل وليس بالضرورة الانتقال الآمن المزعوم"، بينما أفاد الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلات معهم بأنّ البطالة رافقتهن في المرحلة الأولى من حياتهم المهنية بعد حصولهن على الدكتوراه.

تشير بو خاطر إلى أنّ الأكاديميات لديهن قدرة أقل على التنقل عبر الحدود الوطنية قياساً بزملائهن الذكور. وتكشف المقابلات التي أجرتها أنّ الأكاديميات العربيات المتنقلات كن في كثير من الأحيان محرومات ومقيّدات في حركتهن بسبب انتماهن إلى أسر يعمل فيها الزوجان. كما تمثل الأكاديميات العربيات المتنقلات إلى أتباع شركائهن الذكور، لصالح التنقل المهني لشركائهن، على حساب مساراتهن الأكاديمية الخاصة. وأبلغت الإناث عن فرص أقل لجهة المشاركة في المؤتمرات أو غيرها من الفرص لأنّ عائلاتهن لا تريدهن أن يسافرن من دون وصيّ عليهن.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلات معهم، عند ذكرهم دور آباءهم في توفير الإرشاد لهم وضمان بيئة تعليمية مشجعة، يذكرون والدهم بشكلٍ شبه حصري. وتكتب الغنوشي أنّ شخصية الأب "مهيمنة وحاضرة بقوّة بينما صورة الأم شبه غائبة"، باستثناء شخص واحد من مصر.

فرص العمل والمعوقات

من الموضوعات التي نجت عن المقابلات مع مجموعات من الأشخاص نذكر ضرورة التшибّيك، والوصول إلى فرص المشاركة في المؤتمرات والتمويل، من أجل التقدّم في حياتهم المهنية. فقد ذكر الباحثون المتنقلون الذين قابلتهم بو خاطر "أنّهم يعملون في مؤسستين أو أكثر في وقت واحد في مشاريع بحثية عبر وطنية وبموجب أنواع مختلفة من العقود المفضلة على قياسهم"، وأنّ "الباحثين العاملين بعقود قصيرة الأجل محشورون في هذا النوع من العمل المحفوف بالمخاطر وغارقون في انتماءات عدّة". أمّا بالنسبة إلى من قابلتهم الغنوشي، فلم تكن المرحلة التي تلت مباشرةً تنصيب الشهادة تتّسم بالعمالة الزائدة بل بنقص العمالة أو البطالة.

بشكلٍ عام، من بين المشاركين في المسح الذي أجراه المرصد العربي للعلوم الاجتماعية، كان لدى نحو نصفهم منشورات محكمة في المجالات الدولية؛ لكنَّ منافذ النشر الأكثر شيوعاً تمثّلت في المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكمة. وقد أشار الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم إلى أنَّ المعوقات التي تعرّض البحث والنشر تشكّل تحدياتٍ أساسية، ويعود ذلك أساساً إلى نقص التمويل وغياب أماكن النشر الإقليمية التي يُنظر إليها للتثبت الوظيفي. من ناحية أخرى، لاحظ الأشخاص الذين قابلتهم بو خاطر أنه في حين كان لديهم وصول أفضل إلى أماكن التمويل والنشر، أدّى ذلك أيضاً إلى تفاصُم اختلال توازن القوى مع الباحثين في بلدانهم الأصلية. فقد أكدّت إحدى المبحوثات أنَّ الخبرة الدولية وفرص التمويل المتاحة في الولايات المتحدة زادت من انعدام المساواة مع زملائها العراقيين، ما يجعل العمل معهم أكثر صعوبة؛ ونقبس منها قولها، "لديَّ قدرة أكبر على الوصول إلى المتنَّ والزمالة وجميع أنواع الموارد، وحياتي الأكاديمية مريحة للغاية" (Bou Khater 2019، 5).

مدلولات التنقل

في حين قد يصوّر الأشخاص الذين أجرت الغنوشي وبه خاطر مقابلاتٍ معهم الأمر بشكلٍ مختلف، تجلّى التنقل بشكلٍ واضح في مقابلاتٍ لكليهما. في هذا الإطار، تشير الغنوشي إلى أنَّ الأشخاص الذين قابلتهم فكّروا تلقائياً بمساراتهم، من الطفولة إلى يومنا هذا، من الناحية الجغرافية، "مع إدراك واضح وتمييز بين نطاقاتِ محددة (الريف مقابل الحضر أو القرية مقابل المدينة ولكن أيضاً من بلد إلى آخر). ومن الواضح أنَّ الانتقال من بيئَة إلى أخرى يشكّل علامة فارقة يجري من خلالها تحديد مراحل الحياة وما يتربّب عليها من خيارات حياتية". وفي حين اكتسح هذا التنقل الجغرافي أهميَّة لجهة تأطير مسار حياة المشاركين في مقابلات، فإنَّ العالمية العظمى من المشاركين في المسح وممَّن أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم توظّفوا في بلدانهم الأصلية. وعليه، فقد اشتمل التنقل، أو عدمه، أيضاً على قدرتهم على حضور المؤتمرات والوصول إلى الشبكات الدولية.

كما اعتبرت الأشخاص الذين أجرت به خاطر مقابلاتٍ معهم هواجس إضافية بشأن التنقل. واتّخذ أحد الهواجس بعدها بيئياً، إذ أشار الباحثون الذين جرت مقابلاتهم إلى أنَّ "الناس مهوسون بالمؤتمرات" من دون مراعاة تأثيرها البيئي؛ أمّا الهاجس الآخر فيرتبط بالتنقل المفرط الذي قد يعيق النشر. كما أجمع الأشخاص الذين قابلتهم بو خاطر، بشكلٍ شبه كامل، على أهميَّة تعزيز التنقل الأكاديمي بين دول الجنوب، بدلاً من تفضيل التنقل بين الدول العربية والمدن الغربية فحسب. كما أوصت بو خاطر والأشخاص الذين قابلتهم بـ"رصد وتحديد الشركاء الرئيسيين المحتملين في الجنوب العالمي، مثل أميركا اللاتينية" بهدف تعزيز إنتاج المعرفة المنبثقة من الجنوب العالمي وحوله.

خامساً. الخاتمة: حاضر العلوم الاجتماعية والإنسانية ومستقبلها في العالم العربي

على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات والأنساق التي توفر اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي على مدى العقود القليلة الماضية، لا يزال علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة يواجهون تحديات في التأسيس لحياة مهنية ناجحة. وتوّر هذه التحديات بدورها على البحث وإنتاج المعرفة. وتضيء نتائج المسح المعروضة في هذا التقرير، إلى جانب البيانات والتحليلات المبنية من الأوراق الخلفية، على عوامل عدة من شأنها أن تساعد في ازدهار العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي. ومن أهم هذه العوامل توفر فرص العمل في الجامعات التي تؤمن بالدعم المالي الكافي، والمكانة الاجتماعية المحترمة، والتنقل الأكاديمي والاجتماعي. وتشكل الحرية الأكademie، على الرغم من صعوبة قياسها، عاملاً مهمًا آخر لازدهار هذه المجالات، إضافةً إلى وجود مجتمع مدني يقدر هذه العلوم ويعزّزها ويستفيد منها ويتناول مع نتائجها. وعلى القدر ذاته من الأهمية، ذكر استعداد القطاع العام للاستفادة من نتائج هذه العلوم وتبني السياسات التي تسترشد بهذه النتائج. وأخيراً، تعتمد قوة العلوم الاجتماعية والإنسانية على قوّة العلاقات بين مجتمعات المعرفة المحلية والإقليمية والشبكات الدولية التي تضم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويُلقي النظر إلى البرامج الأكاديمية والديناميات المهنية داخل الجامعات كثيراً من الضوء على المسارات المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلى خريجي برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين رسمت هذه الجامعات ملامح مساراتهم المهنية ولكنهم يواصلون العمل خارجها. وقد يكون للمجموعة الأخيرة تأثير أكبر من ذاك الذي يخلفه الأفراد الجامعيون،خصوصاً إذا كان اختصاصهم الأكاديمي يشكل أساس حياتهم المهنية خارج الأكاديميا ويثيرها بشكل مباشر. وغني عن البيان أنّ الزيادة في عدد البرامج الأكاديمية وتنوعها يرتبطان بزيادة عدد الخريجين العاملين في مختلف قطاعات المجتمع.

تقدّم نتائج المسح بعض الدلائل على خصائص الجيل الناشئ من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن النتائج المهمة التي خلص إليها تحليل التركيبة العمرية والجندريّة لمجموعة المجبين نذكر هيمنة الذكور على العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة، إلّا أنّ الأجيال الجديدة من العلماء تشهد توازنًا جندرّياً أكبر. ونلاحظ هذا التغيير بشكلٍ خاص في المنطقة المغاربية وبدرجة أقل في منطقة المشرق. كما تتمتع الإناث بإمكانية مماثلة للوصول إلى المجالات الدوليّة المحكّمة لنشر نتائج أبحاثهن. ومع ذلك، فإنّ انعدام التّوازن الجندي في ما يتعلّق بالمنصب المهني وحجم النشر يظلّ لصالح الذكور.

يُظهر المسح أيضًا أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الشباب أكثر توجّهاً لإكمال دراساتهم في بلدانهم الأصلية. وقد يعود ذلك إلى زيادة عدد الجامعات، فضلاً عن إنشاء كثيرٍ من الفروع التابعة للجامعات الأوروبيّة والأميركية في المنطقة. وهذا من شأنه أن يفسّر محدودية نسبة المجبين الذين درسوا خارج المنطقة العربية. بيّد أنّ المسح لا يقدّم إجابات قاطعة عن السؤال الخاص بجودة التعليم، ولا يشير إلى ما إذا كانت المنطقة تمتّع باكتفاء ذاتي فكري وتعليمي أو إذا كان انخفاض نسبة العلماء الذين يتبعون دراستهم خارج الوطن العربي ناتجاً من نقص الموارد

المالية الالزامية للدراسة في الخارج. كما يمكن التأكيد بدرجة معقولة من الثقة أنّ غالبية علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية يعملون ضمن شبكات محلية وإقليمية، وأنّ ارتباطهم بالشبكات الدولية خارج العالم العربي أضعف. كما تُعد إجادة اللغة الإنجليزية عاملاً حاسماً يؤثّر على قدرة علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على الاتصال بالشبكات الدولية والنشر في المجلات الدولية.

مقارنةً بعلمائهم الأكبر سنًا، يضم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الشباب نسبةً أكبر من الإناث ومن محصلين شهادتهم في بلد المنشأ، ويتّجهون نحو المجالات المتعلقة بالاقتصاد والعلوم السياسية أكثر من المجالات المرتبطة بعلم الاجتماع. ومن الناحية المهنية، فهم مرتبطون بالقدر نفسه بخلفيّتهم الدراسية عندما يتعلق الأمر بمجال التوظيف، على الرغم من أنّهم أكثر احتمالاً للعمل خارج بيئّة الجامعة. فضلاً عن ذلك، يُظهرون دافعاً ملحوظاً لخدمة الجامعة والمهنة والمجتمع على الرغم من خبرتهم المحدودة في أول نشاطين مقارنةً بأعضاء هيئة التدريس الأكبر سنًا. كما أنّ التزامهم بالبحث والنشر في المجالات الدولية المحكّمة لا يزال قوياً، ولكن مع ميل أقل إلى نشر الكتب أو فضول الكتب.

تُسّمّت المسارات الأكاديمية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب بالاستمرارية، سواء من حيث مجال الاختصاص أم من الناحية الجغرافية. ويميل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى البقاء في مجال الدراسة عينه من البكالوريوس إلى الماجستير فالدكتوراه. وتطهر هذه الاستمرارية أيضاً في العلاقة الوثيقة بين التدريب التعليمي والتوظيف، إذ من المرجح أن يعمل علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في مجال اختصاصهم الجامعي نفسه. وفي ما يتعلق ببلد العمل، عمل جزء صغير فقط من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج بلدانهم الأصلية في المنطقة.

نظراً إلى أنّ حظوظ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببلدانهم الأصلية، فإنّ زيادة فرص توظيفهم تعتمد على المبادرات الصادرة من داخل بلدانهم. لكن، من المهم الإشارة إلى أنّ نتائج المسح تدلّ على أنّ فرص حصول مثل هذه المبادرات ضئيلة ولد يمكن اعتبارها أمراً مسلّماً به. في الواقع، هناك دليل على ارتفاع مستويات البطالة حتى في صفوف حاملين درجتي الماجستير والدكتوراه (Assaad and O'Leary 2016). بالإضافة إلى ذلك، هناك دليل على انخفاض التنقل الوظيفي، ما يشير إلى عدم وجود كثير من البديل الجذابة المتاحة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية سواء داخل الأكاديميا أم خارجها. كما تدعى الحاجة إلىزيد من التميص لتقدير الأمان الوظيفي الأكاديمي بشكلٍ أفضل في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

يُعد البحث وإنّتاج المعرفة من المقاييس الرئيسيّة لنجاح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصةً الجامعيّين منهم. كما أنّ هناك سُبُلًا متعددة لتقدير مخرجات البحث، ولكن في هذه الدراسة، تشمل المقاييس الأساسية المتّبعة كمية المنشورات ونوعيتها. كما رأينا سابقاً في التقرير، لم ينشر معظم المحبّين أكثر من 10 مراتٍ على مدار 10 سنوات. وكان حجم المنشورات لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية أعلى بشكلٍ ملحوظ في صفوف الذكور، والمشاركين المتمركزين في الجامعات، والحاصلين على الدكتوراه. أمّا بالنسبة إلى جودة مخرجات البحث، فقد نشرت نسبة عالية جدًا من المحبّين في أحد أنواع المجالات المحكّمة. ونظرًا إلى أنّ المنشورات الدولية المحكّمة أقلّ عددًا وتنشر بشكلٍ أقلّ من المجالات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة، يمكننا الافتراض أنّ المنشورات عالية الجودة تظهر بشكلٍ عام في المجالات الدولية المحكّمة التي تعتمد معايير تحريرية صارمة. كما أنّ أولئك الذين حصلوا على أعلى شهادتهم في الخارج أكثر حظوةً في إنتاج منشورات عالية الجودة، ولكنهم أنتجوا قدراً أقلّ من المنشورات. ويشير ذلك إلى "مقاييس الكمية والنوعية في النشر"

(Sieverding 2020). وما يسهل القدرة على النشر في المجلات الدولية هو الإلمام بالدواتر الأكاديمية الدولية (المشرفون والشبكات الأكاديمية المهنية)، إلى جانب فهم متطلبات النشر التي تعتمدها هذه المجلات، وإجاده اللغة الإنكليزية.²¹

تثير الزيادة في عدد الجامعات وبرامج العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي أيضاً أسئلة حول التأثير الأوسع للأفكار والنتائج التي تولّدها العلوم الاجتماعية والإنسانية على المجتمع ككل. وفي حين أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العاملين خارج الجامعات ممثّلون تمثيلًا ناقصاً في هذه الدراسة، هناك قطاعات توظيف مهمة يمكن من خلالها تتبع الأثر الاجتماعي للعلوم الاجتماعية والإنسانية. كما أنّ وجود هذه المجالات وتأثيرها الاجتماعي أمر مهمٍ ويستحق دراسة منفصلة. ومن المهم بالقدر عينه تقييم مدى توجيه العلوم الاجتماعية والإنسانية السياسات العامة والإدارة وترشيدها، وحتى المجتمع، وتقييم التناقض الظاهر في هذا السياق بين الالتزام بالمعايير الأكademie والفكريّة العالمية والنشر المحلي للمعرفة الاجتماعية العلمية والإنسانية في خدمة المجتمع المحلي، أي بين توطين التأثير وعالميّة المعايير الفكرية والأطر النظرية للتحليل.

لا يسعى هذا التقرير إلى تقديم لمحة تاريخية عن العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، كما أنه لا يقدم تحليلًا منهجياً للتكميل - أو عدمه - بين هذه المجالات وشبكات البحث الدولية. بدلًا من ذلك، يأمل هذا التقرير المساعدة في تحديد بعض الأولويات لدعم المسارات المهنية للأفراد، لا سيّما أولئك الذين يعملون في الجامعات، واقتراح توصيات ذات صلة ببلورة معايير إضافية للرصد واتساب فهم أعمق للواقع المهني لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية. بعبارة أخرى، يهدف التقرير إلى تبيين الاستراتيجيات الرامية إلى دعم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيز ظروفهم المادية كي يتمكّنوا من متابعة أجنداتهم البحثية باستقلالية وحرية نسبيّتين.

²¹ تعتبر سيفريدينغ (2020) أنه في حين أنّ "إجاده اللغة الإنكليزية من شأنها منع المجبين قدرة أكبر على الوصول إلى منافذ النشر الدولية مقارنة باتقان اللغة الفرنسية"، يبدو أنه لا يوجد دليل على أنّ إجاده اللغة الإنكليزية أكثر أهمية من إتقان اللغة الفرنسية عندما يتعلق الأمر بالمنصب الوظيفي.

قائمة المراجع

- Abouchedid, Kamal, and Diane Nauffal. 2019. "Promotion Policies and Recruitment in Selective Key Universities in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/AbouChedid-Nauffal_Promotion-Policies-and-Recruitment-in-Selective-Key-Universities.pdf.
- Abouchedid, Kamal, and Maria Bou Zeid. 2019. "Publishing Rules between the Declared and Applied in Education Arab Periodicals." [In Arabic.] *Idafat* 45: 173–199.
- ASSM (Arab Social Science Monitor). 2021a. *Higher Education Institutions in the Arab Region, December 2021*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
- ASSM. 2021b. *Social Sciences and Humanities University-Based Research Centers in the Arab Region, December 2021*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
- ASSM. 2021c. *Social Sciences and Humanities Non-University-Based Research Centers in the Arab Region, December 2021*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
- ASSM. 2021d. *Social Sciences and Humanities Periodicals in the Arab Region, December 2021*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
- Arvanitis, Rigas, Roland Waast, and Abdel Hakim Al-Husban. 2010. "Social Sciences in the Arab World." In *World Social Science Report 2010: Knowledge Divides*. Paris: ISSC and UNESCO.
- Assaad, Ragui, and Dina Abdalla. 2018. "The Humanities as the Default Option in Higher Education. The Case of Egypt." In *The Changing Face of Higher Education. Is There an International Crisis in the Humanities?*, edited by Dennis Ahlborg. New York: Routledge.
- Assaad, Ragui, and Mikki O'Leary. 2016. *A Comparative Analysis of the Labor Market Outcomes of Social Science Graduates in Selected Arab Countries: Egypt, Jordan and Palestine, 2000-2014*. Unpublished report prepared for the Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
- Bam耶h, Mohammad. 2015. *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
<http://www.theacss.org/uploads/English-ASSR-2016.pdf>.
- Bam耶h, Mohammad. 2016. "Introduction: The Social Sciences in the Arab World." *Global Dialogue: Magazine of the International Sociological Association*, December 2, 2016.
<http://globaldialogue.isa-sociology.org/introduction-the-social-sciences-in-the-arab-world/>.
- Bardawil, Fadi. 2019. "Memoirs of Arab Intellectuals: An Archive of Intellectual Practices." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Bardawil---Memoirs-of-Arab-Intellectuals.pdf.

Bou Khater, Lea. 2019. "Transnational Academic Mobility: Experience of Arab Social Scientists." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/BouKhater_Transnational-Academic-Mobility.pdf.

Bouri, Elie, and Mirine Maalouf. 2018. "The Impact of Governance in Higher Education Institutions on Scientific Research in the Arab World." In *Higher Education Governance in the Arab World: Exploring the Challenges of the Education Sector and Social Realities*, edited by George Azzi. Cham: Palgrave Macmillan.

Brinkley, Alan. 2009. "The Landscape of Humanities Research and Funding." *Humanities Indicators Prototype*. American Academy of Arts and Sciences.

Carnevale, Anthony P., Ban Cheah, and Andrew R. Hanson. 2015. *The Economic Value of College Majors*. Washington, DC: Georgetown University Center on Education and the Workforce.

Ghannouchi, Cyrine N. 2020. "Report on Phase II: Semi-Structured Interviews." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

Ginther, Donna K., and Shulamit Kahn. 2004. "Women in Economics: Moving up or Falling off the Academic Career Ladder?" *Journal of Economic Perspectives* 18 (3): 193–214.

Guessoum, Nidhal. 2018. "Is Liberal Arts Education a Good Model for Arab Universities?" In *Universities in Arab Countries: An Urgent Need for Change*, edited by Adnan Badran, Elias Beydoun, and John Hillman, 175–185.

https://link.springer.com/chapter/101007/978-3-319-73111-7_9

Hammoudi, Abdellah. 2018. *Al-Ulum al-Ijtima'iyya fi al-Alam al-Arabi: Muqarabat al-Intajat al-Sadira bi-al Lugha al-Arabiya (2000-2016)*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.

<http://www.theacss.org/pages/arab-social-science-report-2017>.

Hanafi, Sari. 2010. "Consultancies and NGO-Based Research in the Arab East: Challenges Arising from the New Donor Agendas." In *World Social Science Report 2010: Knowledge Divides*. Paris: ISSC and UNESCO.

Hanafi, Sari. 2011. "University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally." *Current Sociology* 59 (3): 291–309. London: Sage Publications.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2012. *Applying Scientific Research to the Local Economy in ESCWA Countries*. Beirut and Paris: CNRS, ESCWA and IRD.

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/escwa_report_18_12_12_final.pdf.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2013. *The Broken Cycle: Universities, Research and Society in the Arab Region: Proposal for Change*. Beirut and Paris: CNRS, ESCWA and IRD.

- Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2014. "The Marginalization of the Arab Language in Social Science: Structural Constraints and Dependency by Choice." *Current Sociology* 62 (5): 723-742.
- Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2015. "Al Bahth al Arabi wa Mujtama' al Ma'rifa. Ru'iya Naqdiyya Jadida." In *Arab Research and Knowledge Society: A New Critical Perspective*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2016. *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. London: Routledge.
- Hussein, Taha. 2001. *The Days*. Translated by E.H. Paxton, Hilary Wayment, and Kenneth Cragg. Cairo: The American University in Cairo.
- Kim, Terri. 2009. "Shifting Patterns of Transnational Academic Mobility: A Comparative and Historical Approach." *Comparative Education* 45 (3): 392-394.
- Kreichati, Cynthia. 2019a. "Editorial Boards in the Arab Region. Beirut: Arab Council for the Social Sciences." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Kreichati_EditorialBoards.pdf.
- Kreichati, Cynthia. 2019b. "Social Sciences in NGOs and Research Centers in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Kreichati_NGOsCenters.pdf.
- Latreche, Abdelkader. 2020. "Taqrir Tahlil Nata'iij Mash al-Marsad al-Arabi lil-Ulum al-Ijtima'iyya." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
- Misra, Joya, Jennifer Hickes Lundquist, and Abby Templer. 2012. "Gender, Work Time, and Care Responsibilities Among Faculty." *Sociological Forum* 27 (2): 300-323.
- Mrad, Fouad, Sari Hanafi, and Rigas Arvanitis. 2013. "Scientific Production in the Arab Countries." Working Paper Series, ESCWA, Beirut.
- Muslim World Science Initiative. 2015. *Report of Zakri Task Force on the Science at the Universities of the Muslim World*. London: Muslim World Science Initiative.
- Nauffal, Diane, and Kamal Abouchedid. 2019. "National Research Strategies and University Strategic Plans in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Nauffal-AbouChedid_National-Research-Strategies-U-Strategic-Plans.pdf.
- Schlumberger, Oliver. 2010. "The Social Sciences and the Arab World: Challenges and Perspectives for an International and Autonomous Social Science." Keynote speech for the regional conference "The Current State of Social Science Research in the Arab World," Cairo, May 30, 2010

Sieverding, Maia. 2020. "Social Scientists and Social Science Careers in the Arab Region: An Analysis of the Characteristics of Arab Social Scientists and Humanists Survey 2019." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. Amman: UNDP.

UNDP and MBRF (United Nations Development Programme and Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation. 2009. *Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge*. Dubai: UNDP and MBRF.

Ward, Terry, ed. 2012. *Major Decisions: A Guide to College Majors*. Westford, MA: Wintergreen Orchard House.

Wolfinger, Nicholas H., Mary Ann Mason, and Marc Goulden. 2008. "Problems in the Pipeline: Gender, Marriage, and Fertility in the Ivory Tower." *Journal of Higher Education* 79 (4): 388–405.

الملحق

الملحق 1: منهجية المسح

المجتمع المستهدف

يسهّل المنسّق علماً العلوم الاجتماعيه والإنسانيه ممّن يحملون جنسية أيّ من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيه البالغ عددها 22 دولة، والحاصلين على البكالوريوس على الأقلّ في مجال العلوم الاجتماعيه/ الإنسانيه والمقيمين في المنطقة العربيه وقت إجراء المسح.

تشمل المجالات التي تندمج في العلوم الاجتماعيه والإنسانيه (بترتيب أبجدي): الأدب، والأنثربولوجيا، والتاريخ، والجغرافيا، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية/الدولية، والدراسات الثقافية، والدراسات الجندرية، والدراسات الدينية، وعلم التثار، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السكان، وعلم النفس، والعلوم السياسيه، والفلسفه. أمّا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيه فهي (بترتيب أبجدي): الأردن، والإمارات العربيه المتحده، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وسوريا، الصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ولبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربيه السعوديه، وموريتانيا، واليمن.

أخذ العينه

جرى تطوير إطار أخذ العينه الخاصة بالمسح بناءً على قاعدتي بيانات أنشأهما المجلس العربي للعلوم الاجتماعيه وواصل حفظهما بانتظام: قاعدة بيانات العلوم الاجتماعيه/ الإنسانيه التابعه للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيه (الخاصه بمؤسسات التعليم العالي، ومراكم الأبحاث الجامعيه، ومراكم الأبحاث غير الجامعيه، والجمعيات المهنيه في المنطقة العربيه)، وقاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعيه الخاصه بالحاصلين على المتن و الزماله. وقد جرى استخدام قاعدة البيانات الأولى لتحديد المؤسسات التي أدرجت أعضاء هيئة التدريس والموظفين العاملين في العلوم الاجتماعيه والإنسانيه فيها على موقعها الإلكتروني. على هذا الأساس، جمعت بيانات التصال الفوري 17 من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وأضيف 1 عنوان بريد الكتروني آخر لعلماء العلوم الاجتماعيه والإنسانيه المنتسبين إلى مراكز الأبحاث والجمعيات المهنيه. علاوهً على ذلك، أضيف 3 عنوان بريد إلكتروني مستقى من قاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعيه للحاصلين على المتن و الزماله، و 1 من القائمه البريديه الخاصة بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعيه، و 278 من مسح سابق للباحثين الناشئين في المنطقة العربيه أجراه باحث زميل في المجلس العربي للعلوم الاجتماعيه. وأسفر ذلك عن إجمالي 932 عنوان بريد إلكتروني. وبعد إزالة عنوانين البريد الإلكتروني المكرر وفحص القائمة البريديه المجمعة بحثاً عن العنوانين غير الصالحة (باستخدام خدمة التحقق من البريد الإلكتروني والتنظيف)، أرسل المنسّق 14 عنوان بريد إلكتروني.

الاستبيان

احتوى الاستبيان على خمس وحدات تغطي (1) المعلومات الشخصيه: الجنس، وسنة الولادة، والجنسية، وبلد الإقامة الحالي؛ (2) التعليم العالي: الشهادات المحصلة على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وموقع الجامعة وما إذا كانت عامّة أم خاصّة، و المجال الدراسة وسنة التخرج؛ (3) الوظيفة: المسمن الوظيفي، ونوع المؤسسه الموظفه وموقعها، والواجبات الوظيفية، وسنة بدء الوظيفة؛ (4) المشاركة في البحث: مجالات البحث ومواضيعاته، والنطاق الجغرافي للبحث، وأماكن النشر، وعدد المنشورات؛ و(5) إجاده اللغات الإنكليزية، والعربية، والفرنسية.

مُعَدَّل الإجابة

قدّم 1 854 مجيباً إجابات كاملة (مُعَدَّل الإجابة 12.7%), مع استبعاد 733 إجابة لأنها لم تستوفِ معايير المجتمع المستهدَف. وبشكلٍ أكثر تحديداً، فإنَّ المستبعدين ليسوا مواطنين في دولة عربية، وأوْ لم يكونوا مقيمين في دولة عربية، وأوْ لم يكونوا حاصلين على شهادة في أحد مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية المحدَّدة أعلاه. وتضمنَت عينة التحليل 1 121 مجيباً مؤهلاً (إذ بلغ مُعَدَّل الإجابة المؤهَّلة 7.7%), ثلاثة أرباعهم من الجامعات.

الملحق 2: التركيبة الجغرافية لعينة المسح ونسبة الإجابة حسب البلد

نسبة الإجابات المؤهلة (من أصل 100)	عدد الإجابات المؤهلة	عدد الإجابات الكاملة	عدد الاستبيانات المرسلة	
7.9	55	115	697	تونس
12.2	395	577	3246	الجزائر
4.3	8	14	184	ليبيا
23.8	176	308	741	المغرب
13.3	2	5	15	موريتانيا
13.0	636	1019	4883	منطقة المغرب الكبير
0.0	0	0	2	جزر القمر
0.0	0	0	0	جيبوتي
8.9	42	61	474	السودان
25.0	3	6	12	الصومال
7.0	135	200	1931	مصر
7.4	180	267	2419	منطقة مصر والسودان
8.3	61	95	736	الأردن
0.8	2	3	249	الإمارات
4.2	1	4	24	البحرين
1.3	12	20	890	السعودية
15.2	14	39	92	سوريا
5.8	72	103	1245	العراق
11.1	1	3	9	عمان
10.9	82	158	750	فلسطين
0.0	0	0	237	قطر
7.1	3	3	42	الكويت
4.5	34	67	748	لبنان
18.9	23	56	122	اليمن
5.9	305	551	5144	منطقة المشرق
0.0	0	17	116	بلدان غير عربية
غير متاح	غير متاح	غير متاح	2073	غير معروفة
7.7	1121	1854	14635	المجموع

الملحق 3: المعلومات الشخصية وإجاده اللغات (العدد = 1121)

النسبة	العدد	
الجنسية		
5.4	61	الأردن
0.2	2	الإمارات
0.1	1	البحرين
4.9	55	تونس
35.2	395	الجزائر
1.1	12	السعودية
3.7	42	السودان
1.2	14	سوريا
0.3	3	الصومال
6.4	72	العراق
0.1	1	عمان
7.3	82	فلسطين
0.3	3	الكويت
3.0	34	لبنان
0.7	8	ليبيا
12.0	135	مصر
15.7	176	المغرب
0.3	2	موريطانيا
2.1	23	اليمن
الجنس		
64.9	728	ذكر
35.1	393	أنثى
العمر		
17.2	193	أقل من 35
40.1	450	44-35
27.4	307	54-45
11.2	125	64-55
4.1	46	65 وأكثر
إجادة اللغات		
2.9	32	لا يجيد اللغة العربية
26.0	292	العربية فقط من دون الفرنسية والإنجليزية
28.6	321	العربية والإنجليزية من دون الفرنسية
28.2	316	العربية والفرنسية من دون الإنجليزية
13.4	150	العربية والإنجليزية والفرنسية
0.9	10	العربية والإنجليزية والفرنسية ولغة رابعة على الأقل

الملحق 4: الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية

النسبة	العدد	
أعلى شهادة محضلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 1121)		
16.9	190	بكالوريوس
21.6	242	ماجستير
61.5	689	دكتوراه
مرحلة بدء الدراسة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 1121)		
93.4	1049	بكالوريوس
5.6	63	ماجستير
0.8	9	دكتوراه
اختصاص الشهادة الأعلى في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 1121)		
7.2	81	أدب
10.1	113	اقتصاد
3.7	42	أنثروبولوجيا
6.0	67	تاريخ
5.9	66	جغرافية
0.9	10	دراسات إقليمية
2.0	22	دراسات التنمية
2.0	22	دراسات ثقافية
1.3	15	دراسات الجندر
1.2	14	دراسات دينية
1.7	19	ديموغرافيا
2.6	29	علم الآثار
26.8	300	علم الاجتماع
9.6	108	علم النفس
15.0	168	علوم سياسية
3.9	44	فلسفة
0.1	1	غير ذلك-علوم اجتماعية
حاصل على شهادة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية واحدة على الأقل خارج البلد الأم (العدد = 1121)		
78.1	875	كل
6.7	75	نعم من بلد عربي آخر فقط
15.3	171	نعم من بلد غير عربي

حاصل على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأم (العدد = 1049)		
92.7	972	كل
3.5	37	نعم من بلد عربي آخر فقط
3.8	40	نعم من بلد غير عربي
حاصل على ماجستير في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأم (العدد = 904)		
82.7	748	كل
5.0	45	نعم من بلد عربي آخر فقط
12.3	111	نعم من بلد غير عربي
حاصل على دكتوراه في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأم (العدد = 689)		
75.8	522	كل
6.5	45	نعم من بلد عربي آخر فقط
17.7	122	نعم من بلد غير عربي

الملحق 5: الواقع الوظيفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية

النسبة	العدد	
76.9	862	مجال الوظيفة الحالية مرتبطة بالعلوم الاجتماعية/ الإنسانية
مجال الوظيفة الحالية في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 862)		
11.5	99	يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
8.1	70	يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
مجالات آخر ثلات وظائف (ثلاث وظائف مذكورة كحد أقصى، العدد = 1101)		
59.2	652	جميعها مرتبطة بالعلوم الاجتماعية/ الإنسانية
18.5	204	جميعها غير مرتبطة بالعلوم الاجتماعية/ الإنسانية
22.3	245	مختلطة بين العلوم الاجتماعية/ الإنسانية ومجالات أخرى
مجالات آخر ثلات وظائف في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (ثلاث وظائف مذكورة كحد أقصى، العدد = 897)		
17.7	159	واحد على الأقل يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
13.7	123	واحد على الأقل يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
7.6	68	انتقال واحد على الأقل بين مجالات العلوم الاجتماعية/ الإنسانية المختلفة
4.9	42	الوظيفة الحالية في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية هي في بلد عربي غير البلد الأم (العدد = 862)
واحدة على الأقل من الوظائف الثلاث الأخيرة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية هي خارج البلد الأم (ثلاث وظائف مذكورة كحد أقصى، العدد = 897)		
92.4	829	كل
5.8	52	نعم في بلد عربي آخر فقط
1.8	16	نعم في بلد غير عربي
المؤسسة الموظفة الحالية في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 862)		
80.2	691	جامعة
2.7	23	مركز أبحاث جامعي
3.2	28	مركز أبحاث غير جامعي
1.3	11	منظمة غير حكومية/جمعية وطنية
1.0	9	منظمة غير حكومية/جمعية إقليمية
0.5	4	منظمة غير حكومية/جمعية دولية

النسبة	العدد	
0.1	1	جمعية مهنية
0.7	6	وكالة/منظمة دولية
6.7	58	إدارة حكومية/عامة
0.7	6	شركة تجارية
0.6	5	مدرسة
2.3	20	غير ذلك
الواجبات الوظيفية الحالية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 862)		
86.8	748	تعليم
85.0	733	بحث
51.0	440	إشراف على أطروحتات ماجستير
35.8	309	إشراف على أطروحتات دكتوراه
64.7	558	إرشاد/توجيه الطلاب
58.5	504	خدمة الجامعة
62.8	541	خدمة مجال الالختصاص
37.5	323	خدمة المجتمع
26.0	224	مهام إدارية عليها/تنفيذية
31.6	272	إدارة مشروع/برنامج
9.2	79	مهام تقنية
13.0	112	علاقات/تواصل مع المانحين

الملحق 6: الأبحاث وإنجاح المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية

النسبة	العدد	
النشاط البحثي (العدد = 1024)		
93.3	955	انخرط في النشاط البحثي في خلال السنوات العشر الأخيرة
92.1	880	مجال البحث الرئيسي مرتبط بالعلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 955)
مجال أبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 880)		
9.8	86	يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
6.9	61	يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصلة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية
النطاق الجغرافي للأبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 875)		
13.4	117	لـ نطاق جغرافياً للأبحاث
66.9	585	محلي
51.5	451	إقليمي
35.4	310	دولي
5.8	34	البلد الأساسي المشمول بأبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية هو غير بلد الباحث (العدد = 585)
المنطقة الأساسية المشمولة بأبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية (العدد = 451)		
59.9	270	إفريقيا الشمالية
2.0	9	وسط إفريقيا
0.9	4	الجنوب الإفريقي
3.3	15	شرق إفريقيا
2.0	9	غرب إفريقيا
2.0	9	آسيا الوسطى
3.1	14	جنوب آسيا
2.0	9	جنوب شرقي آسيا
3.5	16	شرقي آسيا
17.1	77	غربي آسيا
1.3	6	أوروبا الشمالية
0.2	1	أوروبا الجنوبية

0.4	2	أوروبا الشرقية
1.3	6	أوروبا الغربية
0.4	2	أمريكا الشمالية
0.2	1	أمريكا الوسطى
0.2	1	أمريكا الجنوبية

البلدان العربية المشمولة بأبحاث العلوم الاجتماعية/ الإنسانية الإقليمية (العدد = 451)

3.8	17	لـ بلدان عربية مشمولة
25.7	116	الأردن
15.1	68	الإمارات
8.6	39	البحرين
45.0	203	تونس
45.2	204	الجزائر
2.2	10	جزر القمر
2.4	11	جيبوتي
22.2	100	السعودية
14.2	64	السودان
20.2	91	سوريا
5.1	23	الصومال
20.0	90	العراق
11.1	50	عمان
21.3	96	فلسطين
14.4	65	قطر
12.6	57	الكويت
19.7	89	لبنان
19.3	87	ليبيا
43.2	195	مصر
46.3	209	المغرب
14.2	64	موريطانيا
10.9	49	اليمن

الملحق 6 (نتمة)

النسبة	العدد	
عدد منشورات العلوم الاجتماعية/الإنسانية في خلال السنوات العشر الماضية (العدد = 876)		
3.2	28	لـ منشورات
27.2	238	5-1
31.3	274	10-6
26.7	234	20-11
11.6	102	وأكثر 21
وسائل نشر أبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 880)		
78.8	693	مجلـات وطنـية/إقليمـية محـكمة
44.3	390	مجلـات عـالـمـية محـكـمة
15.9	140	مجلـات غـير محـكـمة
35.9	316	منـشـورـات مـرـاكـز أـبـاحـاث مـسـتـقـلـة
13.3	117	منـشـورـات منـظـمـات دولـيـة
15.6	137	منـشـورـات حـكـومـيـة
13.5	119	منـشـورـات منـظـمـات غـير حـكـومـيـة أو شبـكـات
54.2	477	كتـبـ/فصـولـ كـتبـ
3.2	28	لـ منـشـورـات

الدكتور أحمد دلّل هو الرئيس الثالث عشر للجامعة الأمريكية بالقاهرة. قبل ذلك، كان عميد جامعة جورجتاون في قطر. بين عامي 2009 و2017 شغل منصب أستاذ التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت. وفي الفترة ما بين عامي 2009 و2015، عمل وكيلاً للشؤون الأكademية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وقبل ذلك، في الفترة ما بين عامي 2003 و2009، شغل منصب رئيس قسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة جورجتاون. قبلها، عمل بالتدريس في جامعة ستانفورد (2003-2000)، وجامعة ييل (1994-1990)، وكلية سميث (1990-1994).

تناول الدكتور دلّل موضوعات عدّة في كتاباته وحاضر فيها، من بينها النظم الثقافية في المجتمعات الإسلامية في العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث، وتطور العلوم الإسلامية التقليدية والتطبيقية، والفكر الإسلامي في العصور الوسطى، ونشوء وتطور الصحوة الإسلامية والحركات الثقافية في مطلع العصر الحديث، والشريعة الإسلامية.

للدكتور دلّل مؤلفات عدّة منها كتاب "رد إسلامي على علم الفلك اليوناني: كتاب تعديل هيئة الأفلاك لصدر الشريعة" (1995)؛ وكتاب "الإسلام والعلم وتحديات التاريخ" (2012)؛ و"العقيدة السياسية لتنظيم داعش: الأنبياء والمخلصون وهو المنقحة الرمادية" (2017)؛ وأخيراً، صدر له كتاب بعنوان "الإسلام بدون أوروبا - تقاليد الإصلاح في الفكر الإسلامي في القرن الثامن عشر" (2018).

حاصل الدكتور دلّل شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا في الدراسات الإسلامية، وبكلوريوس الهندسة في الهندسة الميكانيكية من الجامعة الأمريكية في بيروت.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بنية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، عين المريسة
بيروت - لبنان

Arab Council for the Social Sciences
Alamuddin Building, 2nd Floor
John Kennedy Street, Ain El Mreisseh
Beirut - Lebanon

Tel: 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: info@theacss.org

 @acss_org  theacss  The ACSS

 @acss_org  @theacss

www.theacss.org